

البنوك التجارية وأزمة المديونية العالمية

دكتور

سيد احمد عبد الخالق

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد

المكتبة العامة
المنصورة



البنوك التجارية وأزمة المديونية العالمية

دكتور

سید احمد عبدالخالق

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد

جنتي: السلام والبركة
المنصورة

المحتوى

رقم الصفحة

١	مقدمة
٧	الفصل الأول : حول قضية الديون الدولية
	- نظرة عامة على تطور قضية المديونية
	- أهم ملامح تطور المديونية الدولية
	- طبيعة قضية الديون
٣٢	الفصل الثانى : المحددات النظرية للإقراض المصرفى الخارجى
	- المقدمة
	- الجدل الاشتراكي
	- المنافسة الاحتكارية
	- تعظيم الأرباح والعائد
	- توزيع المخاطر
	- الوساطة المالية الدولية
	- العوامل الرسمية
	- دوافع أخرى
٦٣	الفصل الثالث : البنوك الدولية وقضية المديونية
	- المقدمة
	- خصائص البنوك الدولية
	- الهيكل التنظيمى للبنوك الدولية
	- الاشراف على البنوك التجارية
	- تطور الاستثمارات المباشر والمساعدات الرسمية

رقم الصفحة

_____ - سوق الاقراض المصرفى الدولى

_____ - القروض الجماعية المصرفية الدولية

١٢٢

_____ الفصل الرابع : البنوك و أزمة الديون الدولية

_____ - المقدمة

_____ - خصائص الديون المصرفية

_____ - الممارسات الفعلية للبنوك

_____ - الفائدة على القروض و الرسوم على القرض

_____ - شروط القروض المصرفية : الفائدة - الرسوم -

_____ - أجل الديون

١٩٨

الخلاصة

٢٠١

قائمة المراجع :

(انى رأيت أنه لا يكتب انسان كتابا فى يومه الا قال فى غده لو غير هذا لكان احسن ، و لو زيد
كذا لكان يستحسن و لو قدم هذا لكان أفضل ، و لو ترك هذا لكان أجمل و هذا من أعظم العبر ، و
هو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر) .

كتاب (عصر المأمون)

المقدمة

لقد شهد العالم في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية العديد من الأحداث والتغيرات والتحولات الاقتصادية . وكان من أهم تلك الأحداث الاقتصادية انهيار نظام النقد الدولي في ١٥ أغسطس ١٩٧١ ، اتباع معسر الصرف المعموم في ١٩٧٣ وتخفيض قيمة الدولار الأمريكي ، اتباع العديد من الأنظمة الاقتصادية لسياسات تحرير اقتصادية وانتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ارتفاع أسعار البترول أكثر من مرة . ولقد حدث كل هذا في عقد واحد وهو عقد السبعينات . ولكن العملية التي جذبت الانتباه أكثر من غيرها - في ذات العقد أيضا - هي نمو وتفاقم المديونية الدولية بصفة عامة ، بكافة المقاييس سواء بشكل مطلق أو بشكل نسبي وكذلك بمعدلات تاريخية غريبة مسبوقة .*

ولقد كثر الحديث ومقدت عشرات الاجتماعات على كافة المستويات داخليا أي داخل البلدان المدينة والبلدان الصناعية المتقدمة ، أو خارجيا على المستوى الدولي في هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المعنية المختلفة ، دول عدم الانحياز ، المنظمات الإقليمية ، المحادثات الثنائية بين دول الجنوب - الجنوب أو بين دول الشمال - الجنوب ، وعلى مستوى قادة الدول الغنية السبع نفس العالم الصناعي . وحتى على المستويات الشعبية داخل الدول المدينة بالذات . . . الخ ، فمشكلة المديونية العالمية فرضت نفسها - في الواقع - على كل بساط بحث أو محادثات .

* ومع تفاقم مشكلة المديونية ، نجد أنها شملت دولاً مصدرة للبترول ، ودولاً مستوردة للبترول ، كما قد شملت دولاً غنية بما لديها من موارد طبيعية أخرى وكذلك دولاً فقيرة لعدم توافر الموارد الطبيعية ، ومن ناحية ثالثة ، امتدت المديونية لتشمل دولاً قطعت شوطاً كبيراً على طريق التصنيع وكذلك دولاً مازالت في قاع الدول المتخلفة .

والاهتمام بمسألة المديونية يعود إلى طبيعتها التحويلية والتشاكية . إذ أن دول العالم أصبحت مرتبطة بدرجة أكبر عن ذي قبل بمراحل ومن ثم ما يحدث في منطقة أو دولة قد يؤثر كثيرا على غيرها من الدول ، لاسيما وأن الدين تمثل آلية من الآليات التي تربط فيما بينها . كما أن لقضية الدين آثارها الممتدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي ومن هنا يشعر بها الجميع فسي داخل الدول وفي خارجها ، هذا فضلا عن أن هذه الآثار ممتدة عبر الزمن لتؤثر على أجيال وأجيال . ولذا لم يكن مستغربا أن تحظى بها حظيت به من اهتمام ومتابعة .

فالدول النامية في معظمها - ولو بدرجات متفاوتة - مدينة لجهات مختلفة وليس لجهة واحدة ، فهي مدينة لحكومات (ديون ثنائية) ، كما أنها مدينة لهيئات دولية متعددة الأطراف ، وأيضا مدينة لمصادر خاصة وبالذات البنوك التجارية وبأحجام كبيرة . ولقد غرقت البلدان المدينة وخاصة الكبرى منها في بحر الدين حتى الأفاق ، مما أصاب اقتصادات الكثير منها بالاختناق ومواجهته مشاكل عديدة فيما يتعلق بكيفية السداد ومن أين لارتفاع أسعار الفائدة ، الرسوم ... الخ .

ولذا تعددت التسميات التي أطلقت ، لتوصيف الموقف ، إذ أطلق البعض عليها أزمة الدين ، والبعض الآخر ، فح الديون أو صيدة الديون ، والبعض الثالث صدمة الدين ، والبعض الرابع ، القنبلة الموقوتة ، إلى آخر التسميات التي تعبر عن حالة التصاعد المستمر للمشكلة وما يكتنفها من حالة من القلق وعدم الاستقرار والترقب في العالم جميعه .

ومن أطراف الجدل الذي دار حول قضية المديونية والوضع المتأزم ، أن ارتفعت التساؤلات من المسئول عن الأزمة ؟ هل الأطراف الدائنة ؟ أم الأطراف المدينة ؟ وما هي الآليات المختلفة التي أفرزت الوضع الذي تم الاعلان عنه فسي

أنعظمى ١٩٨٢ ، من قبل المكسيك وتبعتها العديد من الدول الأخرى ،
بالاعراب عن عدم القدرة على خدمة ديونها ؟ وصار كل طرف يلقي اللوم
والمسئولية على الطرف الآخر .

وفي خلال هذا الجو ومن قبله - كثرت الكتابات وتعددت حول الجوانب
الرسمية للمديونية الدولية ، أى حول القروض من مصادر رسمية - اذ كثرت
الكتابات والدراسات عن القروض الثنائية أو المساعدات الرسمية الحكومية ، أما
أهدافها ، شروطها وآثارها المختلفة - كما كثرت الكتابات من دور الهيئات
الدولية .

ومن الجدير بالذكر أن الباحث قد واجه مشاكل عديدة أثناء دراسته .
في مقدمة هذه المشاكل ندرة ما كتب عن الموضوع باللغة العربية من جهة ، ومن
جهة أخرى ، عدم توافر المراجع باللغات الأخرى في المكتبات المصرية ، مما دفع
الباحث الى السفر بشكل مكثف عبر فترة زمنية طويلة الى المراكز الأجنبية ،
كالمكتب الثقافي الأمريكى ، المكتب الثقافى البريطانى ، مكتب الأمم المتحدة ،
الجامعة الأمريكية ومراسلة بعض دور النشر الأجنبية وشراء بعض الكتب الأجنبية
منها وكذلك مراسلة معظم الهيئات الدولية تقريبا المعنية بهذا الموضوع للحصول
على بعض منشوراتها :

محتوى الدراسة وتسمياتها :

لا يخفى أن موضوع المديونية الدولية هو موضوع واسع النطاق ، متشابه
ومتعدد الأطراف . ولذا فإن محور الدراسة كما ذكرنا - هو التركيز على دور
البنوك التجارية الدولية النشاط فقط في التحولات التى شهدتها هذه الأزمة
خلال عقد السبعينات ، ومدى الصلة بين هذا الدور وما سعى بالأزمة فسى

١٩٨٢ فقط . ويقصد بالبنوك التجارية دولية النشاط في هذه الدراسة البنوك التي تمارس نشاطا اقراضيا لدول العالم الثالث، سواء أكان ذلك من داخل أوطانها الأم ، سوق الاقتراض الدولي بمعناه الواسع أى من أوروبا ، آسيا ، أو جزر البهاما . الخ ، أو حتى من فروعها أو البنوك التابعة لها في داخل الدول المدينة ذاتها . فالقروض في النهاية مستحقة لهذه البنوك الدولية . على هذا فالدراسة تدور حول كافة النقاط المتعلقة بدور هذه البنوك أساسا .

ودراسة هذا الموضوع في واقع الأمر ، تتم من خلال بحوث ثلاثة كانت قيد أجريت على استقلال وفي أوقات مختلفة في بادئ الأمر . ولكننا وأخذنا بنصيحة بعض أساتذتنا ، قمنا بوضع البحوث الثلاثة في دراسة واحدة تحت عنوان " البنوك التجارية الدولية وأزمة المديونية العالمية " ، نظرا للصلة القائمة بينها من ناحية ومن ناحية ثانية ، يوضع هذه البحوث في دراسة واحدة ، نستطيع أن تعطى فكرة كاملة متكاملة عن حقيقة الدور الذي لعبته البنوك التجارية الدولية في أزمة الديون والعوامل التي أثرت في ذلك .

والبحوث الثلاثة هي :

البحث الأول : " الحدودات النظرية للاقتراض المصرفي الخارجي " . وتدور فكرة هذا البحث الرئيسية حول استعراض الجدل النظري والتحليلات التي قال بها البعض ، لتفسير اقترام البنوك التجارية الدولية على الاقتراض الخارجي ، وخاصة تجاه الدول النامية . وتأسيسا على ذلك ، استعرضنا وجهة النظر الاشتراكية ، وجهة النظر التي حاولت إبراز أثر المنافسة الاحتكارية ، وتلك الخاصة بإبراز أهمية السوق ، الجدل الخاص بتوزيع المخاطر ، وذلك المتعلق بنظرية الوساطة المالية ، ثم محاولة الربط بين الائتمان الخارجي ومصالح الدولة الأم ، وأخيرا استعراض بعض الميواض متفرقة .

البحث الثاني : " البنوك التجارية الدولية وقضية المديونية " . يدور هذا البحث أساسا - حول دراسة العوامل والمتغيرات التي أثرت تأثيرا محسوسا ونعلا على تطور دور البنوك في قضية المديونية الدولية . ولذا تم التحليل المتعمق لتطور ونمو البنوك ذاتها من حيث الحجم والعدد والهيكل والتنظيم الداخلي ، الرقابة والاشراف على جهاز منح الائتمان في الدول الصناعية المتقدمة سواء في الداخل أو حتى فيما بين بعضها البعض . واشتمل هذا البحث كذلك على تحليل التطورات العتيقة التي شهدتها سوق العملات الدولية والابتكارات التي تستقيها خاصة خلال عقد السبعينات ، مثل القروض الجماعية المنظمة ، القروض الممتدة ، الكسورتيوم بين البنوك ، سعر الفائدة العام أو المتغير . . الخ . وكذلك اشتمل تسليط الضوء على بعض التطورات العتيقة في الظروف الدولية والتي أثرت بالتالي على أداء البنوك بقروض التعرف على مدى تأثيرها على تهيئة المناخ أمام البنوك للتوسع في الإقراض المصرفي .

البحث الثالث والأخير : " الممارسات الفعلية للبنوك التجارية وخلق سوق المديونية " . وفي هذا البحث تم تحليل خصائص الديون المصرفية ، للتمييز بينها وبين الخصائص العامة لمشكلة المديونية بوجه عام ، ثم تمت مناقشة وتحليل الممارسات الفعلية للبنوك التجارية في إقراضها لدول العالم الثالث ، وكيف أنها قرطت في اتباع كل ما يفرضه من السلوك المصرفي السليم من قواعد . وهذا التقريب أدى الى إقراط في الإقراض المصرفي على نحو كبير . كما يتضمن هذا البحث تحليل لدور الفائدة الحقيقية المرتفعة جدا على المديونية التجارية ، وكذلك تستقيها إزاحة الإيهام عن التأثير الخطير الذي لحبته الرسوم على القروض الدولية . وتم الربط بين هذه العوامل وغيرها من خصائص ، البيان كيف أنها تكافقت مع بعضها مما أسفر عن الوصول الى ما انتهى اليه الوضع في ١٩٨٢ .

الا أنه يجب التنويه أن وضع هذه البحوث الثلاثة في دراسة واحدة وتحت عنوان واحد ، ألقى عبثا اضافيا على الباحث ، لتحقيق الهدف من الجمع بينها . ان كان من الضروري اعطاء تهديد تاريخي لتطوير قضية المديونية ومعرفة أهم ملاح تلك القضية التي شغلت بال وفكر الرأي العام وأثرت على الشعوب المدينة ولا زالت ، وما يتصل بذلك من مناقشة حول طبيعتها . ويهدف هذا التهديد أن يكون بمثابة خلفية لتلك الدراسة . وهو ما تمت كتابته في فصل أول " حول قضية المديونية الدولية " . كما استلزم الأمر استحداث بعض الاضافات البسيطة لنسب مواضيع مختلفة في البحوث لتحقيق الربط والانسجام وتجنبيا للتكرار فيما بينها . لذا يتبلور هيكل الدراسة على النحو التالي :

فصل أول : حول قضية المديونية الدولية .

فصل ثان : المحددات النظرية للاقراض المصرفي الخارجي .

فصل ثالث : الهتوك الدولية وقضية المديونية .

فصل رابع : الهتوك الدولية والأزمة .

وأخيرا الخاتمة والتوصيات ، حيث حاولنا جمع أطراف الدراسة بصفة عامة والتوصل الى بعض التوصيات العامة واقتراح موضوعات بحوث تدور حول ذات القضية المتعددة الأبعاد والنتائج .

وأخيرا ، أسأل الله العلي القدير ، أن أكون قد وفقت من خلال هذا الجهد المتواضع في أن أضيف ، اضافة بسيطة الى مكتبتنا العربية في هذا الموضوع . كما أنني في نفس الوقت أحمل وبفردى المسؤولية عن أي نقص أو قصور قد يوجه الى هذه الدراسة . والله سبحانه وتعالى من وراء القصد .

الفصل الأول

حول قضية الديون الدولية

يمكن القول إستنادا الى التاريخ والواقع ان قضية الاستدانة والدائنية ليست بالقاهرة الجديلة، ولكنها تضرب بجذورها في أعماق التاريخ وبصفة خاصة مع تطور دور النقود في الحياة الاقتصادية وتحول الاقتصادات من اقتصادات عينية بسيطة إلى اقتصادات نقدية تلعب النقود فيها دورا محوريا أو مركزيا. لقد ارتبطت مسألة الدينون بالنشاط الانساني والرغبة في الفسح والتوسع في النشاط التجارى والانتاجى من جانب بعض الدول خلال العهد من القرون إذ يزعم البعض أن العصور الدولية International Banking تعود الى الموداء حتى عهد حمورابى، فلكذ وبة أن البابليين كانوا يجمعون للأموال من الأثرياء، ويقترضونها الى التجار لتمويل التجارة فى السلع والبضائع فى تحركاتها عبر أقاليم الدول المجاورة. وبالمثل أيضا شهدت بلاد اليونان خلال فترة الإصلاح فى العالم القديم قيام البنوك أو ما كان يقوم بعملها بتلقى الودائع وضمان القروض. وفى ظل الامبراطورية الرومانية أيضا وجدت الوسائل المالية التى اكتسبت صفة المشروعية مثل الكمبيالات Bills of Exchange التى تم إستخدامها فى تدعيم وتشجيع التجارة الدولية، بالإضافة الى إستخدامها كدولة للصراف، أى إستخدامها كوسيلة لنقل الحقوق المصرفية من مكان لآخر. ثم توقف إستخدام هذه الأدوات المالية خلال عصور الظلام Dark Ages ، ولكنها عاوت الظهور مرة أخرى فى عصر النهضة فى إيطاليا، حيث تشهد الوثائق التاريخية أن مدن إيطاليا خاصة الساحلية منها شهدت نشاطا كبيرا من جانب البنوك نتيجة اشتغال هذه المدن بالتجارة الدولية بهذا من القرنين الثامن عشر والثالث عشر (Kettell & Magnus, 1986 : Chap: 3)

الحقيقة أن تحركات رأس المال إنما ارتبطت بالنشاط الانساني داخل الجماعة الواحدة وابتداء بين الجماعات بعضها البعض، كما أنها ازدهرت مع التوسع فى النشاط التجارى خاصة قرب نهاية العصور الوسطى فى القرن الخامس عشر وبداية عصر التجاربيين والكثوف الجغرافية وما لازمتها بعد ظهور سياسات تدعو الى تكوين الدولة القوية من خلال تشجيع التجارة فى سبيل الحصول على المعادن النفيسة Precious Metals ، من ذهب وفضة والتى كانت تلعب دور النقود أساسا أى أنه كان هناك تلازم بين تيارى المعققات النقدية والتدفقات السلعية. واستمر رأس المال فى تحركه عبر حدود الدول أخذًا أشكالًا وصورا مختلفة وعادقا الى تحقيق أغراضه متباعدة حسب حاجات وأولويات الدول المعصرة لرأس المال، وإن كان العامل المشترك بينها جميعا هو الرغبة فى الحصول على أكبر قدر من المعادن

النفسية لتحقيق التراكم الرأسمالي وزيادة قوة الدولة، هذا الهدف - بالإضافة الى غيره من العوامل - أدى في نهاية الأمر الى حدوث تحولات كيفية في اقتصادات الدول التي حققت مما أدى الى ظهور الرأسمالية الصناعية، وأصبح التجار تجارا وصناعا ويسخرون التجارة لخدمة الصناعة. واستمر الأمر في تطوره حتى ظهرت الثورة الصناعية في إنجلترا كنتيجة للتحولات الكيفية التي شهدتها المجتمع الانجليزي ثم إنتشرت الى بقية أجزاء القارة الأوروبية . تلك التحولات وتطور الرأسمالية الصناعية استتبعه تدور مماثل في حركة رأس المال داخليا لتمويل المشروعات الجديدة، ويظهر دور الائتمان التجاري بارزا ليلعب دورا رئيسا في هذا الصدد، وأيضا خارجيا حيث نجد أن رأس المال قد عبر الحدود الى خارج أوطانه بحثا عن المواد الأولية الخام اللازمة للصناعات الجديدة وعن المواد الغذائية الزراعية لإنجلترا. ولغيرها من البلدان الأوروبية. ولقد إتخذ خروج رأس المال صورا وأشكالا شتى وكان يقف - تاريخيا - وراء الكثير من الأحداث التي شهدتها العالم في النصف الثاني من القرن الماضي وأوائل هذا القرن.

ولقد كانت لندن London تمثل المركز الرئيسي لتحركات رأس المال الدولي لسنوات بل لعقود عدة، فكانت السوق الرئيسية لرأس المال الدولي خلال الثلث الأخير من القرن الماضي وحتى الحرب العالمية الأولى في أوائل هذا القرن (١٨٧٠ - ١٩١٤). إذ كانت إنجلترا تصدر ما يقرب من ٥ ٪ من ناتجها القومي الى بعض دول العالم، ثم ارتفعت هذه النسبة لتبلغ ١٠ ٪ قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة. وكانت فرنسا تلي إنجلترا في هذا الخصوص إذ كانت تصدر من ٢ - ٣ ٪ من ناتجها القومي خلال نفس الفترة.

ويلاحظ على تحركات رأس المال السابقة أنها لم تكن قروضا استثمارية. وإنما كانت - أساسا - تأخذ شكل الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية في الدول المملوكة لها Portfolio Investment ، حيث كانت تأخذ صورة شراء سندات وأسهم.

ويجب أن نلاحظ هنا، أن التحركات الرأسمالية السابقة -بمقتضاها- إنما كانت تلبية لمصالح الدول الدائنة وهي الدول المصدرة لرأس المال إذ كانت تستهدف تأمين

حصول هذه الدول على المواد الخام الضرورية واللازمة لمصانعها. ومن ثم لا غرابة ان نجد ان معظم تلك الاستثمارات انما اتجهت الى مجالات انتاج تلك المواد سواء الاستخراجية أو التعمينية وايضا الى قطاع الزراعة بقرض الحصول على المواد الغذائية. ولقد تبع ذلك اتجاه جانب كبير من هذه الاستثمارات (حوالي الثلثين) الى مجال الطرق والكبارى والسكك الحديدية اللازمة لنقل هذه المواد من اماكن إنتاجها الى موانئ التصدير. ولقد تميزت الاستثمارات في المجالات السابقة بطول أجلها لدرجة أنها كانت تبلغ عشرات السنين. ويشهد على صحة ما سبق أيضا أن حوالي ٧٠ ٪ من الاستثمارات السابقة انما اتجهت صوب البلدان الغنية بالمواد الأولية والغذائية مثل دول أمريكا الشمالية، استراليا وبعض دول أمريكا الجنوبية كالبرازيل والأرجنتين. كما كانت البواعث السياسية تقف وراء التدفقات من بعض هذه الأموال، كذلك الأموال التي ذهبت الى الهند ومصر. وأيضا لأهداف اقتصادية مثلما كان الحال بالنسبة للحصول على القطن الخام من مصر. ولقد لعبت تلك السياسة دورا محوريا في نهب الفائض الاقتصادي من الدول النامية وتكوين التخلف فيها، إذ ظلت ولفترات طويلة تعيش على هامش التحركات والتحويلات التي كان يشهدها العالم وحرمت من ثم من التراكم الرأسمالي والتحويلات الفنية بما كان يمكن أن يمكنها من المساهمة والمشاركة في تشكيل الاقتصاد العالمي على قدم المساواة مع غيرها من الدول.

ومع قلة رأس المال الذي اتجه صوب البلدان الضعيفة اقتصاديا إلا أنها واجهت صعوبات عديدة في تسديد ديونها نظرا للشروط المجحفة التي كانت تفرض عليها. فعلى سبيل المثال اضطرت دولة كالبرازيل لرهن جميع إيراداتها من الجمارك في تسعينات القرن الماضي نتيجة أزمة الديون التي مرت بها، كما حظر عليها القيام بإصدارات جديدة في تلك الفترة. والواقع إن التاريخ حافل بالأمثلة المعينة للدول التي وقعت رهنا للديون في القرن الماضي وعلى التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية والمالية لدرجة أن الأمر قد وصل الى حد تحريك اليواخر والسفن الحربية من أجل إرغام بعض الدول المعينة على سداد ديونها وفي بعض الدول انتهى الأمر بالاحتلال العسكري المباشر للسبب ذاته. وعلى ذلك يمكن القول بأن عملية الاستدانة الدولية ليست جديدة إذ شهد القرن الماضي تطبيقات صارخة لها.

ولقد شهدت فترة ما بين الحربين تحركات لرأس المال الدولي عبر الحدود الدولية ولكنها شهدت تغيرات تمثلت فى حلول الولايات المتحدة محل بريطانيا كمصدر رئيسى لرأس المال، هذا فضلا عن أن التحركات الرأسمالية كانت تحركات بين حكومات أى كان المقرضون والمقرضون حكومات وليس تمويلًا خاصًا كما كان خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى.

ولقد شهدت تلك الفترة بدورها بعض المشاكل فيما يتعلق بمسألة عدم سداد الديون، حيث توقف العديد من البلدان النامية خاصة فى أمريكا اللاتينية عن سداد ديونها مثل بوليفيا فى عام ١٩٣١ وتبعها معظم دول القارة بعد ذلك.

وبعد الحرب العالمية الثانية، شهد العالم تغيرات وتحولات كثيرة على كافة الأصعدة السياسى، الاقتصادى، والعلمى والفنى. فعلى الجانب السياسى حصل العديد من البلدان النامية على إستقلاله بعد سنوات طويلة من الاحتلال والنهب الاستعماريين، كما تم ميلاد العديد من المنظمات والهيئات الدولية لكي ترمى نظام ما بعد الحرب. يضاف إلى ذلك أن الفترة ما بعد الحرب العالمية الأخيرة قد شهدت تحولات اقتصادية *Economic Metamorphosis* عديدة وجوهرية على المستوى الداخلى وعلى المستوى الدولى ومن أبرز تلك التحولات إقامة نظام نقدي دولى بزعامة الاقتصاد الأمريكى وسيادة الدولار الأمريكى أيضا.

والحقيقة التى تكشف بجلالة أن الدول التى حصلت على استقلالها وجدت أن هوة حقيقة كما وكيفًا تفصل بينها وبين البلدان المتقدمة وأنها حبيسة دوائر التخلف بكافة أنواعها (١). فالتخلف الذى تكون تاريخيا فى البلدان النامية قد خلق من الشروط الموضوعية ما يعمل ويحافظ على بقاء الحال على ما هو عليه فى هذه البلدان، وذلك طالما اقتضت مصلحة القوى القابضة والقاعدة على الصرح الدولى ذلك، وكلما كان ذلك ممكنا وظلت البلدان النامية تقبل الاستمرار فى ذلك الوضع دون بذل محاولات جدية ومستمرة لتفكيك بل وكسر تلك الحلقات الخبيثة والخروج منها.

(١) انظر فى معنى التخلف وأبعاده المختلفة الكتابات العديدة فى أدب التنمية الاقتصادية ومنها كتابي (محلل لدراسة التنمية الاقتصادية) الجزء الأول، مكتبة العالمية، المنصورة، ١٩٨٨.

ولحق نجل أيضاً أن العديد من البلدان النامية قد بذل جهوداً ضخمة من أجل إحداث تنمية اقتصادية فيها لتسد وتدمج التنمية السياسية لما بينهما من تلازم وتأثير متبادل، إلا أن معظمها لم يستطع أن يخرج من طوق التخلف وظل حبيسه، أي مازالت الشروط الموضوعية للتخلف تفرض نفسها على هذه البلدان، ولقد كان وما زال لهذا الوضع أعمق التأثير على مشكلة المديونية. فالدول النامية حصلت على استقلالها لتجد نفسها أيضاً في حوزة وتعمان من نقص شديد في كافة مقومات التنمية سواء المقومات البشرية المدونة والقادرة، المقومات العلمية والتكنولوجية الضرورية للتقدم والتطور إلى القدرة على التنظيم والربط بين كافة قطاعات الاقتصاد وبحيث يكون كل قطاع في خدمة الآخر، وفوق هذا كله تفتقر إلى المقومات المالية اللازمة للحصول على كل تلك الموارد وتدمجها وتطورها من أجل تحقيق التنمية المنشودة وتطلعات وآمال Aspirations شعوبها نحو حياة أفضل ومستقبل أكثر ضماناً واستقراراً.

وهنا وجدت معظم قيادات هذه البلدان أنها يجب عليها إجراء عدة إختيارات إذا ما أرادت أن تحقق ما تهدف إليه. والواقع أن كل الخيارات المطروحة أمام تلك القيادات في مثل هذا الوضع لم تكن هينة أو سهلة بل لكل خيار مبرراته وآثاره على المدى القصير وأيضاً على المدى الطويل وقد يمتد لأجيال وأجيال.

فكما يتعلق بكيفية تدبير الموارد المالية اللازمة والضرورية للاستثمار من أجل التنمية يمكن تلخيص ما يمكن للقيادات الاختيار فيما بينه إلى خيارين أساسيين:-

الأول: العمل على تعبئة الموارد المحلية القائمة، وبذل الجهد الدؤوب على تحريك الموارد المحتملة وتطورها بفعالية وتوجيهها نحو إحداث تنمية فعلية وحقيقية تستهدف مقابلة مطالب الغالبية العظمى من شعوبها ورفع مستوى المعيشة فيها. وهذا الخيار يعني بالقطع جعل الاعتماد على الموارد المحلية الفعلية والممكنة هو الأساس في عملية التنمية، كما يعني حسن توجيه واستغلال تلك الموارد وتسخيرها في سبيل الوصول إلى الهدف المنشود. وجعل الاعتماد على الموارد المحلية هو الأساس في عملية التنمية يعني صراحة علم الاكتفاء بالموارد الفعلية المحققة فعلاً في ضوء التركيبة السياسية والاجتماعية القائمة وإنما يجب تعبئة الموارد الممكنة والمحتملة وتوجيهها بهدف إحداث تنمية حقيقية، أي ليس فقط الاكتفاء بالقائض

التعلي، وإنما العمل على تعبئة الفائض المحتمل وحسن توجيهه، ويعنى هذا الخيار أيضا جعل الاستعانة بالموارد الأجنبية عن طريق الاقتراض أو الاستثمارات الأجنبية أو غير ذلك من قبل العامل المساعد وليس الأساس. وهذا الخيار هو ما يمكن أن نطلق عليه الخيار الصعب Hard option

الثاني: الخيار الثانى، يلخص إلى السعى إلى الحصول على الموارد اللازمة لسد الفجوة بين الموارد الحالية المحققة فعلا واحتياجات الاستثمار المطلوبة من مصادر خارجية. وهذا الخيار ينصرف أساسا إلى الاقتراض الخارجى والحصول على موارد أجنبية، أى عن طريق الاستدانة من مصادرها المتعددة سواء أكانت ثنائية أو متعددة الأطراف، أو من مصادرها الخاصة أم من المصادر العامة وهو ما يمكن أن نطلق عليه الخيار السهل Soft Option

وهنا نجد أن التركيبة الاجتماعية والسياسية لمتخلى القرار فى الغالبية العظمى من البلدان النامية فى ظل ظروف التخلف قد فضلت الخيار الثانى وهو السعى لملء الفجوة فى الموارد عن طريق الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية سواء بالاقتراض الائتماني، إصدار السندات أو عن طريق تشجيع الاستثمارات الخاصة المباشرة.... إلخ.

ويجب أن نسجل أن الخيار الثانى السهل الذى تم تبنيه من قبل الغالبية العظمى من البلدان النامية، قد اتبع فى ظل الواقع تحت تأثير الفكر الاقتصادي الغربى الذى ساد لفترة طويلة بعد الحرب العالمية الثانية، وكان المحتوى الأساسى Main thesis للفكر الغربى لا يفرق بين النمو والتنمية، ويدور حول أن التصنيع يمثل عماد التنمية الاقتصادية فى البلدان النامية، وأن التصنيع يلزمه موارد مالية ضخمة وإمام ندرة هذه الموارد، فيصبح الحصول عليها من الخارج أمرا لا مفر منه. ليس هذا فقط، بل نجد أن المسألة أعمق من ذلك، حيث انتهجت البلدان النامية نهجا فى مجال التصنيع يعتمد على تصنيع سلخ مماثلة للسلع الأجنبية، خاصة تلك التى كان يتم إستيرادها من قبل. وهنا نجد أن البلدان النامية إحتاجت إلى إستيراد التكنولوجيا الأجنبية وبالأسماء المرتفعة. والتى يتم احتكارها من قبل عدد قليل من البلدان الأجنبية وتتركز فى أيدي عدد قليل من الشركات

خاصة الأمريكية، إحتاجت الى استيراد السلع الأساسية والسلع الوسيطة وحتى معظم المواد الأولية ذات المواصفات المحددة والتي تتفق مع التكنولوجيا الأجنبية، إحتاجت الى الاستعانة بالمهارات الأجنبية - الى غير ذلك من الموارد اللازمة لإنتاج السلع المماثلة للسلع التي كان يتم إستيرادها.

وهنا نجد أن البلدان النامية بدلا من أن تتجه إلى نمط في التصنيع ينتج أساسا لإشباع حاجات الغالبية العظمى من شعوبها فجعلها قد إتجهت الى نمط لإنتاج بعض السلع التي تشبع حاجات فئة قليلة من سكانها هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، نجد أن نمط التصنيع بدلا من أن يعتمد من الاعتماد على الخارج وتخفيف الضغط على الموارد المتاحة وأيضا على ميزان المدفوعات فيها، نجده قد عمق Accelerated بل وزاد Accelerated من حدة الاعتماد على الخارج ومن المعاصب التي يواجهها ميزان المدفوعات وعلى الموارد المحلية القائمة والمتاحة.

مرة أخرى أن هذا النمط من التصنيع إنما قد عمق الحاجة إلى الموارد المالية الأجنبية، وهو يتمشى مع الخيار السهل الذي إختارته التركيبة السياسية والاجتماعية لمتخذي القرار في هذه البلدان. أي أن معظم البلدان النامية قد جعلت من الاعتماد على الموارد الأجنبية الأساس في سعيها نحو التنمية ليس هذا فحسب، بل أيضا إستخدمت تلك الموارد في السعي نحو إشباع حاجات القلية السكان فيها ومن ثم فلا هي أشبعت حاجات الغالبية ولا هي خففت من الاعتماد على الخارج. وترتبط على كل ذلك لقد ظلت هياكل وأركان التخلف قائمة فوق صدر هذه البلدان. وإستمرار ذلك الوضع وإستمرار شروطه الموضوعية، يعني إستمرار الحاجة الى الغير قائمة أي جعل باب الاستدانة مفتوحا على مفرعة. وهو باب إذا ما فتح فمن الصعب إغلاقه أو التحكم فيه. وعليه فلقد حرمت البلدان النامية في معظمها من العمل على تنمية مواردها المحلية، وحرمت من معرفة ذاتها، وإمكاناتها ومن معرفة ماذا لا تملك أو ماذا تملك ويحتاج تطويرها، ماذا يمكن لها أن تملك؟ وماذا من المحتم أن تستورده؟ ويأى قدر؟ الى غير ذلك من مقومات التنمية التي تعتمد على الذات أولا.

وطالما أن ذلك كان كذلك وارتككت الدول النامية إلى الخيار السهل وهو الاستفادة - أساسا - بما لدى الغير نجد أن المساعدات الرسمية مثلت المصدر الرئيسى والأساسى للحصول على رأس المال الأجنبي، خاصة خلال عقدى الخمسينات والستينات، حيث كانت القروض والمنح من تلك المصادر تنمو بمعدل سنوى قدره ٢٣ % خلال الفترة من عام ١٩٥٠ - ١٩٦٥. وأيضا شهدت ذات الفترة نموا فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة عن طريق الشركات الدولية النشطة، وإن كان الأقبال على فتح الباب أمامه خلال العقدين المذكورين كان بحدود شديد نظرا لمخاطر الخوف المتواصلة من الماضى من أثر هذه الاستثمارات وعلاقتها بالسيادة كما شهد هذان العقدان أيضا نموا فى فتح ائتمان التصدير (البنك الدولى، ١٩٨٥: ٣٠).

وهنا يجب أن نذكر أن كلا من الدول الشرقية والغربية مثلت مصدرا للمساعدات الرسمية تجاه البلدان النامية. ولقد صاحبت تلك المساعدات شروط سياسية واقتصادية حدثت من الاستفادة منها فى تحقيق الاهداف التنموية التى سعت اليها البلدان النامية ابتداءا. لذلك لا نعيش كثيرا، أن نجد أن الكثير من الدول التى كانت قد حصلت على المساعدات الرسمية واجهت العديد من المشاكل، مثل الأرجنتين التى بمناسبة الرغبة فى جدولة ديونها تم إنشاء ما يسمى أو ما يعرف اليوم بنادى باريس عام ١٩٥٦م كما لم تستطع البلدان النامية التى اعتمدت وأفرطت فى الاعتماد على الخارج أن تكتسب وتولد قوة الدفع الذاتى لعملية التنمية فيها.

ويلحق أيضا على المساعدات الرسمية سواها كانت ثنائية. حكومات - حكومات أو متعددة الاطراف من البنك الدولى أو من صندوق النقد الدولى، علاوة على الشروط أنها محدودة ولا تكفى سوى قدر قليل من حاجة البلدان النامية الى التمويل. فلقد وصل اجمالى مديونية البلدان النامية العامة والمضمومة من سلطات عامة والخاصة والالتزامات التجارية والمسحوبات من صندوق النقد الدولى الى ٣٨ بليوناً من الدولارات الأمريكية عام ١٩٦٤، ووصل معدل خدمتها الى ٤ بلايين دولار فى ذات العام وهو ما كان يمثل حوالى ٢١٤ من مجموع صادرات هذه الدول (صلى مراء ولؤاد مرسى ١٩٦٧: ٤٢٣).

ثم شهدت قضية الدين تحولات كثيرة منذ بداية السبعينات. ولقد توافقت تلك التحولات مع التغيرات العميقة التي شهدتها نظام النقد الدولي في عام ١٩٧١، حيث انهار نظام بريتون وودز Bretton Woods بإعلان الرئيس الأمريكي نيكسون في أغسطس من ذات العام فصرم العلاقة العضوية بين الدولار والذهب وأيضا في عام ١٩٧٣ حيث يسله الأخذ بنظام الصرف المتغير Floating exchange rate ليحل محل نظام الصرف الثابت Fixed Exchange rate والذي قلل ماليا منذ انشاء صندوق النقد الدولي. كما شهد عقد السبعينات العديد من التغيرات في الاقتصاد العالمي وتبعه تغيرات في اقتصادات العديد من الدول النامية وفي سياستها الاقتصادية أيضا. ولن نتعرض لتلك التحولات إذ أن ذلك يناسبه بحث آخر.

ومنا يجب أن نذكر أن من أهم التحولات التي شهدتها عقد السبعينات . والتي ينصرف إليها بحثنا أساسا - وحتى أوائل الثمانينات هو ذلك التحول المتعلق بقيام المصادر الخاصة وبعثة أخص المصارف التجارية الدولية بالدور المحوري والرئيسي كمصدر للتمويل ومنح الائتمان تجاه البلدان النامية ولتدخل محل المصادر الرسمية في هذا الخصوص.

ولكننا قبل الدخول الى تحليل دور البنوك التجارية الدولية في قضية الدين الدولية. يجب أن نسلط الضوء على بعض أهم التطورات التي لحتت بقضية المديونية خلال الفترة الماضية وحتى أوائل الثمانينات. والفرض من ذلك هو أن تكون تلك التطورات بمثابة خلفية أساسية لهذا البحث .

١ - من أهم خصائص الدين هو أنها تشهد تزايدا مستمرا وتضخما شديدا في حجمها منذ الخمسينات وحتى الآن. وهذه الخصيصة تصدق على القروض من مصادر رسمية أو من مصادر خاصة وسواء كانت عامة أو خاصة، فلقد ارتفع حجم الدين طويل الاجل بالنسبة للبلدان النامية من ٦ - ٨ مليار دولار في عام ١٩٥٥، ١٩ ١٩٦٠، ٣٨ في عام ١٩٦٤ ، و ٦٨ مليارا في عام ١٩٧٠ ثم أكثر من عشرة أضعاف ذلك في عام ١٩٨٢ وإذا ما تمت إضافة الدين قصيرة الاجل، ودين الدول التي لا تقدم تقاريرها بالبنك الدولي وتسهيلات صندوق النقد الدولي

لازداد حجم الدين ليصل بأكثر من ٩٠٠ بليوناً (البنك الدولي ١٩٨٥: ٣٤،
ويجدول ٢ - ٦ ص ١٩) - (١)

ويلاحظ أن معدل تزايد الدين تفاوت خلال سنى عقد السبعينات و بداية
الثمانيات. فلقد بلغت جملة ديون البلدان النامية التى كانت ترسل بتقارير الى
البنك الدولي (١٠٧ دولة حسب تقرير ١٩٨٦/٨٥) فى عام ١٩٨٢ حوالى
٧٣٦,٩ مليارات من الدولارات لأمريكية بعد ان كانت ٥٧٠,٥ فى عام ١٩٨٠ الى
زيادة قدرها حوالى ٢٩ ٪. وحسب نفس التقرير نجد أن الفترة من ١٩٧٨ -
١٩٨٠ مثلت فترة الذروة من حيث ازدياد المديونية، إذ نجدها قد قفزت من
٢٨٧,١ الى ٥٧٠,٥ أى بزيادة قدرها ٤٧,٣ ٪. ولا تقتصر الزيادة على الجزء
الثانى من عقد السبعينات، بل شهد النصف الاول زيادة ايضا ٤٤ ٪ بالنسبة للدينون
طويلة الاجل. وربما يرجع ضخامة معدل الزيادة نظرا لبلدها من رقم صغير نسبيا
فى ١٩٧٠ وايضا نظر التخلل النصف الاول من السبعينات الارتفاع الاول لاسعار
البتترول وما اعقبه من تحقيق وفورات مالية ضخمة لدول الاوبك. وجد معظمها طريقه
الى سوق الاقراض الدولى من ناحية، وإلى إزدياد حاجة الكثير من الدول النامية
الى راس المال لتمويل فاتورة الاستيراد والتي ازداد حجمها بعد هذا الارتفاع.
واستمرت الدينون فى التزايد حتى وصلت بأكثر من عشرة اضعاف خلال عام ١٩٨٢.
انظر جدول (١).

ونسجل فى هذا البند ايضا أن نسبة الارتفاع فى الدينون قصيرة الاجل كانت
أكثر ارتفاعا من الدينون طويلة الاجل، خاصة بالنسبة للفترة ٧٨ - ١٩٨٠، إذا
زادت الدينون القصيرة بنسبة ٧٢ ٪ فى حين إزادات الدينون طويلة الاجل بنسبة ٤١ ٪
قطر.

(World Bank, World Debt tables, 1985 / 86:2)

٢ - وتتمس الدينون فى البلدان النامية أن حجمها الكلى كان يتزايد بمعدل

(١) انظر ايضا سيلفا كوليمتاريس، ١٩٨٨: ١١.

أكبر واسرع من معدل التزايد فى انتاج القومى. ولقد أدى ذلك الى ارتفاع نسبة الدين / الناتج القومى بصفة مضطربة منذ أوائل السبعينات وحتى منتصف الثمانينات تقريبا، الأمر الذى يحمل فى طياته انعكاسات خطيرة على مستوى معيشة الأفراد ومستقبل التنمية فى هذه البلدان. إذ نجد أنه حسب تقرير البنك الدولى لعام ١٩٨٥ أن هذه النسبة قد تضاعفت بحوالى ١.٤ مرة خلال الفترة المشار إليها إذ فى عام ١٩٧٠ بلغت النسبة ١٤.١ ٪، ٢١ ٪ فى عام ١٩٧٨، ٢٦.٢ عام ١٩٨٢، ٣٦.٨ فى عام ١٩٨٤، هذا بالنسبة للديون العامة والمضمونة فقط. وتصبح الصورة أكثر خطورة إذا ما أضفنا الديون الخاصة وغير المضمونة، حيث تزداد النسبة بدرجة كبيرة.

وبما يعود هذا الوضع الى ما يعرف عن الديون بصفة عامة من انها تتكاثر ذاتيا هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية الى التزايد بصفة مطلقة فيها لأسباب عديدة، خاصة تلك الديون من مصادر خاصة، ومن ناحية ثالثة، أيضا لعب التمويل فى اسعار المواد الأولية وفى صادرات الدول النامية من هذه المواد - التى تمثل المكون الأساسى من صادراتها - دورا أساسيا فى ازدياد حجم الناتج القومى بمعدلات منخفضة وبطيئة (البنك الدولى، ١٩٨٥: جدول ٢ - ٩: ٣٩).

W.D.T, 1985/86

٣ - ويلاحظ على ديون العالم الثالث ميلها الى التركيز فى بعض المناطق الجغرافية من العالم أكثر من غيرها. إذ تميل هذه الديون الى التركيز فى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكارىبى. أكثر من هذا تميل تلك الديون الى التركيز فى عدد محدود من دول تلك المنطقة وهى ما تسمى بالدول الأثقل أو الأكثر مديونية فى العالم. فدول قارة أمريكا الجنوبية بالإضافة الى دول الكارىبى ككل كانوا يمثلون ٤٥ ٪ من المديونية الدولية فى عام ١٩٨٢، بعد أن كانت تلك النسبة ٤٢ ٪ فى عام ١٩٨٠ و ٤١ ٪ فى عام ١٩٧٨، وهو ما يكشف بجلاء أن الديون كانت تميل الى التركيز مع مرور الوقت فى تلك المنطقة من العالم. كما أن أكثر الدول مديونية فى العالم توجد فى أمريكا الجنوبية، إذ يلاحظ أن الدول الثلاث وهى البرازيل والمكسيك والأرجنتين كانت تمثل حوالى ٣٠ ٪ من اجمالي الديون العالمية فى عام ١٩٨٢، وحوالى ثلثى مديونية دول القارة والكارىبى فى ذات العام. كما يوضح الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)
الوزن النسبي لليون أمريكا الجنوبية ودول الكاريبي
بالنسبة للليون العالمية في سنوات مختارة ١٩٨٠، ١٩٨٢، ١٩٨٢

١٩٨٢	١٩٨٠	١٩٧٨	
٧٣٦,٨٦٩	٥٧٠,٤٧٢	٣٨٧,١٠١	أ - الديون الدولية
٢٣٠,٥٠٩	٢٤٦,٥٨٨	١٦٦,٥٢٥	ب - ديون أمريكا الجنوبية والكاريبي
٢٤٥	٢٤٢	٢٤١	النسبة المئوية ل ب / أ
١١,٠٣٥	٧,٠٢٥	٥٣,٤١٥	(١) ديون اليراضيل
٨٥,٨٣٠	٥٧,١٤١	٣٥,٦٦٢	(٢) ديون المكسيك
٤٣,٦٣٤	٢٧,٣٠٨	١٣,٢٧٣	(٣) ديون الأرجنتين
٢٢,٤٩٩	١٥,٤٧٤	١٠,٢	الاجمالي
٢٩,٩	٢٧	٢٦,٣	نسبة ١ + ٢ + ٣ / أ
٦٦,٧	٦٣,٩	٦٣,٣	نسبة ١ + ٢ + ٣ / ب

المصدر: النسب السابقة والأرقام تم تجميعها من عدة جداول في
W.B, W.D.T, 1985 / 86 : 250.

ولا شك أن تركيز المديونية العالمية على النحر السابق يترك آثارا خطيرة بالنسبة لكل من الدائنين والمدينين على السواء ويجعل قضية المديونية شديدة الحساسية لأي تغييرات أو تطورات تحدث في تلك المنطقة من العالم، كما أنه يحمل آثارا اجتماعية واقتصادية خطيرة بالنسبة لتلك الدول المدينة ذاتها بما يلقي بظلال كثيفة على مستقبل التنمية فيها من تدهور في مستوى المعيشة مثل التضخم الجامع الذي يعصف باقتصاداتها من حين لآخر والذي أيسر عن تغيير أكثر الدول مديونية وهي البرازيل، الأرجنتين، عملتيهما في ١٩٨٦ ولكن دون جدوى، إذ عاد التضخم مرة أخرى ليبلغ عدة مئات في المائة. هذا بالطبع بالإضافة إلى عوامل أخرى تسهم في ازدياد معدلاته.

٤ - ومع ازدياد حجم الدين الكلي على البلدان النامية - على النحر السابق - يزداد عليه هذا الدين الذي يشكل كامل هذه البلدان إذ أن للدين أسماء مباشرة وأخرى غير مباشرة. فالعبء المباشر يتمثل في الفائدة واجبه الدفع بالإضافة إلى القسط أصل الدين وهما معا يطلق عليهما خدمة الدين. أما العبء غير المباشر وهو يكمن في الآثار ذات المضمون الاقتصادي والاجتماعي الذي تخلفه هذه الديون والتي تستمر لفترات طويلة. وطبقا للجدول رقم (٢)، من الملاحظ أن خدمة الديون قد ارتفعت بمعدل متزايد خلال الفترة من ٧٧ - ١٩٨٢، وسواء أكانت بصفة مطلقة أم بصفة نسبية أي بالنسبة لحجم الديون، إذ نجد أن البلدان النامية المدينة قد دفعت حوالي ٦ بليون دولار خدمة لديونها عام ١٩٧٠، ثم ارتفع هذا الرقم ليصل إلى ١١ بليون عام ١٩٧٣ (رموز زكي، ١٩٧٦: ٥١٥) ثم طبقا للجدول المرفق استمرت المدفوعات السنوية تتزايد حتى وصلت إلى ٣٩,٨ بليون عام ١٩٧٧، وقضاعت ثلاث مرات تقريبا لتصل حوالى ١١٩,٥ بليون عام ١٩٨٢ وحده. هذا في حين أن الديون المنصرفة سنويا ظلت ثابتة تقريبا تدور حول ١٢٥ بليون في العام. وفي داخل مدفوعات خدمة الدين نجد أن مدفوعات القوائد كان لها نصيبا كبيرا وتطور بنسبة متزايدة تفوق نسبة الزيادة في القسط لدرجة أنها أصبحت تمثل المكون الأساسي للمدفوعات الكلية لخدمة الديون. هذا التطور في الفائدة من ١٥,٤ بليون عام ١٩٧٧ إلى ٦٨,٩ بليون عام ١٩٨٢ وهي زيادة تساوى ٤٤٥ تقريبا، أدت إلى زيادة الوزن النسبي لعبئها بالنسبة للديون الإجمالية المنصرفة مسن

جدول رقم (٢)

مطويات خدمة الدين طويلة وقصيرة الأجل بالنسبة

اليابان الثانية (١) خلال الفترة ٧٧ - ١٩٨٢، يلاحظ الدولارات الأمريكية

السنة / اليابان	الدين المتكامل (١)	المطويات الكلية (٢)			سنة ١ م. ١	سنة ٢ م. ٢	سابق ما تحصل عليه البلد الثانية
		الإجمالي	إسداء (أ)	قوائد (ب)			
١٩٧٧	١٢٤,٤	٣٩,٨	٧٤,٤	١٥,٤	٣٢	١٧,٣	٨٤,٦
١٩٧٨	١٣٧,٤	٥٧,٢	٣٥,٧	٢١,٥	٤٣	١٦,٢	٧٥,٢
١٩٧٩	١٧٢,٤	٧٥,٣	٤٣,٨	٣١,٥	٦٢	٢٦	٤٥,١
١٩٨٠	١١٠,٤	٨٧,٩	٤٣,٨	٤٤,١	٧٩,٦	٤٠	٢٣,٥
١٩٨١	١٢٧,٩	١١٠,٢	٤٧,٧	٦٠,٥	٨٩,٦	٤٧,٢	١٧,٧
١٩٨٢	١٤٨,٦	١١٩,٥	٥٠,٩	٦٨,٩	٨٠,٤	٤٦,١	٢٩,١

المصدر: مستوحى من إحصائيات مطوية من

IMF, World Economic out look, 1986 : table B1

- مع ملاحظة أن الرقم ١٩٧٧ يشير إلى نفس المصدر ولكن لعام ١٩٨٤.

(١) لا تشمل السعودية، الكويت، دولة الإمارات، قطر، عمان، ليبيا، العراق، وإيران.

١٢,٣ ٪ عام ١٩٧٧ الى حوالي ٤٦,١ ٪ عام ١٩٨٢، أى حوالى نصف الدينون المنصرفة تبتلها القوائد بمفردها، وترتبطا على ذلك نجد أن صافي ما تحصل عليه البلدان النامية من قروض قد شهد هو الآخر انخفاضاً مستمرا من ٨٤,٦ بليوناً عام ١٩٧٧ الى ١٢,٧ بليوناً عام ١٩٨١. وإن كان عام ١٩٨٢، قد شهد بعض الارتقاع ولكن لظروف استثنائية لما شهده ذلك العام من أحداث ومحاولات جدولة وإقراض البنوك الدائنة.. الخ. لا شك أن هذا العيب يمثل قيداً يكاد يكون حديدياً ليس فقط على عملية التنمية فيها. ولكن أيضاً بالنسبة لتطلعات وأمال شعوبها في مستوى معيشة يكفل لها حياة كريمة.

- ويتمكن التطور السابق في تزايد حجم المديونية أيضاً على مدى العيب الذى يتركه على كامل سكان البلدان النامية المعنية، على أساس متوسط نصيب الفرد من الدين Per-capita debt فلقد ارتفع هذا المتوسط من ١٣٠ دولار للفرد عام ١٩٧٨، ليصل الى ١٨٢ دولاراً عام ١٩٨٠، ثم ٢٢٦ مليون دولار عام ١٩٨٢. أى الزيادة بنسبة ٢٤٠، ٣٧٥ على التوالي (البنك الدولي: ١٩٨٦/٨٥، ١٩٨٧، جدول ١ - ٤ : ١٩٠).

٦ - وترتبط قضية إزدياد عيب الدينون وعيب خدمتها بمسألة الشروط المصاحبة لها. إذ تتكون الشروط ذات الطبيعة الاقتصادية تازكين ما عداها من شروط الى موضع آخر. من عدة عناصر، مثل حجم القروض التى تستطيع الدولة النامية الحصول عليها، هل كبيرة أو صغيرة فى المرة الواحدة؟ وهل مظلوب سدادها خلال فترة طويلة أم خلال فترة قصيرة (لجل الاستحقاق)؟. وسعر الفائدة الحقيقى المطلوب السداد على أساسه، هل هو مرتفع أم منخفض؟ وهل هو سعر ثابت أى يحدد مقدماً عند التعاقد على القروض أم قابل للتفسير أثناء فترة إستحقاق القرض حسب ظروف سوق الاقراض؟ وهل توجد فترة سماح أم لا؟ وهل فترة السماح إن وجدت قصيرة أم طويلة بحيث يمكن للدولة المقترضة إستخدام القرض وبالتالي يساهم القرض فى سداد نفسه؟ وأخيراً نجد أن كل هذه العناصر تساهم بلا شك فى التأثير على ما يسمى بعنصر المنحة ونسبته فى كل قرض.

ويمكن القول هنا انه كلما كبر حجم القرض وطالت فترة الاستحقاق وفترة السماح وكان سعر الفائدة منخفضا كان عنصر المنحة أفضل ولكانت شروط القرض بصفة عامة في صالح الدول المقترضة أو المدينة. وعلى النقيض من ذلك كلما صغر حجم القرض وقصر أجل الاستحقاق وأجل فترة السماح (إن وجدت) وكان سعر الفائدة يتسم بالارتفاع لانخفاض عنصر المنحة وصارت الشروط في غير صالح الدول المدينة. والواقع أن الشروط الدساحبة للديون تتفاوت بين هاتين الحالتين، وإن كان يلاحظ عليها بصفة عامة أنها تسير في غير صالح البلدان النامية المدينة.

ويكشف الجدول رقم (٣) الذي قدمه البنك الدولي للتعمير والتنمية عن ذلك، ان الاتجاه العام للشروط التي تصاحب القروض يكون عادة في غير صالح البلدان النامية المقترضة. إذ أنه في الوقت الذي تزداد فيه اسعار الفائدة الحقيقية منذ بداية السبعينات تقريبا من حوالي ٢٣.١ في عام ١٩٧٠ حتى ٤٥ عام ١٩٨١، أى بحوالى ٢٢ زيادة، وهو ما يضيف عبئا ثقيلا على كل البلدان المدينة، كما سترى في الفصل الأخير - أن شاء الله، نجد ان بقية مكونات الشروط تعيل الى الانخفاض سواء اكان ذلك بالنسبة لفترة الاستحقاق، فترة السماح أو عنصر المنحة.

وهنا يجب أن نسجل أن التحسن الذي يبدو في الجدول عن عام ١٩٨٢، إنما هو تحسن في حقيقته ظاهري، يعكس بعض محاولات الجدولة التي تمك في ذلك العام، والتي أدت الى تمديد أجل بعض القروض وإطالة فترة السماح. إلا أن الواقع كان غير ذلك كما ستوضحه بعون الله بمناسبة تناول دور البنوك التجارية الدولية بالتحليل فيما بعد، كما نسجل أن سعر الفائدة هو عام بالنسبة للديون من كافة المصادر ولكنه في حقيقة الأمر مرتفع كثيرا بالنسبة للديون من مصادر خاصة.

٧ - يضاف الى ما سبق من تدهور في شروط الاقراض بالنسبة للدول النامية هو ان القروض ذات سعر الفائدة المتغيرة أو العائمة أصبحت تتزايد بصورة كبيرة للغاية. ولا شك ان التغير في هيكل الفائدة هذا، ليس في صالح البلدان النامية حيث كان يسمح بأن يعكس التغيرات التي تحدث في سوق الاقراض الدولي على الأوضاع في البلدان النامية، وهنا نجد البلدان النامية تتحمل اعباء وربما تساهم في

جدول رقم (٣)

تطور متوسط شروط القروض من مختلف المصادر

في سنوات مختارة (١٩٨٢ - ٧٠)

الشروط / السنة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
سعر الفائدة	٣,١	٤,٦	٤,٦	٤,٧	٥	٤,٤
فترة الاستحقاق	٢٧	٢٣,٦	٢٣,٤	٢٣,٤	٢٣,٨	٢٨,٢
فترة السماح	٧,٧	٦,٢	٥,٦	٥,٨	٥,٩	٦,٨
عنصر المنحة	٥٢,٥	٣٨,٧	٣٨,٤	٣٨,٧	٣٨	٤٤,٤

Source : World Bank, World Debt tables, 1985 / 86

في حل مشاكل في البلدان المتقدمة الدائنة والمقرضة لا يد لها فيها، حيث نجد أن التغيرات في سوق الاقراض الدولي، انما تعكس - أساسا - تغير الأوضاع في البلدان الصناعية وما يترتب عليها من تغير في السياسات الاقتصادية والتجارية. والجدول رقم (٤) يعكس التطور في القروض على اساس سعر الفائدة العائمة كنسبة مئوية من الدين العام في سنوات مختارة ٧٤ - ١٩٨٢.

ويكشف لنا الجدول المنار إليه ان القروض ذات سعر الفائدة العائمة، في تزايد دائم بالنسبة لكافة البلدان النامية حيث ازدهت بمقدار أكثر من الضعفين والنصف (٢,٦ مرة) خلال فترة التسع سنوات فقط هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى نجد أن الزيادة كانت أكبر بالنسبة للدول المقرضة الرئيسية حيث بلغ مقدار الزيادة ٢,٨ مرة تقريبا، ومن ناحية ثالثة يجب أن لا ننقل ما اشير اليه أسفل الجدول، من ان هذا التطور مقصور على الدين العام المستحق والمنصرف ولا يشمل الدين الخاصة، والتي تكون في معظمها من المصادر الخاصة والتي تتسم بالتغير في سعر فائدتها، الأمر الذي يجعلنا نتوقع إزدياد النسب المشار اليها كثيرا باضافة ذلك النوع من الديون.

ومن ناحية رابعة، يلاحظ في مقابل ما سبق أن هذا النوع من القروض يمثل أهمية أقل بكثير بالنسبة للدول الأفريقية وكذا بالنسبة للدول الآسيوية منخفضة الدخل. ويمكن تفسير ذلك بأن معظم الدول المقرضة الرئيسية وكذا الدول المصدرة للبترول والصغيرة له وبعضها داخل في الدول المقرضة الرئيسية ولا شك، تجد مصدريها الرئيسى للاقراض في سوق الاقراض الدولي حيث تمثل المصادر الخاصة ويصنفه أخص البنوك التجارية المصدر الرئيسى. هذا في حين ان الدول الأفريقية والآسيوية منخفضة الدخل تأتي قروضها من المصادر الرئيسية - غالبا - سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف كالهياكل الدولية، نظرا لضعف جدارتها الائتمانية بمنطق سوق العملات الدولية. ومن أبرز الأمثلة على الدول المقرضة الرئيسية والأثقل مديونية في العالم البرازيل، المكسيك، الأرجنتين في أمريكا اللاتينية، نيجيريا وكوت ديفوار في أفريقيا، وكوريا، اليابان، وماليزيا في دول شرق آسيا، وتمثل البنوك التجارية المصدر الأساسى لاقراض تلك البلدان (البنك الدولي، ١٩٨٧، جدول ١ - ١٢ : ١٩٦).

جدول رقم (٤)

ترويض يسير قائمة معوم كسبة مشوية من
الدين العام في سنوات مختارة ٧٤ - ١٩٨٢

المنطقة / السنة	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
قائمة البلدان النامية	١٦٠٢	٢٣	٢٧٠٣	٣٦٠٨	٣٣٠٢	٣٦٠٧	٣٨٠٧	٤٢٠٧
كسبة منخفضة الدخل	٨٠٥	٨٠١	٦٠٧	٦٠٨	٦٠٨	٦٠٩	٦٠٧	٦٠٩
الشرق الأوسط	١٨٠٥	٢٦٠٦	٣٠٠٣	٣٥٠٢	٣٦٠٥	٤٠٠٢	٤١٠٤	٤٢٠٧
مصدرة النفط	٢٢٠٩	٣٠٠٤	٣٤٠٩	٤٠٠١	٤١٠٧	٤٥٠٢	٤٨٠٣	٥٤٠٦
المقترضون الرئيسيون	١٨٠٤	٢٦٠٨	٣٢٠٦	٣٩	٤٠٥	٤٥	٤٦٠٧	٥١٠٢

نمعدن البنك الدولي، تقرير من التنمية في العالم سنة ١٩٨٥ جدول ٢ - ٤ صفحة ٣٦

* يلاحظ أن هذه البيانات خاصة بالدين العام المستحق والمتصرف فقط .

٨ - ومن أهم ملامح تطور قضية الديون، التغير الكبير وفي المعزى الاقتصادي الخطير في هيكلها من حيث المصدر. إذ اخلت المصادر الخاصة، خاصة البنوك التجارية الدولية تكسب وبصفة مضطربة أمراً جديدة كمصدر للاقتراض على حساب القروض من مصادر رسمية سواء أكانت حكومية ثنائية أو متعددة الأطراف من هيئات دولية مثل البنوك الإقليمية وبنوك التنمية، وصندوق النقد الدولي. فلقد مثلت المصادر الرئيسية حوالي ٢٧٢ من الديون الخارجية العامة طويلة الأجل في عام ١٩٦٧ (٢٤٥،٢) من مصادر حكومية ثنائية، ١٧،٨ مصادر رسمية متعددة الأطراف)، هذا في حين مثلت المصادر الخاصة حوالي ٢٨ فقط. وظلت الأهمية النسبية للمصادر الخاصة ثابتة تقريباً حتى عام ١٩٧٠. ولكن بدأت المصادر الخاصة تلعب الدور المحوري في الاقتراض منذ بداية السبعينات - كما يكشف عن ذلك معدل نموها وحتى بداية الثمانينات. إذ ازدادت الديون طويلة الأجل من مصادر خاصة بمعدل نمو حوالي ٢٥ ٪ سنوياً تقريباً هذا في حين، كانت الديون الرسمية تتزايد بمعدل حوالي ١٧ ٪ فقط خلال ذات الفترة المشار إليها (البنك الدولي، تقرير ١٩٨٧، جدول ١ - ١٠، ١٩٤).

هذا مع ملاحظة أن المعدلات السابقة لا تشمل القروض المتوسطة والصغيرة الأجل والتي تمثل معظم القروض من مصادر خاصة، ولذا يزداد معدل نمو القروض من النوع الأخير بصفة عامة إلى ما يفوق الـ ٣٠ ٪.

ولقد أدى هذا الاتجاه في التطور بالنسبة للديون من مصادر خاصة إلى تزايد أهميتها النسبية في هيكل الديون الإجمالية للدول النامية، من حوالي ٣٢،٤ ٪ عام ١٩٧٣، حتى تضاعفت تقريباً لتصل إلى ٦٥ ٪ عام ١٩٨٢، كما تكشف عن ذلك الأرقام الواردة في الجدول رقم (٥).

ويجدر بنا أن نشير إلى الأهمية النسبية للديون من مصادر خاصة تفوق الأرقام الواردة في الجدول المشار إليه أعلى، بالنسبة لبعض الدول، إذ على سبيل المثال مثلت هذه الديون أكثر من ٩٠ ٪ من ديون الأرجنتين خلال ٨٠ - ١٩٨٢، ٨٩ المكسيك، ٩٧،٦ كوستاريكا، ٨٩،١ شيلي، ٨٨،٢ البرازيل، في أمريكا الجنوبية وفي أفريقيا كانت ٨٢،٩ بالنسبة لنيجيريا و- ٦٣ بالنسبة لكوت ديفوار خلال.

الفترة، هذا مع ان نسبة الدينون من مصادر خاصة تعد مرتفعة بالنسبة لدول أمريكا الجنوبية بصفة عامة، على العكس بالنسبة للدول الأفريقية .

وإذا يممنا شطر البلدان العربية نجد ان نسبة الدينون من مصادر خاصة تعد مرتفعة بالنسبة لبعض الدول كتونس، حيث كانت ٦٠,٩ ٪ تقريباً، ثم ازدهت لتصبح ٧٣,٧ ٪ خلال الفترتين ٧٠ - ١٩٧٢، ٨٠ - ١٩٨٢ على التوالي، وكذلك الجزائر حيث كانت النسبة ٥٤,١ ٪ ثم قفزت الى ٨٣,٢ ٪ خلال الفترتين السابقتين. أما بالنسبة لمصر نجد ان الوضع مختلف كثيراً حيث مثلت المصادر الرسمية المقرض الرئيسي لها ومازالت. فلقد كانت النسبة ١٧,١ ٪ ثم ٢٠ ٪ خلال القترى ٨٠ - ١٩٨٢ ثم ١٩٨٥ على التوالي. ونفس الشيء قد يصدق على معظم الدول العربية المدينة الأخرى مثل السودان واليمن.

٩ - ومن أهم خصائص المديونية الدولية بالنسبة لدول العالم الثالث، التزايد في حجم القروض القصيرة الأجل سواء بصفة مطلقة أو بصورة نسبية بالنسبة لغيرها من الدينون إذ ارتفع نصيب هذا النوع من الدينون بالنسبة للدينون الكلية في البلدان النامية ككل من ٧,٣ ٪ خلال ١٩٧٤/٧٣ الى ٢٠ ٪ في ١٩٧٨، ٢٣,٤ ٪ في ١٩٨٠، ٢٣,٨ ٪ في ١٩٨١، ٢٣,١ ٪ خلال ١٩٨٢. أي أن القروض قصيرة الأجل قفزت من حوالي ٧ ٪ لتقترب من ربع المديونية الإجمالية. ولا شك ان ذلك يمثل تطوراً خطيراً، لما يمثله من اعباء حالة على البلدان المدينة إذ تقل تلته لتدبير الموازنة لسداد هذا النوع من الدينون، الذي لا تستطيع إستخدامه استخداماً منتجاً في أي مجال وإنما يستعمل أساساً لأغراض استهلاكية هذا من ناحية، من ناحية أخرى الجزء الأكبر من هذا النوع من الدينون يستخدم لسداد التزمّات ديون سابقة، وكان المسألة تتطور لتصبح ديون - ديون أي أن الدينون أصبحت تمول الدينون (البنك الدولي، ٨٦/٨٥ : ٢، صندوق النقد الدولي، ٨٦ : ٨٨).

وتجدر الإشارة الى أن القروض قصيرة الأجل تزدها بصفة عامة بالنسبة للدول التي تعتمد أساساً على المصادر الخاصة للحصول على قروضها و هي الدول التي أشرنا إليها سابقاً. كما أن هذا النوع من الدينون يزداد بمعدل كبير خلال السنوات الأخيرة من السبعينيات حيث يبرزت المصادر الخاصة والبنوك التجارية لتكون لها الغلبة على غيرها من المصادر بصفة عامة

جدول رقم (٥)
تطور الوزن النسبي للدين العام الطويل والمتوسط الأجل
من مصادر خاصة بالنسبة للدين الكلي في سنوات مختارة

السنة	الوزن النسبي
١٩٦٧	٢٨,١
١٩٧٠	٢٨,٥
١٩٧٣	٣٢,٤
١٩٧٦	٥٩
١٩٧٩	٦٣
١٩٨٢	٦٥

- المصدر: (١) الأرقام حتى ١٩٧٣ من رمزي زكي، ١٩٧٧، ٢٤٣.
(٢) البيانات ٧٦ - ٧٩، البنك الدولي، تقرير ١٩٨٤، ص ٤٧.
(٣) ويبيان ١٩٨٢، البنك الدولي، تقرير ١٩٨٧، ص ٣١.

ملحوظة: بيانات هذا الجدول تستند الى بيانات ٩٠ دولة نامية فقط، كما انها تشمل الدينون العامة والمضمومة من جهات عامة فقط.

بعد إستعراض تطور قضية الديون على النحو السابق يمكن القول بأن قضية الديون هي قضية قديمة متجددة ولكنها ترتدى أنوابعاً مختلفة في كل مراحل تطورها وإن كانت أطرانها الرئيسية مازالت هي هي تقريباً بصفة عامة. إلا أنها أخذت ملامح مختلفة خلال الفترة بعد الحرب العالمية الثانية وبصفة خاصة خلال عقد السبعينيات كما رأينا سابقاً حيث أصبحت البنوك التجارية والمصادر الخاصة تلعب الدور الرئيسي مما أضاف أبعاداً كثيرة للمشكلة كما سنرى خلال الفصول القادمة بحول الله تعالى.

طبيعة قضية الديون :

اختلفت الآراء حول قضية ديون البلدان النامية هل هي قضية سيولة أم قضية عدم قدرة على الدفع أى قضية إصرار أو قضية إفلاس حقيقى كما يقول البعض. وقبل الخوض فى الآراء التى ذكرت فى هذا الخصوص نوضح المقصود بكل ما سبق من مصطلحات قضية سيولة وقضية إصرار أو قضية إفلاس.

يقال أن دولة ما فى حالة أزمة سيولة **illiquidity problem** إذا كانت الأزمة المالية التى تمر بها هي أزمة مؤقتة وراجعة إلى أسباب خارجية عن إرادتها بحيث أصبحت فى وضع لا تستطيع معه أن تقوم بخدمة ديونها الخارجية. وهذا يعنى فى كلمات أخرى أن هذه الدولة لو إتخذت إجراءات إصلاح وتكيف وتحسنت ظروف الاقتصاد العالمى لادى ذلك إلى تخفيض العجز فى النقد الأجنبى لديها ولاستطاعت بالتالى التحكم فى خدمة ديونها. بكميات معقولة من التمويل الأجنبى.

وأيضاً يقال أن الدولة فى حالة إصرار حقيقى **insolvency** بمعنى عدم القدرة على خدمة ديونها. وهذا يكون راجعاً إلى كون هذه الدولة تعاني من مشاكل بنيانية وهيكلية تحتاج إلى فترات طويلة للتغلب عليها أى أنها تعيش أزمة تنمية حقيقية. ومن ثم لاحل أمامها سوى إسقاط ديونها الخارجية. أو على الأقل جزء كبير. من هذه الديون إلى الحد الذى يمكنها من السيطرة على الجزء المتبقى. وإيجاد سبيل معقول تستطيع من خلاله خدمة ديونها المتبقية.

وقد تمر الدول النامية في هذه الحالة أو تلك حسب ظروفها ودرجة تطورها وأدائها الاقتصادي ولكن حل يمكن للدولة ان تفلس بمعنى أن تزيد التزاماتها الخارجية عن مجموع ما تملكه من موارد بحيث تضطر في نهاية الامر الى رهن مواردها أو بيعها لسداد ديونها؟

لقد اختلفت الآراء في هذا الخصوص كما اشرنا من قبل فيرى البعض مثل Kettle & Magnus ان الدولة المقترضة إنما تفسر بسيولة الدين a debt cycle . وهذا يعني أن الدولة تبدأ في الاقتراض بحيث يبدأ الدين ينمو اسرع من معدل نمو الدخل القومي أى ارتفاع نسبة الدين / المليجيدل القومي debt / GNP ratio ومع ذلك في هذه المرحلة تظل الزيادة في الناتج القومي كافية لمواجهة نفقات خدمة الدين وزيادة ويستمر الوضع حتى المرحلة الثانية التي تتسارعت عندها نفقات خدمة الدين مع الزيادة في الدخل الناجمة عن استثمار هذه القروض. وهنا تنمو الديون بذات المعدل الذي تنمو فيه قدرة البلد المدين على سداد الدين، حيث يتم خدمة الدين في مواعيده وفي نهاية فترة الاستحقاق. ولكن في مرحلة ثالثة إذا تمت الديون بمعدل اسرع من قدرة الدولة على خدمة الدين بحيث أصبحت تكلفة القروض تفوق ناتج الاستثمار الذي استخدمت فيه القروض هنا فقط يمكن القول أن الدولة أصبحت تواجه مشكلة سيولة. إذا تلجأ الدولة الى الاقتراض قصير الاجل وإلى السحب من احتياطياتها لمحاولة سداد الديون ويرى الكاتبان ان مشكلة الاعمار الحقيقي تحدث بصفة تدريجية وحينما يزداد سعر الفائدة الحقيقية عن معدل النمو الحقيقي في إقتصاد البلد. هذا بينما مشكلة السيولة تحدث فجأة وتتوقف على التغير في شروط التجارة والاحتياجات والاحتياطيات وسعر الصرف.

(Kettle & Magnus, 1986: 17-19)

هذا بينما يزعم W. Cline أن قضية الديون هي قضية سيولة وليست إعمار حقيقي ناجم عن أزمة تنمية دائمة في هذه البلدان. ويؤسس على هذه النظرة أن برامج الإصلاح والتكيف التي يوصى بها او يفرضها صندوق النقد الدولي تؤدي الى نتائج طيبة بالنسبة لبعض الدول النامية - من وجهة نظره - من ناحية تخفيض العجز في الميزان التجاري ومن ثم تقليل الحاجة الى الاستدانة، وايضا يرى Cline ان

تحسن المتغيرات الاقتصادية الدولية مثل تحسن الظروف الاقتصادية في الدول الصناعية المتقدمة ومن ثم ازدياد طلبها على صادرات البلدان النامية، انخفاض أو هبوط أسعار الفائدة العالمية وتحسن أسعار الصرف خاصة بالنسبة للدولار يمكن أن تؤدي إلى التغلب على أزمة السيولة التي تعاني منها هذه البلدان (W. Cline, 1984 : 14 - 15) هذا بالإضافة إلى أن Cline يرى أن المسألة إذا

اعتبرت أنها مسألة نقص سيولة أي عدم توافر السيولة اللازمة فيمكن للاقتراض الإضافي additional borrowing أن يكون فعالاً في مواجهة صعوبات السيولة المؤقتة خلال الأجل القصير. أما إذا كان الأمر يتعلق بأسعار حقيقي فهانا يسفر الموقف عن بعض الخسائر بالنسبة للدائنين شأن الأقالس الذي يحدث على النطاق الداخلي وقام Cline في ضوء رؤيته السابقة للمسألة بالربط بين التحسن في موقف ميزان مدفوعات ١٩ أكبر دولة مدينة خلال الفترة ٨٣ - ١٩٨٠ وهذه الدول تمثل تقريباً ثلثي الديون الخارجية للدول النامية ودول شرق أوروبا وحوالي ثلاثة أضعاف ديون هذه المجموعة من الدول التي تلتحق بها للينوك التجارية - وبين التحسن النسبي في المتغيرات السابق الإشارة إليها وانتهى إلى أن ذلك يقود بالضرورة إلى تحسن في أوضاع الديون الخارجية لهذه الدول. أي أن التحسن في أوضاع ديون هذه البلدان يرتبط حسب تحليل Cline بمدى التحسن الذي يطرأ على الأوضاع الاقتصادية والنقدية وما يعقبها من سياسات في البلدان الصناعية المتقدمة.

في مقابل هذا الاتجاه يوجد اتجاه آخر لدى بعض الاقتصاديين حيث يرون أن ما تمر به البلدان النامية هو مسألة أسعار حقيقي بل أن البعض ذهب أبعد من هذا ليصنفها بأنها حالة إفلاس حقيقي ويرجع تبرير ذلك من وجهة نظرم إلى أن كل المؤشرات الحالية تؤدي إلى القول أن البلدان المدينة في ظل الظروف الموضوعية المحيطة بها حالياً والتي تعيش فيها لن تستطيع في المستقبل التريب أو المنظور أن تسد هذه الديون

(رمزي دكي، ١٩٨٧ : ١٤٨ - ١٥١ & B. Nowzad, 1984, 140)

ويرى رمزي دكي أن أزمة الديون العالمية ما هي إلا إنعكاس هيمنة رأس المال المالي الدولي وهو بهذا إنما يتجه إلى أسباب أو جذور الأزمة. ولذا فإننا نرى أن أزمة الديون هي أزمة أسعار حقيقي طويل الأجل أي إنها أزمة تخلف في جومرها

يوحدهما هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يمكن للمرء القول بأن الكتاب الأفريقيين انما ينتظرون قضية الدينون نظرة تجريدية وكان المسألة مسألة ارقام وتوازن بين سعر الفائدة ومعدل الزيادة فى الانتاج القومى وطالما ان هناك تساوى فلا توجد مشكلة ويظل الرب مفتوحا للحصول على الائتمان الدولى ويظل معيار الجدارة الائتمانية موافقا فى نظريتهم. وكان الدول النامية قد قدر لها ان تظل تعتمد على الموارد الخارجية. ولكن كيف تستطيع دولة أن تحقق تنمية (اقتصادية واجتماعية) طالما ان كل زيادة فى ناتجها قومى يتم ضخه الى الخارج؟ وماذا عن عنصر الزمن اللازم مرون بين الحصول على القرض وتوجيهه الى الاستثمار على فرض ان ذلك يتم فعلا؟ وكيف يتسنى للدول المملنية ان تنمى مواردها فى ظل هذه الأوضاع؟ وكيف يتسنى لهذه الدول ان تخلف ديونها وتنمى ذاتها اعتمادا على مواردها وهي تعتمد كلية تقريبا على ما قد يحدث من انتعاش او انكماش فى الاقتصاد العالمى ومن ثم على شروط التجارة الدولية حجمها، اسعار الفائدة، اسعار الصرف ومدى حاجة اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة، لا لما قد يحدث فيها ذاتها؟ كيف يتم ذلك وهي مجرد متلقية للنتائج التى تحدث فى السوق العالمى دون ان يكون لها أن تشارك فيه بفعالية؟ مرة اخرى ان قضية الدينون هي بعد حقيقى من ابعاد قضية اشمل وأعم وهي قضية التخلف.

الفصل الثانى

الجدل النظرى

حول محددات الأقرض المصرفى الدولى

THE THEORETICAL DEBATE ABOUT THE MAIN
DETERMINANTS OF INTERNATIONAL BANK LENDING

لقد تعرضنا في الفصل السابق لاعطاء فكرة عن طبيعة أزمة الدينون الحالية، وراينا اختلاف الآراء حولها، وانتهينا الى الرأي الذى يعتقد بأنها أزمة إصار حقيقى بالنسبة لأغلب البلدان النامية. وأنها تمثل احد ابعاد التخلف الذى تعيشه هذه البلدان بدرجات متفاوتة. كما التينا بعض الضوء على الخصائص العامة لتطور قضية الاستدانة الدولية بصفة عامة مع بعض التركيز التحليلى على فترة عقد السبعينيات من القرن العشرين. وانتهينا الى ابراز العديد من تلك الخصائص وكان من بينها ازدياد الدور المحدى والتياذى الذى لعبته المصادر الخاصة على وجه العموم والبنوك التجارية دولية النشاط على وجه الخصوص فى نمو و تضخم القروض الدولية خلال الفترة المشار إليها، مما اضفى عليها بعض السمات والابعاد والمضامين التى ستعرض لها فى حينها إن شاء الله تعالى.

ولكن مع بروز دور البنوك التجارية على النحو المشار اليه يبرز التساؤل الذى لم يجب عنه الكثيرون وهو لم اقبلت البنوك التجارية الدولية على الاكراض للبلدان النامية بالشكل الذى تم به ذلك؟ وبالحجم الذى وصلت اليه الدينون ؟ وسلكت المسلك الذى سلكته أو تصرفت على النحو الذى تصرفت عليه ما هى الظروف والدوافع التى دفعتها وميات لها المناخ الذى استطاعت ان تعمل فيه حتى غرقت البلدان النامية فى فخ المديونية ؟

الواقع ان الاسئلة السابقة تحتاج إلى نظرية تجيب عليها إلا أنه لا يوجد حتى الآن مثل تلك النظرية العامة التى تحظى بالقبول العام وتصلح لأن تقدم تفسيراً أو تحليلاً كاملاً للدينون الخارجية للبلدان النامية بصفة عامة وللأزمات المصرفية بصفة خاصة وربما يرجع ذلك الى النظرة التى سادت فترة طويلة من الزمن وكانت تعامل التحركات الرأسمالية عبر الحدود معاملة واحدة بصفة عامة، إذ كان يستوى لديها الاستثمارات المباشرة أى إقامة البنوك فروعاً لها فى الخارج أو الاستثمار فى محفظة الأوراق الأخرى عن طريق شراء الأسهم والسندات أو منح الائتمان للدول الأخرى المقترضة والنظرة الموحدة المشار إليها هذه قد تعود هى الأخرى الى كون الشكليات الأولىين مثلاً الصورة التى سادت ربما حتى الحرب العالمية الثانية والتى بدأت الدول النامية بعدها تحصل على استقلالها قواعداً.

وبناء على ما سبق، كان ما يوجد في الأدب الاقتصادي لا يعدو أن يكون مجموعة من الاجتهادات أو المحاولات التي كان يغلب الطابع عليها القردى، مثلت جدلاً نظرياً يفرض تقديم تفسير للنشاط المصرفي من قبل البنوك التجارية من الدول الصناعية المتقدمة تجاه بلدان العالم الثالث. ولذلك لم يكن غريباً أن نجد أن كل محاولة إنما كانت تركز على جانب واحد مهملة بقية الجوانب المتعلقة بالمسألة ذاتها (مسألة الاقراض المصرفي). إذ نجد أن بعض المحاولات تركز على الجانب المتعلق بطبيعة النظام الرأسمالي وأخرى تركز على الجانب التنظيمي للمصارف، وثالثة تركز على دور الحكومة في علاقاتها بالبنوك ورابعة تركز على البواعث السليسة وخامسة على دوافع المنافسة وسادسة على دوافع النمو وسابعة على الربح الخ كما سنرى بعد قليل.

ولذا سنعرض أهم وأبرز المحاولات التي ظهرت في الأدب الاقتصادي فيما يتعلق بالسؤال المحوري وهو لم أقرضت البنوك الاقتصادية فيما يتعلق بالسؤال المحوري وهو لم أقرضت البنوك التجارية دول العالم الثالث بالشكل الذي تم به ذلك؟

وتستهدف من عرض تلك المحاولات الوقوف على تحقيق عدة أمور:

- ١ - أن تمثل الخلفية النظرية لتلك الدراسة.
- ٢ - معرفة الدوافع الحقيقية Real motives التي تقف وراء إقراض البنوك التجارية الدولية إلى هذه الدول.
- ٣ - معرفة مدى التطبيق أو الاختلاف بين الدوافع النظرية والممارسات الواقعية لتلك البنوك كما ستعرض لها على مدار الفصلين الآخرين إن شاء الله، وبالتالي يمكن الحكم على مدى صحة بعض المحاولات السابقة.

أولاً- جدل الاشتراكيين:

يميل أنصار وجهة النظر الاشتراكية إلى تحليل دور البنوك كجزء لا يتجزأ من تحليلهم للنظام الرأسمالي وتحركات رأس المال من خلال ذلك النظام. إذ يرون أن التوسع الدائم والحقيقي هو جزء لا يتجزأ من التركيبة العضوية للنظام الرأسمالي.

إذ أن الرأسمالية هي نظام توسعي بطبيعته بل أن التوسع المستمر هو قانون بقاء ونمو وتطور الرأسمالية. وهذه الطبيعة اللصيقة بها تشمل كافة أجزائها ومكوناتها سواء في مجال التجارة و الانتاج أو الصيرفة و البنوك. وإن كان يلاحظ ان التوسع يأخذ أشكالاً وصوراً رأسايب تتطور وفقا لمقتضيات التطور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية عبر الفترات الزمنية المختلفة. كما أن كافة مكونات النظام الرأسمالي تلتقي في هدف واحد ونقطة واحدة بحيث يخلط كل جزء بقيمة الاجزاء لتحقيق الهدف والوصول الى نقطة الالة ه وهي التوسع ثم التوسع.

وتصدق النظرة التحليلية الاشتراكية على فترة العهد الاستعماري إذ استخلم سلاح نقل رأس المال تجاه البلدان المتخلفة كاداة للحصول على وتعبئة الفائض الاقتصادي من هذه الدول تجاه دول المركز. ومن ثم اتجه رأس المال الاجنبي ايا كانت صورته الى المجالات التي كانت تسهل تحقيق الهدف المشار اليه خاصة مجالات الزراعة والمواد الأولية والسكك الحديدية والمواصلات لدرجة أن البعض أطلق على تلك الفترة عصر السكك الحديدية Railway age (جيوليو سيلفا كولومبياني، ١٩٨٨: ١٠) ولقد ذكر لينين في ذلك الخصوص أن التحالف او الاندماج merging الذي تم بين رأس المال المالي Banking capital ورأس المال الصناعي Industrial capital أدى الى توليد ما يسمى برأس المال التمويلي Finance capital. هذا الراسمال اصبح يسخر في خدمة كل من الصناعة والتجارة ويستخدم لخدمة كليهما. اذ كان يتم تصدير رأس المال من الدول الصناعية (دول المركز) مثل إنجلترا بقصد تمويل صادراتها أي أن رأس المال كان يخرج من هذه البلدان ويصبغته سلعها التي تنتجها ولغزو اسواق جديدة ولقد لخص لينين ذلك قائلا:

إن نقل رأس المال خارج الحدود اصبح وسيلة لتشجيع نقل السلع خارج الحدود (مينفيليكوف، ١٩٨٤: ١٥).

ويرى كل من بول باران و بول سويزي Baran & Sweezy أن مشكلة الدول الصناعية المركزية، تتلخص اساسا في كيفية التخلص من الفائض النقدي لديها وأن الحل لديهم يكمن في تصدير هذا الفائض النقدي في مقابل الحصول

على فائض إقتصادى من الدول التى تم تصدير الفائض النقدى لها ولكن بصورة
أضعف منها
(R. Luxemburg & N. Bukharin, 1972 : 39)

وتأسيا على وجهة النظر هذه يرى هؤلاء ان التحركات الرأسمالية تأويخيا عبر
الحدود كانت وما زالت ضرورة للتوسع فى الانتاج لتمويل التجارة، ولذا فإن البنوك
التجارية نظرا لاعتبارها إحدى المؤسسات الرأسمالية الخاصة، فى قيامها بنقل بعض
رؤوس الاموال عبر الحدود تخدم ذات الهدف وتنطبق عليها ذات الرؤية فالبنوك
التجارية علاوة على ما سبق، دافعها الاساسى للاقراض الخارجى ينبع من طبيعتها
الرأسمالية ومن ثم التوسع لتعظيم العائد وتحقيق التراكم الرأسمالى حتى ولو كان
من مصادر خارجية. البنوك التجارية من خلال توسعها إنما تنفذ جزءا من
إستراتيجية الرأسمالية العالمية المالية التى تستهدف طبقا لـ H. Magdoff
اثناء حجر الاساس ووضع اللجنة الأولى والباقية فى صرح التبعية الاقتصادية ومن ثم
السياسة من قبل دول المحيط تجاه دول المركز وما يترتب على ذلك من غزو فكرى
وسياسى واقتصادى.

البنوك التجارية طبقا للرأى السابق ، هى وليدة النظام الرأسمالى وهى ايضا
اداته فى تحقيق اغراض التوسعية المختلفة ويقول بعض الفاركيين من امثال
لينين، روزالكسميرج هويسون أن الائتمان بآلياته الجديدة، إنما يمثل مرحلة
جديدة من مراحل تطور الرأسمالية الصناعية. وهو فى ذلك إنما يجارى مآشئته
الحياة الاقتصادية من تطور من مختلف الجوانب aspects النقدية، المالية،
السياسية، والاجتماعية، وايضا التكنولوجيا، خاصة فى فترة ما بعد الحرب العالمية
الثانية. وتلمب آراء روزالكسميرج إلى حد اعتبار ان القروض الائتمانية المقدمة
عن طريق البنوك إنما تشكل آلية من الآليات التى تعمل من خلالها الدول
الرأسمالية الصناعية المتقدمة على استمرار العلاقات القوية والمضمومة مع الدول
المستبدية، ومن ثم تستطيع فى نهاية الامر ممارسة ضغوطها السياسية والتجارية
عليها (جوج قزم، ١٩٨٥ : ٦٣ - ٦٧).

ويرى جوليو سيلفا كولميتاريس ان الاقتراض المصرفي هو سلاح تستخدمه الدول الصناعية الرأسمالية لتحقيق اغراضها قديما تم استعمال هذا السلاح لتمهيد الطريق لتحقيق مطامعها الاستعمارية في بلدان مثل تونس، ومراكش، اليونان، بلغاريا وكثير من امريكا اللاتينية مثل نيكاراغوا، هندوراس، هايتي وجمهورية الدومينيكان واستمر استخدام هذا السلاح لكي تتجنب انفصال الدول التابعة عنها/ولم ولن يختلف جوهر هذه العملية - في رايه - في نهاية القرن العشرين عن جوهرها في نهاية القرن الماضي. فالتقروض في راي كولميتاريس تمثل احد رؤوس مثلث يطلق عليه مثلث الاستغلال والنهب الاستغفاري الجديد. بالاضافة الي رأسين آخرين هما الاستثمارات المباشرة، التجارة غير المتكافئة ويستشهد كولميتاريس على ان الديون اداة نهب واستغلال وليست أداة لنقل الموارد تجاه البلدان النامية وعلى انها بذلك تنجم مع النظرة الكلية من قبل البلدان الصناعية المتقدمة تجاه البلدان النامية، بأن أزمة الديون الحالية هي الرابعة في مسلسل ازمت مديونية بالنسبة لدول امريكا الجنوبية. كانت الأزمة الاولى ١٨١٠ - ١٨٢٩ بعد حروب الاستقلال مباشرة، الثانية ١٨٧٠، الثالثة ١٩٢٩ ثم اخيرا ١٩٨٢. أي ان الديون بدلا من أن تسهم في التنمية ساهمت في تعميق واستمرار الازمت والعلاقة الوطنية بين الدائن والمدين، واصبح نمو الاخير وتحرره إقتصاديا معلقا على مشيئة الاول. (جوليو سيلفا كولميتاريس، ١٩٨٨).

الخلاصة يرى الاشتراكيون في البنوك التجارية الدولية اداة أو آلية من الآليات الرأسمالية المتطورة التي تستخدم لخدمة النظام الرأسمالي من خلال المساهمة في حل مشاكله المتمثلة في ضرورة فتح اسواق خارجية وزيادة التصدير، نقل راس المال الى الخارج. تعميق الروابط مع العالم النامي للحصول على الفائض الاقتصادي وتعبئته تجاهها وغالبا بالشروط وبالكيفية التي تريدها. فالبنوك ليست اداة تنمية وإنما اداة تعوق التنمية من خلال دورها المشار اليه.

ثانيا : المنافسة الاحتكارية :

الواقع ان عامل المنافسة الاحتكارية يلعب دورا كبيرا ومؤثرا فى الانظمة الاقتصادية الرأسمالية. والبنوك التجارية الدولية وليدة هذا النظام وتعمل فى ظله. وفى . أيضا. رغم تعددها نجد أنها تسودها نفس الظاهرة أى ظاهرة المنافسة الاحتكارية اذ يتمتع عدد قليل منها بمراكز شبه احتكارية فى سوق الاقراض الداخلى والدولى. اذ ان العبرة ليست بعدد البنوك . فقد تبلغ عدة آلاف ولكن العبرة بحجم وعدد القروض التى تقدمها أى حجم وقيمة النشاط. (١) وعلى هذا نجد ان عامل المنافسة الاحتكارية يؤثر فى عمل البنوك الدولية بل ويمثل احد الاليات التى تؤثر على سياستها الاقراضية ومنحها الائتمان المصرفى بصفة عامة والى البلدان النامية بصفة خاصة، اذ أصبح يمثل أحد الدوافع القوية **Strong motives** التى تقف بل وتسر ليس فقط الاقراض الخارجى عبر الحدود، وإنما التوسع فى هذا النوع من الاقراض لدخول الافراط أيضا.

ويمكن أن تعزى أهمية هذا العامل الى الأهمية الكبرى التى يمثلها السوق بالنسبة للبنوك. فالبنك يسمى . شأنه فى ذلك شأن غيره من المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية . حثيثا الى تعظيم نصيبه من الأسواق بصفة عامة، وبصفة خاصة أسواق الاقتصادات ذات الدخل المرتفع. اذ تزيد هذه من فرص نموه وتوسع من نشاطه. على هذا يمكن لأسواق البلدان النامية المتوسطة الدخل ان تقدم فرصا طيبة لنمو البنوك كـ **alternative** حينما تتعرض أسواق الدول الصناعية ذات الدخول المرتفعة لبعض الهزات الاقتصادية التى تؤدى الى إنكماش إستيعابها للائتمان المصرفى. هذا فضلا عن ان أسواق البلدان النامية تتيح للبنوك فرصة جيدة للنمو والتوسع يجب اقتناصها والمضى عليها بالتواجز.

فالبنوك - كمؤسسة رأسمالية خاصة - لديها عقيدة قوية تكمن فى ان النمو المستمر يمثل الفرصة التى تؤهلها لكى تستثمر من خلاله الموارد المختلفة سواء

(١) انظر الفصل الثالث الجزء الخامس بالبنوك التجارية الدولية وخصائصها.

البشرية أو الفنية والعالية والتقديرية وتلك هي الاساس، استثمارا جيدا، هذا بالإضافة الى أنها تؤمن بضرورة الحرص والمتابعة لكي تكون دائما الأحسن أو الأفضل Pursuit of excellence والتوسع الخارجى يمثل لديها - ولا شك أحد جوانب تلك العقيدة وذلك الايمان وتجد Coulbeck يقول فى هذا الصدد ان المنافسة والتوسع كانا ضروريان بالنسبة للبنوك الأوروبية واليابانية والكندية كبيرة، اذا كان لها ان تنمو وتحيا grow and survive : فى سوق مهيمن عليه dominated من قبل البنوك الأمريكية العملاقة U.S giant Banks

(N. Coulbeck, 1984 : 109)

وأخذين الاعتبار السابقة فى الحسبان ، لا غرابة أن نجد البنوك لا تدخر وسفاً فى سعيها للوصول الى الأسواق الاجنبية خاصة اسواق البلدان النامية. على هذا نجد ان البنوك ترائب نشاط بعضها البعض عن قرب. اذ ترى ان توسع بعضها قد يمثل اضرازا بها إن لم تتبعه بتوسع مماثل، فى نفس السوق أو فى اسواق اخرى. والبنوك تسمى الى تحقيق ذلك من خلال تبني سياسات وإتباع ممارسات هجومية ونشطة aggressive and active من أجل الترويج promoting لبضاعتها الأساسية وهى القروض الخارجية.

والبنوك بالإضافة الى الممارسات الهجومية، قد تلجأ الى اتباع وسائل دفاعية defensive methods بفرض الدفاع عن اسواقها الخارجية امام زحف بنوك اخرى عليها. ولا يختلف الأمر بالنسبة لها فى حالة ما إذا كانت البنوك الزاحفة تنتمى إلى ذات الدولة أى من بنى وطن البنك الرائد the leader ام تنتمى الى بلدان اخرى من مناطق جغرافية وجنسيات مختلفة. أى أن البنوك قد تجمع بين الاسلوبين فى اسواق مختلفة أو فى أوقات مغايرة وذلك حسبما تمليه عليها ظروف كل سوق ووضعها فيه وايا ما كان الأمر فان السياسات والممارسات التى تتبعها البنوك سواء أكانت دفاعية ام هجومية، تؤدى فى النهاية الى التوسع فى الاقتراض ومنع الائتمان المصرنى.

ولقد إشتدت فى هذا الخصوص المنافسة بدرجة شديدة بين البنوك الدولية منذ منتصف السبعينيات. ويرجع إشتداد تلك المنافسة الى عوامل عديدة بالإضافة الى ما سبق: بروز البنوك الأوروبية خاصة من ألمانيا الغربية، وكذلك البنوك اليابانية كمنافى شديد الپاس للبنوك الأمريكية. فلقد أستطاعت البنوك التى دخلت المنافسة حديثا ان تخترق الحاجز وتنفذ الى السوق الأمريكى ذاته، بغرض الاستفادة من امكانيات السوق الكبير وما يوفره من مزايا عديدة سواء فى الاقتراض أو الائتراض أو الخيرة. كما امتد ميدان المنافسة الى أسواق اقتصادات دول العالم الثالث خاصة تلك متوسطة الدخل ولقد لآقت البنوك الأوروبية واليابانية المساندة والتشجيع من حكوماتها هذا فضلا عن مساندة عملاتها القوية والتى تستمد من قوة اقتصاداتها من ناحية. ومن ناحية اخرى ظهرت البنوك الإقليمية الأمريكية.

Kegional banks وحاولت ان تشق طريقها الى سوق الاقتراض الدولى، ونية منها فى الاستفادة والمشاركة فى ارباح ومزايا هذا السوق. ولقد ادى ذلك الى الزيادة فى عرض القروض **Loan's supply** اى ازدياد المنافسة فى السوق مما دفع البنوك القائمة الى الدفاع عن حصتها ومكانتها وعرض تقديم المزيد من القروض للبلدان النامية، حتى ولو بشروط مختلفة عن ذى قبل (**UNCTC, 1981 & W. Cline, 1984**) أى ان دخول منافسين جدد الى سوق الاقتراض

الدولى **new competitors** أدى الى زيادة المعروض من جانبهم من القروض هذا من جانب ومن جانب آخر، زاد عرض القروض من جانب البنوك القائمة أيضا دفاعا عن مصالحها واسواقها التى سبقت ووضعت اقدامها فيها.

يضاف الى ما سبق ان هناك عاملا اضاف بعدا هاما الى عملية المنافسة بين البنوك الدولية. وهذا العامل تمثل فى انه ليس فقط يوجد عدد قليل من البنوك العملاقة التى تتحكم بشكل او باخر فى الاقتراض المصرفى الدولى كما اشرنا سابقا ولكن ايضا لأن مجال المنافسة أو سوق الائتراض لهذا النوع من القروض بالذات كان محدودا إذ كان يتركز فى عدد قليل من دول أمريكا الجنوبية وبعض دول جنوب شرق آسيا متوسطة الدخل ومى ما يمكن ان تطلق عليه بالنسبة للبنوك الاسواق الواعدة **Promising markets** وزاد من أهمية تلك الاسواق ومن ثم من حدة التسابق إليها والمنافسة عليها مرور اقتصادات البلدان الصناعية بفترة كساد لفترة طويلة أثرت على استيعابها للائتمان. على هذا كانت البنوك خاصة العملاقة

منها ترى ان في توسع احد البنوك في تلك الاسواق انما قد يمثل توسعا على حسابها وتقليلا لقرصها في النمو.

ولقد أدى العمل تحت تأثير ضغط المنافسة الشديدة

Under the influence of competitive pressure

بالبنوك الى قبولها تقديم قروض للبلدان النامية. ربما لم تكن لتقبل على تقديمها من قبل، اذ حتى في ضوء الظروف العادية. إذ مع المنافسة كانت ترى البنوك أنه في الوقت الذي قد ترفض فيه الموافقة على تقديم قرض لدولة ما من المرجح أن غيرها من البنوك سيقبل على تقديمه وربما بشروط افضل للمقترضين الشروط التي كانت معروضة عليه. لذلك إنتشرت خلال السبعينيات والتحديد منذ النصف الثاني منها - المقولة الشهيرة:

"If we do not do it, the others will"

(Macesich, 1984 : 27)

ويرى البعض الآخر ان اشتداد حرارة المنافسة بين البنوك العملاقة قد دفع بها الى تجاهل ما تقرضه قواعد الاقتراض المصرفي من ضرورة مراعاة البيئة والاحتباس (J. Makin, 1984 : 134)

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل اندفعت تلك البنوك الى مقاومة كل محاولة كانت تبذل من أجل تنظيم وضبط أعمالها فيما يتعلق بالإقتراض الخارجي. وكانت تتدبر بان مثل تلك المحاولات وما تتضمنه من قواعد، إنما تسفر في النهاية عن وضعها في مركز تنافس أضغف من الموقف الذي توجد فيه البنوك التي تنتمي لدول أخرى، خاصة وأن محاولات التنظيم كان يغلب عليها طابع القودية ولم يكن شاملا (Delamaide, 1984: 46)

مما سبق نستطيع استخلاص ان سوق الاقتراض المصرفي الدولي كان سوقا تسوده المنافسة الاحتكارية الشديدة monopolistic كما ان سوق الاقتراض ايضا كان سوقا محدودا limited وأمام سعي البنوك للنمو والتوسع وهو ما يمثل دائما داخليا Internal stimulus وجد دافع آخر خارجي external stimulus يمثل في المنافسة من قبل البنوك الأوروبية واليابانية والكندية للبنوك الأمريكية. هذان العاملان بالإضافة الى سعي البنوك الإقليمية والمصرفى الى المشاركة في الأرباح ودخول حلقة المنافسة أديا الى التوسع في عرض القروض المصرفية بدرجة غير مسبوق في التاريخ من جانب البنوك الدولية، مما أدى - ربما الى الاقتراض فيه دون مراعاة لقواعد البيئة والاحتباس.

ثالثا : تعظيم الأرباح والعائد :

ترجع جلود هذا الرأي الى المدونة الكلاسيكية التي كانت ترى ان تحركات رأس المال عبر الحدود الدولية دالة في إختلاف أسعار الفائدة او العائد الذي يمكن ان يحصل عليه من منطقة أو دولة بعينها بالتقياس الى غيرها. وعلى هذا كانوا يقولون بأن رأس المال دائما وابدا ينتقل من أماكن وفرته حيث يكون العائد اقل lower - return إلى أماكن ندبته حيث يكون العائد اعلى higher - return

ويرى كثيرون أن هدف تعظيم الربح يمثل احد الدوافع القوية strong motives التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير خروج البنوك التجارية ومنحها الائتمان لدول العالم الثالث. ولما كان الربح يتكون أساسا من التوائد المرتفعة. بالإضافة الى إستحداث أنواع عديدة من الرسوم التي تقاضاها البنوك من منحها ذلك النوع من الائتمان او لتدبيره وتنظيمه حتى ولو لم تشترك فيه براسمالها، نجد ان النظرية التقليدية تصلق في احد جوانبها على ذلك النوع من نشاط البنوك التجارية الدولية.

وهدف تعظيم الربح من قبل البنوك يكشف ليس فقط عن تصرفها المتمثل في منح الائتمان بل وربما الأقراط فيه لدول العالم الثالث، بل ايضا في تركيز نشاطها في مجموعة معينة من هذه الدول وهي تلك التي تنسم بارتفاع نسبي في متوسطات الدخل فيها والغنية بالموارد الطبيعية. إذ ثبت تاريخيا ان معدلات الفائدة في هذه الدول اعلى من المعدل الذي تحصل عليه البنوك من العمل في اوطانها الأم، إذ يميل هامش الربح لأن يكون اكثر ارتفاعا في الدول النامية

(Nunnenkamp, 1985 : 563) ومن ناحية ثانية، يتطلب هدف تعظيم الربح إستمرارا في نمو البنوك، والنمو المستمر continued growth يتطلب السعي الحثيث لزيادة أصولها في الخارج والمحافظت على مكانتها والمساحة التي احتلتها في سوق الاقراض الدولي، ومن ثم منح المزيد من الاقراض أو الائتمان. إذ ان تحقيق الربح يستلزم النمو المستمر.

فالأخير يكفل زيادة تؤدي إلى تعزيز وتقوية مركز position البنوك في سوق الاقتراض والاقتراض خاصة اسواق البلدان النامية مرتفعة الدخل، وبالتالي فيزيد من الثقة في البنك والقذرة على جذب حجم أكبر من الودائع داخليا وخارجيا. الأمر الذي يزيد من قدرة البنوك على الاقتراض. وهكذا النمو يدعم النمو، أي تتاح حلقات الدورة الحميدة بالنسبة للبنوك وهي ودائع-قروض-أرباح-ودائع وهكذا.

أكثر من هذا نجد أن اقتصادات الدول النامية تقدم للبنوك الدولية فرصا طيبة لتحقيق الربح. إذ تتم صفقات البنوك في تلك الأسواق بكميات كبيرة وخاصة القروض السيادية منها sovereign loans والتي تعقد مع حكومات البلدان النامية والهيئات العامة التي تنتمي إليها. وهذه التخصيصات تكفل تحقيق أرباح ضخمة من صفقة واحدة قد تبلغ عدة أضعاف الأرباح التي يمكن أن تحصل عليها من عدة صفقات صغيرة الحجم عند تعاملها مع الشركات الوطنية داخل الدول الصناعية. فمثلا ١ ٪ هامش ربح spread على قرض قدره مليارات أو مئات الملايين يختلف عن قرض قدره عشرة ملايين أو حتى مائة مليون. هذا في الوقت الذي يقلل فيه ذلك من نفقات عقد الصفقات المتعددة للحصول على عائد مماثل. ناهيك عن أن هامش الربح يميل إلى الارتفاع في البلدان النامية عند في البلدان الصناعية أي أن القرض الكبير الحجم يحقق للبنك ما يسمى بوفورات الحجم economies of scale. إذ في الوقت الذي يدر فيه عائدا مرتفعا، يتكلف نفقات أقل. أكثر من هذا يدر القرض الكبير الحجم رسوما ضخمة للمقرض حيث تكون الرسوم غالباً نسبة معينة من حجم القرض. وعلى ذلك صاد الاعتقاد أنه كلما كبر حجم القرض كلما زادت الأرباح.

"The bigger the loans, the higher returns, the banks could get"

وفي هذا الصدد يعلق Makin قائلا إن السوق في البلدان النامية تمثل السوق الذي تسعى إليه البنوك التجارية لتحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح خاصة بعد الركود الذي أصاب أسواق البلدان الصناعية المتقدمة خلال فترة السبعينيات. فالمقرضون كبار الحجم Large - scale borrowers كانوا ضرورة للبنوك ووجدوا فيهم ضالتهم المنشودة (J. Makin, 1984 : 29)

كما نجد أن Brett يقول في هذا الخصوص:

During these years (1970s), the BIS was constantly expressing its concern with the lack of prudence in banking behaviour, but in a highly competitive industry in which profits could only be made by finding large - scale borrowers, it is difficult to see how else the bankers could have behaved (E.A. Brett, 1985, 232).

مما سبق نستطيع ان نستخلص ان البعض يرى ان البنوك التجارية الدولية، انما تقرض البلدان النامية تحت تأثير دافع قوى وهو الرغبة في تعظيم ارباحها. ويرجع هذا الى ان اسواق البلدان النامية تتم باارتفاع معدلات الفائدة فيها، هذا فضلا عن ان القروض التي تحصل عليها هذه البلدان، هي قروض سيادية في معظمها ولذا تتم بكبر الحجم، مما يعود بعائد كبير على البنوك المقرضة لكبر الفائدة على القرض الكبير، ولقلة نفقات عقد مثل هذه القروض، وايضا لكبر حجم الرسم التي تحصل عليها كنسبة من حجم القروض الكلي تحصل عليها مرة واحدة وليس على طول فترة استحقاق القرض كالفائدة.

رابعاً : توزيع المخاطر :

Risk Diversification

ويدور الجدل ان رغبة البنوك التجارية الدولية في توزيع المخاطر المحتملة والتي يمكن ان تتعرض لها على اكبر عدد من المناطق الجغرافية او الدول، مثل دائما قريبا الى الاقتراض الخارجى **Lending overseas** وعلى ذلك ارادت البنوك ان تنوع قروضها جغرافيا وهو ما يسمى بتوزيع المخاطر جغرافيا

Geographical Risk diversification

وتعرض البنوك من ذلك الى خلق نوع من التوازن بين الاسواق التي تعمل فيها بقدر الامكان بدلا من الاكتصار على الاسواق الداخلية. وهذه السياسة قد تحقق للبنوك ميزة تجنبها لمخاطر وضع قروضها في منطقة واحدة او سوق واحد اى وضع كل بيضها في سلة واحدة كما تحقق لها ميزة اخرى تتمثل في الانتفاع من مبدأ التعويض حيث ان التطورات او الظروف الاقتصادية السيئة في بلد معين أو منطقة جغرافية

جغرافية معينة، قد تُلطف أو تخفف منها تطورات أو ظروف اقتصادية مواتية في بلد آخر أو منطقة جغرافية أخرى.

(The Economist, March 21, 1987)

وتتضح أهمية هذه السياسة إذا ما تصورنا الفرض العكسي حيث يركز البنك قروضه في منطقة أو دولة بعينها، مما قد ينتهي بالفلاس البنك، إذا تعرضت الدولة أو المنطقة لظروف اقتصادية أو تطورات غير مواتية ولذلك نجد - على سبيل المثال - أن بنك Bank of Canda Koyal في تقرير له عام ١٩٧٥، أنه تم اتخاذ العديد من الإجراءات الضرورية للتأكد من توزيع وتنوع حافظة القروض الدولية للبنك جغرافيا (M.Oide, 1981: 29 - 31).

ولا تنظر البنوك إلى التنوع في حافظة قروضها، بحيث يمثل كل جزء منها مكونا أساسيا من نشاط البنك على أنها تقيها شر المخاطر التي قد تتعرض لها، وإنما أيضا على أنها وسيلة تضمن لها استمرار النمو، حيث تضمن استمرار الحصول على دخل من بعض المناطق أو الدول، في حالة نضوب الدخل أو انخفاضه من أماكن أخرى. (UNCTC, 1981: 9) ، ولقد تأكدت أهمية هذا التفسير من خلال ما تعرضت له اقتصادات البلدان الصناعية من كساد، أدى إلى هبوط مستويات الائراض ومعدلات الأرباح كما ازدادت احتمالات الإفلاس بعض الشركات. أي ارتفعت درجة المخاطر الاقتصادية في أسواق البلدان الصناعية. هنا - مرة أخرى تجد البنوك في أسواق البلدان النامية متوسطة الدخل مخروجا لها من مثل هذا الموقف

(Eiteman, 1986: 480)

والتنوع في الاستثمارات فضلا عن أنه يؤدي إلى توزيع المخاطر الاقتصادية يؤدي إلى توزيع المخاطر غير ذات الطبيعة الاقتصادية، كالمخاطر السياسية مثل عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات العسكرية خاصة في مناطق معينة من دول العالم الثالث أو التبعيات التشريعية المتلاحقة، والتي قد تنعكس على القروض الخارجية بشكل أو بآخر، مثل التشريعات المتعلقة بسعر الصرف وسعر الفائدة... الخ.

ولكن يجب التنبيه - كما يرى البعض - أن التنوع لا يعنى التجنب الكلى للمخاطر الاقتصادية وغير الاقتصادية، وإنما قد يؤدي إلى التخفيف أو التلطيف mitigation من آثارها عند حدوثها (N. Coulbeck, 1984 : 112 - 113)

وفي إيجاز يمكن القول أن بعض الذين تعرضوا للإقراض المصرفي الخارجي، رأوا أن رغبة البنوك في تنوع محفظة قروضها بما يلطف من إمكانية تعرضها لبعض الأخطار المحتملة سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية، قد مثلت دافعا أو مفسرا لخروج هذه البنوك عبر حدودها وتقديمها قروضا للبلدان وحكومات دول العالم الثالث على نطاق كبير.

خامسا : نظرية الوساطة المالية الدولية :

Theory of International Fincial Intermediation

يدور جدل انصار هذه النظرية حول أن الإقراض الدولي المصرفي يمكن تفسيره من خلال القول بأن البنوك - ما هي إلا وسيط بين طرفين، المودعين يمثلون طرفا على أحد جانبي العلاقة في حين يمثل المقرضون الطرف الآخر على الجانب الآخر. ويقع مركز البنوك في الوسط بين طرفي هذه العلاقة أي أن العلاقة بين الطرفين هي علاقة غير مباشرة. حيث لا يعلم أحد الطرفين ما يقع على الطرف الآخر المقابل وإنما قد يعرف جيدا الوسيط الذي يضع أو يودع لديه أمواله أو الذي يقترض منه.

ودور البنوك في هذا الخصوص يتركز في تهيئة الظروف التي تؤدي إلى التوفيق بين طرفي العلاقة فالبانك يتلقى الودائع في مقابل دفع الثمن وتوفير الأمان Safety والسيولة بالخصائص والمواصفات والشروط التي تجعلها مقبولة لدى المودعين لكي يتنازلوا في مقابلها عن ورائعهم ثم يقوم البنك مرة أخرى بإقراض هذه الودائع إلى المقترضين، مقابل تحمل هؤلاء بالثمن المناسب وتقديم الضمانات الكافية وبعد توافر شروط معينة تؤكد جدارته الائتمانية.

Creditworthiness

والواقع ان البنوك من خلال تجميعها الودائع وإعادة إقراضها للمقترضين إنما تحقق اليقين وتقلل من عنصر المخاطرة سواء على جانب الطلب (المقترضون أساساً) أو على جانب العرض (المودعون أساساً). اليقين يتحقق بالنسبة للمودعين من خلال انه كلما كبر حجم الودائع لدى البنوك، كلما ازدادت السيولة المتوافرة لديها وازداد بالتالى قدرتها على منح الائتمان وحجم اعمالها وفرص أرباحها فيزداد مركزها تحسناً وتكون في النهاية في مركز مالي أفضل وأقوى، ويتحقق اليقين بالنسبة للمقترضين حيث يطمئنون assure أنهم يستطيعون الحصول على التمويل اللازم لهم وقتما يريدون ومن ثم تذلل البنوك مشكلة تدبير الموارد المالية اللازمة بالنسبة لهم.

ويرى انصار نظرية الوساطة، ان البنوك هي المرشد والمنظم للتدفقات المالية بين طرفي العلاقة على ضوء العناصر والمكونات لكل طرف ومدى قوته.

ويركز ايضا انصار هذا الاتجاه على القول بأن الاقراض المصرفي يمكن تفسيره في ضوء عملية الوساطة - بالنظر الى الوزن النسبي لأهمية العوامل والعناصر المكونة لجانب الطلب وتلك المكونة لجانب العرض.

ومما تكون المسألة الأساسية التي يدور حولها الجدل هي ما اذا كان الطلب يمثل المحدد الرئيسي Main determinant للاقراض المصرفي تجاه البلدان النامية مع كون العرض مرئياً بحيث يستجيب لهذا المحدد دون ان يمارس دوراً ذا تأثير معين. وفي قول آخر، ما اذا كان هذا الاقراض يعود من حيث الحجم والشكل والوجهة الى عوامل تتعلق بجانب الطلب دون جانب العرض بحيث تحدد دولة ما حاجتها من العملات الأجنبية في ضوء ظروفها الاقتصادية ومما يعكس التركيبة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة المسؤولة فيها ثم تتقدم الى السوق النقدية طالبة الحصول على هذه الكمية من النقود وتحصل على ما تريد.

أما الشق الثاني من المسألة الأساسية، يدور حول ما اذا كان العرض والعوامل المحددة له تمثل المحدد الرئيسي لهذا النوع من الاقراض، بمعنى ما اذا كانت الجهات المقرضة (البنوك) هي المتحكم الرئيسي في عملية منح الائتمان . .

وهذا يعتمد بدوره على مدى توافر العملات الأجنبية أو عدم توافرها ولا شك ان ذلك يمثل التقييد الرئيسى **Main constraint** فى هذا الخصوص. وهنا يحدث نوع من محاولة التوفيق بين الموارد المتوافرة لدى البنك ومدى حجم الطلب الذى تقدمت به البلدان النامية.

وفيما يتعلق بجانب العرض واثره فى الاقتراض المصرفى نجد ان البعض يركز على دور سعر الفائدة وكيفية استخدام البنوك التجارية له كأداة للتحكم فى اقراضها تجاه البلدان النامية والعوامل المؤثرة فى ذلك. إذ أن الظروف التى تحيط بالاقتراض المصرفى، مثل عدم مرونة العرض، قد تدفع بأسعار الفائدة الى اعلى. ومع ارتفاع سعر الفائدة نجد تفاوتاً فى تفسير اثره.

اذ يرى رأى، انه مع ارتفاع سعر الفائدة، قد تمتنع البنوك عن التوسع فى الاقتراض المصرفى بعد حد معين بل تعتمد الى الالال من كمية القروض التى تمتعها فى ظل الظروف العادية ولكن السؤال كيف يمكن تفسير ذلك إلتصاميا ؟

وهنا نجد تفسيراً اولاً، يرى ان البنوك و ان كانت تستهدف تحقيق الربح، الا أن تصرفها فى هذه الحالة لا يحكمه فقط الرغبة فى الحصول على ربح مرتفع من كل عملية على حده، وإنما بالمائد الكلى الذى يحصل عليه البنك. وهذا المائد يعتمد بدوره على قدرة المدين على سداد الدين او توقفه عن الدفع. على هذا ففى حالة ارتفاع سعر الفائدة ارتفاعاً شديداً، قد يزداد عبء الدين على المقترضين ومن ثم ازدياد عنصر المخاطرة بدرجة كبيرة. لذا فإن مقتضيات الرشادة على جانب البنوك. وايضاً ما يتسق وأهدافها ان تعتمد الى تقليل المعروض من القروض للبلدان النامية التى تعاني من مشاكل فى الوفاء بدينونها.

كما يوجد تفسير آخر لعدم مرونة العرض مع ارتفاع سعر الفائدة يلعب الى القول بان سعر الفائدة فى حد ذاته ليس هو المحدد الرئيسى لازدياد البنوك. اذ أن ارتفاع الفائدة قد يعنى ارتفاع السعر الذى يدفعه البنك للمودعين، كما يعنى ارتفاع السعر الذى يحصل عليه من قيامه بعملية الاقتراض. ولكن المعول الأساسى

في تحديد ربح البنك في هذا الخصوص، هو هامش الربح **marginal or spread** وهو الفارق بين سعر الاقتراض والاقتراض في السوق المصرفية والسوق النقدية. وعلى ذلك فإنه إذا هبط هذا المعدل أو الهامش حتى مع ارتفاع سعر الفائدة بصفة عامة، فهذا يعنى انخفاض معدل الأرباح المتولدة من هذا الهامش وبالتالي فمن المتوقع أن تقلل البنوك من عرضها للقروض.

"An increase in the rate of interest may both narrow the spread and raise the risk that the supply of bank loans schedule will become inelastic with respect to the rate of interest of even backwards above some specific rate of interest.

أما على جانب الطلب، نجد ان التغير في سعر الفائدة بالارتفاع قد يكون له تأثير مزدوج. إذ قد يؤدي من ناحية أولى، الى الاقلال من الاقتراض من جانب المقترضين ويدفعهم الى اتباع سياسات تستهدف اعادة ترتيب الأوضاع في اقتصاداتهم الداخلية والعمل حثيثا على تحقيق التوازن في موازين مدفوعاتهم، أو على الأقل التخفيف من العجز فيه بدرجة كبيرة. ومن ناحية ثانية، قد تعتمد الدول المدينة الى الاسراع بسداد ديونها والتهوض بخدماتها وما يترتب على ذلك من دفع اصل الدين بالاضافة الى القوائد المقررة سنويا. وهذه السياسة الأخيرة قد تنتهي في نهاية المطاف إلى اللجوء الى المزيد من الاقتراض من أجل السداد وبالتالي تضخم حجم الديون بالنسبة لها.

ولقد شهدت السنوات القليلة من نهاية السبعينات واولائل الثمانينات ازديادا كبيرا من جانب الطلب وأيضا في جانب العرض حيث نجد أنه مع ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية أيضا، ازدادت معدلات الاقتراض المصرفي. وهنا يبرز Bird أن العوامل المتعلقة بجانب العرض كان تأثيرها هو الأقوى. إذ ان البنوك - في نظره - ما هي الا وسيط بين طائفتين من العملاء وانها شديدة الخصاسية للتغير في سعر الفائدة. فارتفاع الأخير، انما يعنى زيادة اقبال المودعين على الایداع لدى البنوك، مما يؤدي في نهاية الأمر الى ارتفاع حجم الوفورات والموارد المالية لديها، مما يمثل دافعا قويا لها الى عقد المزيد من الصفقات، بل

والتنافس الشديد في سبيل انجازها، خاصة الصفقات الخارجية كبيرة الحجم. والبنوك - في رأيه - مستعدة لتقبل هامش ربح اقل نسبيا في سبيل الانتشار الكبير وتعظيم الأرباح الكلية التي تحصل عليها من جملة تعاقداتها.

وان كان يجب أن نسجل ان هذا الوضع قد بدأ في التغير بعد عام ١٩٨١، اذ مع الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة، زاد الطلب على الاقتراض من جانب البلدان المدينة، في الوقت الذي هبط فيه العرض نسبيا من قبل البنوك. وهذا يرجع الى بدء ارفاضات معاناه بعض الدول ومواجهتها لمشاكل فيما يتعلق بخدمة ديونها، كما بدأت أسعار البترول في الهبوط وسحبت بعض الدول البترولية جزءا من ودائعها. ومرة اخرى ياتي تأثير جانب العرض القوي ولكن بالسالب هذه المرة، كمتحكم في التلخقات النقدية تجاه دول العالم الثالث

(G. Bird, 1987 : 230 - 36)

مما سبق يتضح لنا أن العناصر المكونة لجانب العرض كانت هي المتحكم الرئيسي للدور الذي لعبه الوسيط (البنوك التجارية الدولية)، في الاقتراض المصرفي لبلدان العالم الثالث، وأن للعوامل المتعلقة بالطلب أيضا كان لها دور ولكن كان اضعف من دور العوامل المتعلقة بالعرض. وفي النهاية لقد ساهم كثر من العاملين في التوسع في منح الاقتراض المصرفي لهذه الدول خاصة في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات حيث ازداد كل من الطلب والعرض سويا وبمعدلات كبيرة.

سادسا : الحكومة - البنوك والقروض الدولية (العوامل الرسمية) :

يرى البعض أن الاقتراض المصرفي لا يمكن فهمه أو تقديم تفسير مقنع له دون ان نفهم طبيعة ومدى قوى العلاقة بين البنوك وحكوماتها، خاصة البنوك الكبرى منها، وفي هذا الصدد يوجد في الأدب الاقتصادي اتجاهان لمحاولة تقديم تفسير للاقتراض المصرفي في ضوء العلاقة السابقة، المنهج الأول المنهج الليبرالى The Liberal Model والمنهج الثانى ، المنهج التجاري The Mercantilist Model وهو ما يشير الى المنهج التدخلي.

يرى انصار المنهج الليبرالى، أن البنوك فى سعيها للاقتراض الخارجى بصفة عامة وتجاه البلدان النامية. بصفة خاصة انما تكون مدفوعة Motivated بهدف تحقيق مصلحتها الاقتصادية الذاتية بغض النظر عن تحقيق او عدم تحقيق مصلحة الدولة الأم. أكثر من هذا يرى انصار هذا الرأى أن البنوك تسعى الى تحقيق مصلحتها الخاصة حتى ولو تعارض ذلك مع المصلحة القومية للدولة التى تنتمى اليها.

وطبقا لهذا المنهج، تخضع البنوك التجارية ممارستها وتصرفاتها الفعلية لمعايير وعوامل اقتصادية بحتة. وهم بذلك ينفون أى اثر لاختلاف جنسيات البنوك على أعمالها وممارستها فى مجال الاقتراض الدولى. ويهدف انصار وجهة النظر هذه الى تفى الرأى القائل أن البنوك التجارية هى أداة فى ايدى حكوماتها تستخدمها لتحقيق مصلحتها وأغراضها السياسية، والاقتصادية... الخ.

(P. Wellons, 1987 : 134 - 37)

على المقابل نجد انصار المنهج الثانى، الذين يرون ان البنوك الدولية، إنما تستهدف فى تصرفاتها وممارستها لأنشطتها الى حد كبير خاصة فى مجال الاقتراض، بمصالح واتجاهات سياسات بلدنا الأم. ويرى هؤلاء أن هذا التأثير يبرز بوضوح وبالذات بين البنوك اليابانية، الفرنسية، والألمانية.

يلاحظ هنا ان انصار هذا الراى لا يلعبون الى حد اعتبار البنوك التجارية الدولية، أداة سهلة فى ايدى حكوماتها لتنفيذ سياستها واستراتيجيتها كما قال بذلك انصار وجهة النظر الماركسية.

وطبقا لوجهة النظر الميركانتيلية، يتم تغليب المصلحة القومية للدولة على ما عدلها من مصالح أخرى سواء فى ذلك مصلحة أعضائها الاقتصاديين مثل البنوك، أو حتى المصلحة الدولية حتى لو كانت البلدان تنتمى لنفس المجموعة. وفى هذا الخصوص نجد ان David Gisselquist يربط بطريقة غير مباشرة بين الاقتراض المصغر وسعى حكومات الدول الكبرى الحثيث والذي يتميز بالتنافس مع غيرها، بهدف تحقيق تأفض فى موازينها التجارية

وذلك تسمى الحكومات الى ايجاد عمل Current - account surplus لشركاتها فى الخارج وتتنافس بشدة على ذلك وتقدم العروض تلو العروض للفوز بهذه الأعمال ومن هذه العروض تقديم القروض المصرفية عن طريق بنوكها. وهذه هى ما يطلق عليها (UNCTC, 1981 : 9) Derivative Loans

ايضا نجد أن قوة العلاقة بين البنوك و حكومات دولها، خاصة البنوك الكبرى منها، يسمح بان تكون هذه البنوك فى وضع تتطلع أو تستشف على الأقل من خلاله إستراتيجية وسياسة وإتجاهات هذه الحكومات. ومن أهم هذه الإتجاهات، الأهمية التى توليها للدول الأجنبية التى تمثل أهمية كبرى للدولة الأم. من هنا نجد ان رجال البنوك انما يرسمون سياساتهم بدورهم حسبما يتفق وإتجاهات الحكومات ومصالح بلادهم. على هذا نجد ان البنوك انما تلعب بأموالها الى حيث توجد مصالح إقتصادية وسياسية طيبة لحكوماتها. فمثلا تلعب البنوك الامريكية بمهظم قروضها الى أوروبا الغربية وتركيا، ويوغسلافيا وبعض دول الشرق الأوسط، آسيا (كوريا الجنوبية، الفلبين) وفوق هذا كله دول أمريكا الجنوبية ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة.(١)

ويعنى آخر يمكن القول بوجود قدر كبير من التنسيق والانسجام في السياسات الافتراضية التي تتبعها البنوك في منحها القروض للبلدان النامية ومصالح وسياسات حكوماتها. ولقد عبر عن ذلك دوتالد ريجان، حينما كان وكيلا أول لوزارة الخزانة الأمريكية، أنه توجد مصالح مشتركة بين الحكومة والبنوك وأن البنوك عند ممارستها لأعمالها، إنما تستهدى بمصالح مساهميها، الحكومة والمصالح الاستراتيجية للدولة الأمريكية.

وفي هذا الخصوص يلاحظ البعض أن العلاقة بين البنوك والحكومة ليست دائما أحادية الجانب **Lop-sided relationship** ذات اتجاه واحد من الحكومة - البنوك. وإنما العلاقة بين البنوك والحكومة إنما هي علاقة تبادلية حكومة - بنوك والعكس وهكذا.. ويلاحظ أيضا أن هذا التأثير المتبادل قد يكون مباشر وقد يكون غير مباشر فالبنوك قد تحاول التأثير على السياسة الخارجية للدولة الأم من أجل تحقيق مصالحها، وقد تحاول الحكومة - في المقابل - التأثير على قرارات البنوك بما يتفق ومصالح البلد الأم. فالحكومات عن طريق إصدار قرارات معينة ذات طابع اقتصادي أو مالي يمكن أن تؤثر على المناخ العام الذي في ظله تتخذ البنوك قراراتها النهائية، المتعلقة بالاقراض. ونفس الشيء للبنوك يمكن أن تؤثر على المناخ الذي يتخذ فيه السياسيون قراراتهم عن طريق التأثير على الخيارات والبدائل المطروحة أمامهم. فالبنوك نظرا لانتشارها وللأهمية الكبرى التي تلعبها في اقتصادات الدول الرأسمالية أصبحت مشاركة فاعلة في رسم السياسة في هذه الدول. وفي هذا الصدد صرح أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي بقوله: "The large money centre banks are the true foreign - policy makers of the U.S".

ويهدف اصحاب هذه النظرة الى القول - والرد أيضا على النظرية الماركسية - أن كلا من الطرفين إنما يحاول أن يستفيد من وجود الطرف الآخر ليحقق مصالحه وأهدافه. وأن وجود هذه الامكانية لا يعنى جعل أحدهما أداة غير واعية وجامدة في أيدي الطرف الآخر يستخلمه كيف يشاء ومكان يشاء. وقتما يشاء. إذ أن توزيع الأدوار والمصالح إنما هو امر مخطط ومدروس ومعروف الأبعاد.

لقد وصف أحد رجال البنوك هذه العلاقة بقوله:

"At times... some governments have perceived in commercial bank's international activities as means of advancing specific policy objectives of the state. In other instances, banks have sought and obtained the assistance of their home governments in furthering commercial objectives abroad"
(Wellons, 1987 : 60).

والواقع أن هذه العلاقة التبادلية بين الحكومة والبنوك إنما تعد ضرورية لفهم وتفسير تصرف البنوك خاصة في مجال اقراضها الخارجى. إذ أن البنوك إنما سعت الى الاقراض الخارجى معتمدة الى حد كبير على تشجيع ورضاء حكوماتها الضمنى وأحياناً التصريح من ممارساتها. واعتمدت البنوك على أن حكوماتها إنما تسعى الى تذليل العقبات التى تعترضها سواء أكان ذلك نقص فى موارد البنوك والسعى الى توفيرها، أو حتى الاسراع لاتخاذ هذه البنوك عند تعرضها لآى خطر فى الخارج.

ومن خلال غرض الطرف عن ممارسات البنوك وخدمتها لقواعد الحيلة والاحتراش الواجبة، بل والتعبير عن سعادتها لقيام البنوك بدور كانت حكومات هذه الدول تقطر للقيام به كله أو على الأقل جزء منه. الواقع ان حكومات البلدان الصناعية قد شجعت الاقراض المصرنى، بل وحشت البنوك على ذلك.

(Lever & Huhne, 1985 : 55 - 57) (1)

ولقد قال السيد / Volcker رئيس البنك القيدرالى الأمريكى فى مارس ١٩٨٠ فى هذا الخصوص أن:

"International bank lending was the subject of a sympathy of official suasion"

وفى إطار العوامل الرسمية official Factors نجد أن البنوك التجارية قد حظيت أيضا بتشجيع من رجال الهيئات الدولية والمتعددة الأطراف للقيام بعملية الاقتراض على مستوى كبير تجاه البلدان النامية. ولقد ازداد هذا التشجيع خاصة منذ أوائل السبعينات وبعد أزمة البترول بصفة أخص. إذ كان هؤلاء يرون في البنوك الوسيلة المثلى لتلقى ودائع البلدان البترولية ثم إعادة تدويرها مرة أخرى تجاه البلدان النامية. أى أن هذه البنوك كان ينظر إليها على أنها القناة الرئيسية التى يمكن أن تعمل على إعادة التوازن فى موازين المدفوعات الدولية فيقول مدير صندوق النقد الدولي IMF السيد Johannes Witteveen فى أعقاب أزمة البترول عن دور البنوك التجارية.

"Private markets have a basic role to play here, and it is to them that we must look for the main contribution in financing prospective B.O.P DISEQUILIBRIA.

والواقع أن مدير الصندوق انما كان ينطق أو يعبر عن مشاعر وآراء الحكومات فى البلدان الصناعية ذاتها من حيث القاء دور أكبر للبنوك الخاصة لتلعبه على مسرح الشؤون الاقتصادية الدولية.

وفى هذا الصدد يقول كل من Kettell & Magnus أن لحكومات الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة واليابان والجماعة الأوروبية دورا هاما ومؤثرا فى لعبة الديون Debt Game ومن خلال سياساتها على النحو السابق ومن خلال أيضا تشابكها مع هيئات الاقتراض الرسمية والخاصة والدولية. أكثر من هذا يرى الكاتبان أن هذه الحكومات هى التى تصوغ قواعد اللعبة وتحدد آليات وكيفية تنفيذها. (15 : 1986)

أمام توضيح العلاقة التبادلية فى المصالح بين البنوك وحكوماتها على النحو السابق، إلا يمكن القول بأن مثل هذه العلاقة قد دفعت البنوك الى الانخراط فى الاقتراض المصرفى تجاه دول العالم الثالث؟ وبمعنى آخر ألا يسهم هذا العامل فى تفسير ممارسة البنوك خلال فترة السبعينات ؟

Other motives

سابعاً : دوافع أخرى

بالإضافة الى ما سبق من عرض لمحاولات تفسير الاقتراض المصرفي الدولي عن طريق البنوك الدولية، توجد بعض العوامل او الدوافع الأخرى التي قد تساهم في شرح أكثر لهذا الموضوع. ومن أهم العوامل التي قيل بها قوة العملة الوطنية National Currency للدول التي ينتمى اليها البنك. إذ يرى البعض ان قوة العملة الوطنية التي تتركز ولا شك على قوة الاقتصاد، أمثلت البنوك اليابانية والالمانية الغربية بميزة Advantage بالنسبة لغيرها من البنوك. ففوة العملة الوطنية تؤدي الى تحسن في المركز المالي الدولي International Financial Position للدول ذاتها وتؤدي في النهاية الى توسيع قاعدة واس المال الضرورية لقيام البنوك بعملية الاقتراض الدولي، كما أن قوة المركز المالي الدولي، تؤدي الى استخدام العملة الوطنية كعملة دولية، وعملة لتكوين الاحتياطيات Reserves وعملة التجارة الدولية، ومن ثم الى تقوية مركز البنوك الوطنية. ولقد شهد التاريخ على ذلك بالنسبة للبنوك الأمريكية والدولار الأمريكي. وحيث حلت البنوك الأمريكية محل البريطانية بعد أن تنازل الاسترليني عن عرش كعملة دولية أولى، خاصة في أمريكا الجنوبية وآسيا (UNCTC, 1981: 43 والبنت الدولي، ١٩٧٩ : ٤٠ - ٤١)

ونفس المنطق يصلق بالنسبة للبنوك الأمريكية في مواجهة البنوك الالمانية الغربية واليابانية، حيث بدأت الأخيرة تدخل حلبة المنافسة الدولية وتتوسع في الاقتراض الدولي، خاصة بعد الأزمات التي تعرض لها الدولار في اوائل السبعينات ويبدأ الين والمارك يأخذان وضعهما كعملتين دوليتين.

ويمكن ان يضاف إلى ما سبق مزايا تتمتع بها البنوك خاصة الكبرى منها، وكان لها اثر الى حد ما في عملية التوسع في الاقتراض المصرفي الدولي. من هذه العوامل التقدم الململ في فنون التسويق العالية المستوى. إذ تضع البنوك اعمية كبرى على هذا العنصر ومن ثم فهي تهتم بالبحوث المتعلقة بالتسويق

Market Research

وآلياته والعمل على تطويره دائما إذا أرادت البنوك ان تحافظ على

مكانها في السوق وتعمل على توسيعه في مواجهة غيرها من البنوك. ومن بين فئات التسويق، التطوير في وسائل الاعلام والاعلام والدعاية، العلاقات العامة الجيدة مع حكومات البلدان المضيفة، السعى الى الوصول الى العميل ذاته

REACHING THE CUSTOMER بدلا من الأسلوب التقليدي المتمثل في الانتظار حتى يأتي العميل طلبا لاقتراض، ارسال المندوبين.. الخ.

(COULBECK, 1984 : 138 - 146)

ويرتبط بذلك التقدم التكنولوجي الهائل في الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال بحيث أصبح السوق المالي والتقدي العالمي يعمل طيلة اليوم والليلة، ولقد سهل هذا التقدم عقد الصفقات بسرعة كبيرة لدرجة أن أطلق البعض على فترة السبعينات فترة Telex Banking

ويرى Lees أيضا أن كبر حجم البنك يضمن عليه ميزة كبرى. إذ أن كبر حجم البنوك وتوافر الموارد المالية والإدارية وتكنولوجيا الإدارة المصرفية لديه يمكنه من تقديم القروض، القيام بالدراسات والتحليلات المتعلقة بالمقترضين. وبهذا يكون مثل هذا البنك في وضع يمكنه من الاقتراض عبر الحدود وتقديم القروض كبيرة الحجم.

(Ode, 1981 : 23 - 26)

ولا شك أنه في مواجهة كل العوامل السابقة المتعلقة بالعرض تأتي أهمية جانب الطلب. حيث تعاني البلدان النامية - غير البترولية من نقص الأموال والموارد اللازمة والمتاحة فعلا لمساعدتها على النهضة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. فاتبعت هذه الدول - خاصة ذات معدلات النمو المرتفع والمتوسط منها الى المصادر الخاصة وخاصة البنوك التجارية للاقتراض منها. ولقد ساعد على ذلك الظروف الاقتصادية الدولية وتطوراتها المختلفة اذ هيّأت المساعدات الرسمية خاصة الثنائية. ولم تستطع المصادر الرسمية متعددة الأطراف خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتمعيم والتنمية تقديم التمويل الكافي لمواجهة حاجات هذه البلدان. أيضا شهدت هذه البلدان النامية تدعورا في شروط التجارة الدولية بالنسبة لها، بالإضافة الى هبوط حجم تجارتها بصورة مطلقة. وهذا

يرجع الى ما أصاب إنتصادات الدول الصناعية من كساد أدى الى انخفاض طلبها على منتجات البلدان النامية. هذه العوامل وغيرها أدت الى أن يصبح نقص الموارد أكثر حدة بالنسبة للدول النامية.

الخلاصة: يستند تفسير الاقراض المصرفي من قبل البنوك التجارية الدولية الى العديد من الآراء. والواقع إن أيا من هذه الآراء لا يصلح بمفرده لأن يقدم تفسيراً مقنعاً ومرضياً لهذه العملية وإنما يمكن للآراء المختلفة التي قيلت أن تقدم في مجموعها تفسيراً لها. وذلك نظراً لأن كل رأى يحيط بجانب من جوانب الاقراض المصرفي الدولي.

وبالتالي مع جمع هذه الآراء المختلفة مع بعضها انما يسد كل رأى الناحية التي قد يفتقد اليها الرأي الآخر. ولذا فإن أهم هذه الآراء تقول أن البنوك الدولية انما تسمى للاقراض الدولي تجاه دول العالم الثالث، كمؤسسة رأسمالية خاصة تستهدف تحقيق مصلحتها سواء بالنمو المتراكم والذي يؤدي الى زيادة أرباحها وتكثيفها، والبنوك تسمى في نفس الوقت إلى تحقيق المصلحة القومية للدولة التي تسمى اليها، اذ يوجد انسجام وتوافق في المصالح - أساساً - بين الجسم (النظام الرأسمالي) وأعضائه (البنوك التجارية وغيرها). والبنوك في سعيها هذا انما تتنافس مع بعضها البعض منافسة شديدة تدفعها الى تقديم المزيد من القروض والتوسع في الخارج من أجل المحافظة على نصيبها في السوق، بل وزيادتها إن أمكن ذلك. وهي إذ تعمل على ذلك إنما تستفيد من التقدم في التكنولوجيا في الاداة المصرفية، والتكنولوجيا العلمية وتسخرها لتحقيق اهدافها وتحقيق المزيد من القروض والصفقات. ومن بين مصالح البنوك التي تسمى اليها أيضاً العمل على التنويع الجغرافي لحافضة نقودها وأموالها، وذلك لخفض درجة المخاطر المحتملة التي تتعرض لها وهذا الهدف انما يدفعها الى اللجوء الى أسواق جديدة ومنح المزيد من القروض لدول العالم الثالث. كل هذا يساعد البنوك على تحسين أوضاعها ومراكزها النسبية ومن ثم قدرتها على اجتذاب المزيد من الودائع وتقديم المزيد من القروض وهكذا.

الفصل الثالث

البنوك التجارية الدولية

و

قضية المديونية

بعد أن تناولنا في الفصل السابق محاولات التفسير النظرى لقيام البنوك التجارية الدولية أنشط باقراض دول العالم الثالث، انتهينا الى أنه يلزم الجمع بين أكثر من محاولة حتى يمكن الأحاطة بأكثر من جانب من جوانب الموضوع، حيث أن كل واحدة منها تركز على زاوية من الزوايا مع تجنب الزوايا الأخرى التى قد تتكون جوهرية.

والبحث الرئيسى فى هذا الفصل، إنما ينصب على العلاقة بين البنوك التجارية وقضية المديونية الدولية، بفرض معرفة تطور دور البنوك التجارية فى هذا الخصوص، وتقصى الأسباب التى لعبت دورا مؤثرا تأثيرا قويا وبمباشرا على هذا التطور. إذ تلقى الضوء على تطور البنوك التجارية ذاتها من حيث الحجم والامكانيات المالية والفنية، التنظيم الداخلى للبنوك أو ما يسمى بالهيكل الداخلى للبنوك Internal Structure ، كما تتناول الاشراف على البنوك وتطويع سواء أكان محليا أو دوليا نظرا لما لكل هذه العوامل من تأثير فى نهاية الأمر على الاقراض المصرى من جانبها. كما نجد - أيضا - أنه قد حدث تطور كبير فى سوق العملات الدولية، أو سوق الدولار الأوروبى من حيث نموه وحجمه، كما شهد تطورا فى آلياته وفى ~~نوع~~ الاقراض التى تم اتباعها من قبل المصارف العاملة منه، مثل الاقراض الجماعى Syndicated Loans وتعميد القروض وغير ذلك، مما كان له أكبر الأثر فى نمو وتضخم القروض المصرفية على النحو الذى آلت اليه. يضاف الى هذا أن التطورات التى شهدتها نظام المساعدات الدولية وانكماش المساعدات الدولية الرسمية سواء الثنائية أو متعددة الاطراف، قد ادى الى انسحاب المجال أمام البنوك التجارية الدولية لكى تلعب دورها حتى النهاية.

وإذا كان الجدل النظرى فى الفصل السابق، جاول ايجاد - أساسا - محددات الشحنة السيكلوجية، التى تدفع بالبنوك الى الاقراض الأجنبى عبر حدودها، فإننا نجد ان هذا الفصل يركز على العوامل الواقعية الموضوعية، التى كان لها تأثير مباشر لأن تلعب البنوك الدور الذى لعبته فى قضية الديون كما سنرى على مدار هذا الفصل بعون الله تعالى.

تطور البنوك :

لقد ظهرت البنوك منذ أمد بعيد لتلقى الودائع وإعطاء ايصالات ودية في مقابلها. ولقد تطور الدور الذي كانت تقوم به في هذا الخصوص تطوراً مطرداً وسريعاً، بما يعكس التطور في الاقتصادات وتحولها إلى اقتصادات نقدية وما يصاحبها من تطورات في الحياة الاجتماعية وازدياد تعقيداتها. كما يرجع هذا التطور في جانب منه إلى تطور النظام الرأسمالي الذي نمت في أحضانه، ولكنها أداة من أدواتها ساهمت - أيضاً في تطويره من خلال جمع الأموال وتعبئة المدخرات وتحقيق هدف التراكم الرأسمالي ودفع الانتاج. فلقد ظهرت البنوك الدولية النشاط في النصف الثاني من القرن الماضي بهدف تمويل التوسع في التجارة ونقل رؤوس الأموال من أوروبا تجاه العالم الجديد، خاصة أمريكا، ولعبت بريطانيا الدور الرائد في ذلك، حيث مثلت لندن المركز المالي الرئيسي في العالم. هذا الوضع المتميز لبريطانيا أتاح لبنوكها أن تغزو *penetrate* المناطق المستعمرة وأمريكا الجنوبية في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن. ومن ناحية أخرى كانت البنوك الأمريكية قد بدأت تنمو في نمو الرأسمالية الصناعية في الولايات المتحدة في سبعينات القرن الماضي وأوائل هذا القرن، ثم مالبت أن نمت نمواً سريعاً بعد الحرب العالمية الأولى.

والواقع أن التطور الكبير في البنوك كان بعد الحرب العالمية الثانية إذ تطورت بسرعة كبيرة ومزعة مع الثورة العلمية والتكنولوجية والإدارية. كما شهدت البنوك الأمريكية نمواً كبيراً، بفضل ظهور الاقتصاد الأمريكي كاقوى اقتصاد على مستوى العالم، ولكن الدولار أصبح بالتالي العملة الدولية الأولى في التعامل وكاملة الاحتياطي الدولي. واستطاعت البنوك الأمريكية أن تحل محل البنوك البريطانية التي انعتقت لها لواء الريادة فترة طويلة من الزمن. كما ساهم في نمو البنوك العمل الذي أسند إليها والمتمثل في تمويل تدويل الانتاج الدولي الذي قادته الشركات العابرة للاقطار *INCS* خاصة خلال الخمسينيات والستينات من هذا القرن.

وأصبحت البنوك التجارية الدولية تتسم بالعديد من الخصائص ويأتى فى مقدمتها الانتشار الكبير فى اصقاع كثيرة من العالم، حيث تعددت فروعها الخارجية لدرجة أنها بلغت حوالى ١٥٠ فرعا بالنسبة لبعضها، وهذا النمو فى الخارج إنما يعكس كبر حجم هذه البنوك حيث أصبحت عملاقة Gigantic بكل ما تعنيه الكلمة من معانى، كما يتضح من الجدول رقم (٦)، المأخوذة من قائمة تحتوى على أكبر مائة بنك تجارة فى الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضاً الجدول رقم (٧) المأخوذة من قائمة معادلة تحتوى على أكبر مائة بنك تجارى خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ونرى كلامهما تم ترتيب البنوك حسب حجم أصولها. Ranked by Assets ويستنتج من الجدولين السابقين ان البنوك التجارية تتسم بكبر الحجم، سواء من حيث أصولها Assets الودائع فيها Deposits ، القروض Loans ، التى تمنحها وحتى معدل نموها خلال الفترة من ٧٢ - ١٩٨٢، ونسبة الدخل الصافى بالنسبة لرأس مال المساهمين، خاصة فيما يتعلق بالبنوك الأمريكية.

فمن حيث الأصول، نجد أنها تضخمت تضخماً شديداً فى بعض البنوك. على سبيل المثال نجد ان بنك سيتى كورب (نيويورك) بلغ حجم أصوله عام ١٩٨٢، حوالى ١٣٠ بليوناً من الدولارات الأمريكية، كما بلغ حجم الودائع لديه حوالى ٧٦٥ بليوناً، والقروض ٨٧٧ تقريباً، وهى أرقام كما نرى ضخمة. كما نرى ان بنك أوف أمريكا له أرقام قريبة جداً من الأرقام السابقة هذا بالإضافة إلى أن الأمر ليس مقصوراً على البنوك الأمريكية، بل يتعداها إلى العديد من البنوك الأوروبية إذ على سبيل المثال بلغت قيمة أصول وودائع، وقروض البنك الوطنى فى باريس حوالى ١٠٩٧، ٩٢٢، ٧٩٨ بليوناً من الدولارات على التوالي فى ذات العام. كما كانت الأرقام المذكورة فيما يتعلق بالبنوك البريطانية تقترب من البنوك الفرنسية خاصة بالنسبة لباركليز بنك، وفاشيونال وست منشستر بنك.

وبالمقارنة نستخلص أن الأرقام الضخمة المتعلقة بالأصول أو الودائع أو القروض تفوق بكثير الناتج المحلى الإجمالى فى العديد من دول العالم الثالث - الغير بتروية حتى متوسط الحجم منها وليس فقط الدول الصغيرة. فعلى سبيل المثال، بلغ الدخل القومى فى بعض الدول النامية متوسطة الحجم فى عام ١٩٨٢. مثل مصر ٢٦٤٠٠ بليوناً من الدولارات، تركيا ٤٩،٩٨٠، باكستان ٢٤٦٠، المغرب ١٤٧٠٠ فى عام ١٩٨٢. من الأرقام السابقة يتضح لنا ان أصول بنكا واحداً وهو سيتى كورب تفوق إجمالى الناتج المحلى فى الدول الأربع السابقة مجتمعة، وكذلك الحال بالنسبة لبنك أوف أمريكا. بل ان هذا الناتج لا يزيد كثيراً عن القروض التى أقترضها البنك الأول لعملائه. كما يصدق ذات الاتجاه العام بالنسبة لبعض البنوك الأوروبية.

جدول رقم (١)
أكبر عشرة بنك أمريكية مرتبة حسب حجم أصولها ١٩٨٢
(الاف دولار)

المرتبة	اسم البنك	الأصول	الأرباح	الترويض	معدل النمو % معدل ١٩٨٢ - ٧٢	الدخل الصافي لرأس المال %
١	بنك كورب بنك أوف أمريكا	١٢٩,٩٧٠,٠٠٠	٧,٥٣٨,٠٠٠	٨٧,٦٩٧,٠٠٠	١٢,١٤	١٥
٢	بنك أوف أمريكا شيوامانان	١٢٢,٢٢,٨٠٠	٩,٣٢٤,٧٩٥	٧٥,٨٤٢,٠٢٢	٨,٠٣	٩
٣	مانيتو ناكشيز هانوفر	٨٠,٨٢٢,٩٠٣	٥,٨٥٧,٨٤٧	٥٩,٩٧٣,٢٦٤	٥,١٧	٨
٤	ب. ب. مورجان	٦٤,٠٤,٥٥٢	٤,٣٨٢,٤١٧	٤٥,٢٩٣,١٢٤	١٢,١٦	١١
٥	كيمكلي بنك	٥٨,٥٩٧,٠٠٠	٣,٧٩١,٠٠٠	٣٧,٤٧٧,٠٠٠	١٢,١٥	١٥
٦	كونتينتال ايلوني	٤٨,٢٧٤,٨٤٢	٢,٧٩٩,٨٤١	٣٠,٥٩٧,٦١٠	١٠,٣٩	١٤
٧	فيرست انترناشيونال	٤٢,٨٩٩,٤٢٤	٢,٨١٧,٥٠٢	٣٣,٣٣٩,١٦٥	١٠,٥٥	١٤
٨	بنك برك	٤٠,٨٨٤,٢٩١	٣,٠٥٤,٢,٠٦٧	٢٣,٣٣٩,٤٤١	١٠,٣٤	١٢
٩	بنك برك	٤٠,٤٢٧,٠٥٩	٢,٤٤٩,٢,٥٥٩	٢١,٠٩٨,٥٩١	٩,٨٢	١٧
١٠	بنك برك	٣٦,٩٩١,٠٣٤	٢,٥٨٤,٨٤٩	٢١,٠٩٨,٥٩١	١٣,١٥	١٥

Source : Fortune, June 13, 1983, 158 - 159.

جدول رقم (٧)
أكبر عشرة بنوك تجارية غير أمريكية في ١٩٨٢
(الاف دولار)

المرتبة	اسم البنك	الاصول	الروافع	التعرض	الجنسية
١	البنك الاملى فى باريس	١٠٩,٩٥٩,٥٩٣	٩,٣١٥,٦٨٤٠	٧,٩٦١,٤٧٧	فرنسي
٢	بنك الائتمان الفرنسي	٩,٨٢٨,٧٤٩,٣	٨,٦٤٣,٩٨٨	٥,٦٨٥,٥٧٢,٧	فرنسي
٣	كريديت ليوناي	٩,٦٥١,٩,٢٤٣	٨,٦٧٤,٩,٩٢١	٧,٥٤٣,٣,١٦١	فرنسي
٤	باركليز بنك	٩,٥٥٣,٦,٤٢٨	٨,٣٨٢,٥,٤٢٠	٧,٠٦٩,٥,٢٧٤	بريطاني
٥	دويتش كومموير بنك	٩,٤١١,٥,١٨٤	٦,٩٤٤,٣,٠٦١	٥,٣٥٥,٣,٥٤٥	ياباني
٦	ناشيونال ديت بينك	٨,٨١٥,٩,٩٦٦	٨,٦٢١,٧,١٢٨	٦,٦٦٢,٣,٤٧١	بريطاني
٧	ليوني بنك	٨,٧٤٠,٥,٠٣٥	٦,٤٠١,٠,٨٢١	٤,٦١٩,٣,٥٧٨	ياباني
٨	موريتي جنرال	٨,٥٥٥,٠,٩٤٢	٧,٤٤٨,٧,٥٢٢	٦,٥٠٥,٦,٧٦٢	فرنسي
٩	ميتسوبيشي بنك	٨,٥٤٢,٨,٩٦٠	٦,٥٤٠,٨,٦٧	٤,٣,٩٥,٦,٨٨	ياباني
١٠	سويديز مو بنك	٨,٥١٤,٣,٢٢٤	٦,٣١١,٣,١٤٣	٤,٣,٩٤,٣,٧٩٩	ياباني

Source : Fortune, August, 22, 1983 : 184 - 185.

ومن ناحية ثانية، يلاحظ بالنسبة للبنوك الأمريكية أنها تتسم بارتفاع معدل العائد بالنسبة لرأس مالها بصفة عامة، إذ كانت هذه النسبة حوالي ١٧ ٪ بالنسبة لبنكرز ترست، وكان يحتل بذلك المرتبة التاسعة من حيث نسبة العائد / رأس المال، إذ نجد أن النسبة المشار إليها وصلت الى ٢٣,٣ ٪ بالنسبة

State Street Boston Corp

والذى احتل المرتبة الأولى في هذا الشأن، وبذلك نجد أن ظاهرة ارتفاع معدل الأرباح مرتفع بالنسبة للبنوك الأمريكية سواء إذا كان من العشرة الكبار أو لم يكن، في نفس الوقت نجد أن عدد البنوك التي حققت معدلات أقل من ٢١٠ ٪ تمثل الأقلية من الـ ١٠٠ بنك المذكورة في احصاء مجلة فورشن في عام ١٩٨٣، المشار إليها.

ومن ناحية ثالثة، نجد أن البنوك الأمريكية تتسم بارتفاع معدل نموها خلال فترة العشر سنوات من ٧٢ - ١٩٨٢، إذ بلغ معدل هذا النمو حوالي ٢٩ ٪ في المتوسط، ولقد فاق ذلك بالنسبة لكثير منها حيث بلغ ١٢٣,١٥ ٪ بالنسبة لبنك سيكيوريتي باسفيك و ١٢,١٤ ٪ لسيشي كورب وهكذا. ويلاحظ على هذه المعدلات أنها تفوق بكثير معدلات نمو الناتج القومي في الغالبية العظمى من دول العالم الثالث إن لم يكن جميعها، كما تفوق معدلات النمو في معظم دول العالم الصناعي المتقدم بالنسبة لكثير من البنوك المشار إليها.

ولا شك أن كبر الحجم بكل المؤشرات السابقة، انما يلقى بظلاله الكثيفة ليس فقط على موقف البلدان النامية في مواجهة تلك البنوك. بل أيضا على ممارسة البنوك في سوق الاقتراض الدولي. كما يشير الى الثقل الاقتصادي والعالي الكبير لها في اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة. ولذلك لا تدعش كثيرا أن يطلق على

Money Centres هذه البنوك مراكز مالية أو نقدية

كما يجب ان نسجل أيضا، أن البنوك العملاقة الكبرى تنتمي الى عدد محدود من الجنسيات في الدول الصناعية المتقدمة ذاتها مثل الولايات المتحدة، فرنسا، اليابان، إنجلترا، أى أن أربع دول على مستوى العالم تتواجد فيها البنوك التي تزيد قروضها وودائعها واصولها عن الناتج القومي في العديد من الدول مجتمعة.

ولكن على مستوى أكبر مائة بنك على مستوى العالم خارج الولايات المتحدة نجد أنها محصورة او مركزة في عدد قليل من الدول هي اليابان ٢٤ بنكا بمفردها، المانيا الغربية ١٢ بنكا، فرنسا ١١ بنكا، إيطاليا ١١ بنكا، إنجلترا ٥ بنوك، وهنا نلاحظ أن اليابان تمتلك بمفردها حوالي ٢٤ ٪ من أكبر مائة بنك في العالم الراسمالي كله. وبإضافة الدول الأخرى إليها نجد أن الدول الخمس السابقة تمتلك ٦٣ بنكا من مجموع أكبر مائة على مستوى العالم بخلاف البنوك الأمريكية، هذا في حين ان الـ ٣٧ بنكا الباقية موزعة على عدد من الدول الأخرى حيث تتراوح ملكياتهم بين ١ - ٤ بنكا.

كما يلاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً من حيث الحجم داخل المائة أكبر بنوك سواء الأمريكية أو غير الأمريكية. إذ نجد أن البنوك التي تأتي على القمة تتسم بالكبر الشديد في حجمها بالنسبة للبنوك التي تأتي على القمة تتسم بالكبر الشديد في حجمها بالنسبة للبنوك التي تليها في الترتيب. فعلى سبيل المثال، نجد أنه بالنسبة للبنوك الأمريكية، البنك رقم (١) في القائمة تبلغ أصوله حوالي ١٣٠ بليوناً من الدولارات تقريباً، في حين أن البنك الذي يحتل المرتبة رقم (١١)، تبلغ أصوله حوالي ٣٥,٨٧٦ بليوناً من الدولارات أي حوالي ٢٧ ٪ من قيمة أصول البنك الأول، هذا بينما تبلغ أصول البنك رقم (٥٠) حوالي ٥,٧٥٦ بليون دولار والبنك رقم مائة ٣,٢١٥ بليوناً. ومن ذلك نستطيع أن نستخلص أنه داخل أكبر مائة بنك أمريكي تمثل أصول العشرة البنوك الكبرى فقط ما يقرب من ٥٠ ٪ من إجمالي أصول البنوك الأمريكية المائة الكبرى، هذا في حين ويشارك التسعون بنكاً الباقية في ٥٠ ٪، أكثر من هذا نجد أن درجة التركيز تزداد أكثر وأكثر، إذا علمنا أن أكبر بنكين يمثلان حوالي ٢٠ ٪ من إجمالي أصول البنوك الأمريكية الكبرى. وفي هذا الخصوص نجد أن البنوك غير الأمريكية تشترك مع الأمريكية في هذه الخصيصة العامة، وإن كانت تتميز بأن درجة التباين أقل حدة. وربما يرجع ذلك إلى انتماء البنوك غير الأمريكية لأكثر من جنسية وحيث يتم اختيار أكبر بنك من حيث الأصول في كل دولة وليس لدولة واحدة كالولايات المتحدة. ولذلك نجد على سبيل المثال، أن أصول أكبر بنك غير أمريكي رقم (١) تبلغ ١٠٩,٦٩٩ بليون دولار والبنك رقم (٥٠) حوالي ٣١,٢٣٤ بليوناً (مقارنة بخمسة بلايين لمثيله الأمريكي) والبنك رقم (١٠٠) حوالي ١٣,٣٦٤ (مقارنة بثلاثة بلايين لمثيله الأمريكي) وهكذا. (Fortune, June 13, 1983, August 22, 1983)

ولقد صاحب النمو السابق كما سبقت الإشارة، الانتشار الكبير للبنوك التجارية في مختلف بقاع العالم، لدرجة أن بعض البنوك لها فروع في أكثر من مائة دولة، وبالنسبة لبعضها في ١٥٠ دولة، كما بدأ الانتشار الدولي لبعض هذه البنوك مرتبطاً بالاحتلال العسكري، مثلما كان الحال للبنوك البريطانية والفرنسية. أما البنوك الأمريكية فلقد بدأت إنشاء فروعها وتسهيلاتها المصرية في الخارج في بداية القرن العشرين. إذ في عام ١٩١٣، كانت أربعة بنوك لها ستة فروع في الخارج، وفي عام ١٩٢٠ ازداد عدد الفروع ليبلغ مائة فرع.

واستمرت البنوك فى نموها وتطورها، إلا ان التوسع الكبير شهده هذه البنوك خلال الستينات والسبعينات من هذا القرن، ويستدل على ذلك من ان عدد الفروع الخارجية قد ازداد من ١٢٤ فرعا فى عام ١٩٦٠ الى ٥٣٢ فى عام ١٩٧٠ الى ٧٦١ فى عام ١٩٧٨. ولقد توسعت ايضا البنوك الأوروبية واليابانية فى سباق تنافسها مع البنوك الأمريكية ومن ثم ازدادت فروعها كثيرا وعلى هذا ازداد عدد فروع البنوك التجارية الدولية - الى ٣,٩٤١ فى عام ١٩٧٥، طبقا لبنك التسويات الدولية (UNCTC, 1981: 23, 28).

وبالمقارنة بين الاحصاءات التى تنشرها مجلة Fortune الخاصة ما ورد فى عددي يونيو وأغسطس ١٩٨٣ - نجد أن البنوك اليابانية تتفوق على ما عدلها من البنوك الأخرى من حيث العدد، بالنسبة لكبير مائة بنك فى العالم. إذ كان ترتيب الدول كالآتى: اليابان (٢٢)، الولايات المتحدة (١٩)، ألمانيا الغربية (١١)، فرنسا (٨)، إيطاليا (٨)، إنجلترا (٥)، كندا (٥)، والبقية موزعة على عدة دول أخرى. والظاهرة الملفتة للنظر هنا هو النمو السريع فى عدد البنوك اليابانية وأيضا فى حجمها لتحل ٢٢٢ بمفردها من عدد أكبر البنوك فى العالم، وكذا فى البنوك الألمانية لتحل ٦١ من هذه البنوك العملاقة العالمية. وتزداد هذه الظاهرة أهمية، إذا علمنا أن البنوك الألمانية والإيطالية واليابانية بدأت فى الزيادة السريعة المشار إليها منذ أواسط السبعينات تقريبا.

لكن ما زالت البنوك الأمريكية تأتى فى مقدمة أكبر بنوك العالم من حيث الحجم. إذ نجد أن أكبر بنكين على مستوى العالم إنما ينتميان إليها، وهما سيتى بنك وبنك أوف أمريكا. وللتدليل على كبر الحجم النسبى للبنوك الأمريكية، لا يعدو أكبر بنك سويسرى ان يساوى فى الحجم سوى البنك رقم ١٤ فى الولايات المتحدة وأن أكبر بنوك السويد، هولندا، بلجيكا لا تعدو ان تمثل ٢٠٪ من حجم أكبر البنوك الأمريكية.

كما يمكن القول أن الجهاز المصرفى فى بلد متقدم كبلجيكا اقل من حجم سيتى بنك الأمريكى بمفرده. وأخيرا يتسم الجهاز المصرفى فى أمريكا بالضخامة، إذ يبلغ عدد بنوكه حوالى ١٤,٠٠٠ بنك وهو ما يفوق ما يوجد فى العالم كله.

يضاف الى ما سبق أن الجهاز المصرفي الأمريكي يتمتع بكفاءة ونجعة المستوى وقدرة دائمة على التجديد والابتكار في الأساليب المصرفية من حيث جذب الودائع ومن حيث توليفها أيضا. ولا شك أن هذه العوامل بالإضافة الى الحجم الضخم (لاحظ أن بينهما ارتباطا وثيقا) يمكنان البنوك الأمريكية من الصمود أمام المنافسة الأجنبية. وفي هذا المجال، لا يفوتنا أن نذكر قوة الاقتصاد الأمريكي وأنه يمتلك اضخم أصول مالية في العالم. إذ على سبيل المثال، تفوق الودائع تحت الطلب الموجودة في شيكاغو وحدها كل الودائع الموجودة في بلد من أغنى بلاد العالم وهي فرنسا. ولذا لا غرابة ان نجد مع المنافسة من كل صوب وحده أن البنوك الأمريكية ما زالت تقدم أكثر من ثلث القروض العالمية .

(Aliber, 1983 : 245 - 248)

وتتميز البنوك التجارية العملاقة بأنها تمثل احد الأركان التي تقوم اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة عليها، أو تقوم بدور محوري **Pivotal Role** فيها، فهذه الاقتصادات - كما هو معروف تعتمد على الائتمان بدرجة كبيرة سواء بالنسبة للإنتاج أو الاستهلاك، والبنوك تقوم بتجميع المدخرات من صغار المدخرين، الشركات والمؤسسات الكبرى وغيرها ثم تضعها تحت تصرف المستثمرين والمستهلكين على السواء. ويلاحظ أن الائتمان لأغراض استهلاكية لا يقل أهمية - في الدول المتقدمة عنه لأغراض إنتاجية بفرض تصريف الإنتاج وتحريك الاقتصاد، والا كان سيواجه حتما حالة من الكساد. على هذا نجد أن البنوك التجارية تلعب دورا مؤثرا في تحديد مستوى التوظيف والعمالة والإنتاج والائتمان والتضخم في البلدان الرأسمالية.. لذا نجد إنها ذات علاقات وثيقة مع مراكز اتخاذ القرار **Decision - Making CENTRES** في هذه الدول. وتعد أداة - في نفس الوقت - في يد الحكومات تستخدمها في عرض النقود والائتمان في الاقتصاد حسب مقتضيات الأحوال. ومن هنا يأتي حرص حكومات هذه البنوك في المحافظة عليها وحمايتها من الأزمات الحادة التي قد تتعرض لها والعمل على انتشالها منها

(Feinberg, 1984 : 9)

ولا شك أن تطور حجم البنوك التجارية واتسامها بالخصائص السابقة الذكر، قد انعكس على الدور الذي لعبته في الاقراض المصرفي الدولي. فالخصائص السابقة كفلت توفير الثقة والأمان بالنسبة للتعامل مع هذه البنوك، وترتب على ذلك ازدياد قدرتها على جذب المزيد من الموارد ليس فقط من داخل دولتها الأم وإنما عبر حدودها الوطنية أى من لمقيمين في دول أخرى. أيضا صاحب النمو في الحجم بمؤثراته العديدة التي سبق ذكرها - نمو في المهارات المساعدة الأخرى والتي تعد أساسية بالنسبة لعملية الاقراض، إدارية كانت أو فنية، مما يمكنها التعامل مع العديد من دول العالم، ربما في وقت واحد وفي آجال قصيرة.

وللتدليل على ما سبق، استطاعت البنوك التجارية العاملة في سوق الاقراض الدولي استيعاب ابداعات الدول البترولية والتي ازدهرت كثيرا، بعد التصحيح الأول لأسعار البترول في عام ١٩٧٣ والتي قدرها صندوق النقد الدولي بحوالى ٥٠٠ بليون دولار (J.Makin, 1984 : 111) كما ذكرت مجلة *The Economist* أن حجم احتياطيات البنوك التجارية الدولية قد إزداد حوالى أحد عشر مرة خلال عقد السبعينات وحده. هذا كله، زاد من دور وفعالية أداء البنوك التجارية، ومن ثم إزدياد دورها في منح الائتمان الدولي، وخاصة تجاه دول العالم الثالث التي مثلت سوقا أكبر نسبيا لهذا النوع من الاقتراض خلال ذلك العقد. إذ نجد أن نصيب البلدان الصناعية في عام ١٩٧٠، من الائتمان من سوق العملات الدولية بلغ حوالى ٨٧ ٪ ثم أخذ يتراجع نسبيا ليفتح الطريق أمام نصيب البلدان النامية، ليصل الى ٢٨ ٪ فقط خلال الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٧٩.

ولا شك أن كبر الحجم ووفرة الموارد المالية والفنية، تعمى العامل النفسى وتجعله مهيا ومستعدا للاقراض الخارجى، إذ يتولد الشعور بالطمأنينة والقدرة على تحمل بعض النتائج الغير مواتية لهذا الاقراض كحالة التخثر عن السداد أو حتى الامتناع عن السداد من قبل البعض، إذ لدى هذا النوع من البنوك الآليات التي تمكنها من استعادة ترازونها وتخطى الصعاب هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، ووفرة الموارد تؤدي الى دفع رجال البنوك الى استثمار هذه الموارد وتوظيفها في المجالات الأكثر ربحية ولا شك أن الإقراض لدول العالم الثالث، يمثل أحد تلك المجالات، وخاصة أن قروضها من الحجم الكبير والمضمون من قبل الحكومات في هذه الدول.

الا أنه يجب الإشارة الى أنه توجد بجوار البنوك العملاقة مثات من البنوك الأخرى الأصغر والتي تشارك في عملية الاقتراض الدولي ولكن بطرق تختلف عن طرق مشاركة البنوك الكبرى. هذا وإن كان لا يسمع عنها كثيرا، نظرا لأن تلك المشاركة غالبا تتم من خلال البنوك العملاقة (Lever & Hune, 1985 : 29)
أي أن العوامل السابقة المتعلقة بالحجم تمثل ولا شك أحد العوامل التي ساهمت في التوسع في الاقتراض المصرفي خلال عقد السبعينات.

وبالإضافة الى العوامل السابقة، توجد عدة عوامل أخرى، على جانب البنوك ساهمت مساهمة كبيرة في الاقتراض المصرفي بل وللإفراط في منحده، ونناقشها على النحو التالي:

العوامل المتعلقة بالهيكل التنظيمي للبنوك ذاتها وطريقة عملها وهي ما تسمى Internal Structural Factors أو ما يطلق عليه البعض، الخصائص المؤسسية والتنظيمية للبنوك إذ أن البنوك الكبرى، خاصة المنغمس منها في الاقتراض الدولي لها استراتيجيتها الشاملة Global Strategy وتقوم الإدارة العليا فيها بوضع هذه الاستراتيجية حيث تضع الخطوط العامة والرئيسية طويلة المدى للأهداف والممارسات، كما تضع البدائل الممكنة لكل منها، وهي في كل ذلك انما تنظر الى كل وحدات البنك كوحدة واحدة، تسمى جميعها في نهاية الأمر الى تحقيق الأهداف العليا.

ومن أهم الأهداف العامة التي تضعها الإدارة العليا في المصارف وتسمى الى تحقيقها ما يلي:

- (١) الاحتفاظا بمركز البنك Bank Position كبنك رائد سواء أكان ذلك على الصعيد المحلي أو على الصعيد الدولي، كما تسمى الى تحقيقه وكسب أرض جديدة ان لم يكن البنك قد وصل الى تلك المرتبة.
- (٢) النمو الدائم في أصول البنك، محليا ودوليا .
- (٣) السعي الحثيث والعمل الدائم على تحقيق مستوى معين وكاف من الأرباح والمحافظة عليه بصفة مستمرة ما أمكن ذلك.

(٤) متابعة تقديم مستويات معاصرة من الخدمة المالية داخليا ودوليا وتطويرها بصفة دائمة باعتبار أن ذلك يمكن ان يؤدي الى تحقيق الاهداف السابقة.

وبالإضافة الى ذلك تقوم الادارة العليا بوضع الخطط التفصيلية العملية طويلة المدى والتي تتم مراجعتها صفة مستمرة لتتمشى To Match مع التغيرات والتطورات التي تحدث في البيئة الاقتصادية بصفة عامة وفي المجال المصرفي بصفة خاصة. وفي السوق التجارية وحتى في مجال التكنولوجيا المتعلقة بعمل المصارف.

أما الطرق التنفيذية السوية العملية Operational TECHNIQUES إنما يضعها رؤساء الوحدات الاقليمية أو قطاعات الأعمال داخل البنوك، ثم يعرضونها على الادارة حسب ترتيب السلم الاداري لاقراءها كما هي أو ادخال ما يرونه ضروريا من تعديلات عليها والمديرون إنما يعتمدون في وضع مثل هذه الخطط على معاونتهم من الموظفين Staff . . . وهنا يقع على هؤلاء المديرين - مديري الادارات الفرعية أو مديرو القطاعات الفرعية - التأكد من الكفاءة الفنية والعملية لاداء هذا الدور الهام والحيوي، حيث ان هؤلاء يعدون - بحق - الكوادر التي تلعب دورا كبيرا في تسويق خدمات البنك أو خلق مجالات عمل جديدة من خلال تقديم القروض أو الخدمات المصرفية الأخرى. (N. Coulbeck, 1984 : 92 - 96)

ويضطلع الموظفون في البنوك بدور هام ذات تأثير كبير في الاقراض المصرفي هذا الدور يتمثل في تجميع وتحليل المعلومات الاقتصادية والمالية عن البلد المدين أو البلد طالب الاقراض. وهنا نلاحظ أن هذا النظام من طريقة العمل في البنوك إنما يمثل طبقا لتعبير Macesich أحد الثغرات التي يمكن ان تؤخذ عليها. حيث إنه عند تحليل المعلومات إنما تم الاعتماد على قرارات الموظفين الضعيفين بكل بلد والمروجين للقروض وتم استبعاد الفنيين من الاقتصاديين الذين يمكن ان يدعموا مثل هذه القرارات بالتحليلات والدراسات المتأنية، والتي يمكن ان تنفذ الى ما وراء ظاهر المعلومات التي تم جمعها وتحليلها بواسطة مسوقي أو مروجي القروض. ومن هنا جاءت قراراتهم تعوزها أن تلخذ في الحسبان الكثير من الاعتبارات الاقتصادية كما انه من الواجب لنت الانتظار الى أن المروجين إنما من

مصلحتهم عقد أكبر عدد واكبر حجم ممكن من صفقات القروض. إذ إن تقييم هؤلاء وتقييم أدائهم ومكافآتهم وترقياتهم إنما يتم من خلال حجم وعدد القروض التي يمنحونها أو يسامون في عقدها. إذ أنه كان كلما كبر حجم وزاد عدد القروض التي يعقدونها، كلما زاد حجم المكافآت التي يحصلون عليها في صورة حوافز. والعكس بالعكس. وهنا سادت قاعدة في الأسواق المصرفية تقضى بأن:

"People who make money are more influential Than those who cost money" (Macesich, 1984 : 31)

ولقد ساعد على ذلك أيضا الاستقلالية التي كان يتمتع بها هؤلاء الموقنون وبالتالي مدفعين بالمصلحة السابقة وواضعين مصلحتهم فوق وقبل كل مصلحة لم يدخلوا كثير من الاعتبارات الاقتصادية في الحسبان وغالبا ما كانوا يكسبون جولات النقاش مع الاقتصاديين ومن ثم غلب الحماس في الاقراض معظم فترة السبعينات ولهذا يمكن ان يطلق على هذه الفترة بأنها فترة حماس للاقراض المصرفي

A PERIOD OF ENTHUSIASM FOR LENDING (Bogdanowicz - Bindert et al., 1984 : 71)

وفي دراسة قام بها كلا من Mascarenhas & Sand لدراسة الهيكل التنظيمي الداخلي المتبع في أكبر ٥٠ بنك في الولايات المتحدة الأمريكية، يفرض معرفة نظام تقييم المخاطر في بلد ما Country-risk وكيفية وضع حدود الائتمان لكل قطر وجدوا الآتي:

أن البنوك. محل الدراسة تضع حدودا على الاقراض لكل دولة لكي تحدد وتقيّد درجة تعرضها أو انكشافها Exposure في كل على حدة. وأن هذه الحدود يتم وضعها من قبل لجنة تسمى لجنة Country Limit Committee (CLC) وتتكون من كبار مديري البنك. وهذه اللجنة تتلقى التوصيات والتقارير من ممثليها في البلدان المختلفة ومن المحللين التابعين لها وعلى ضوء كل ذلك تحدد درجة التعرض بالنسبة لكل دولة من الدول.

والواقع أن هؤلاء المديرون يحددون قراراتهم بناء على الدراسة المتعلقة بدرجة المخاطر في كل دولة وخطة تسويق القروض في البنك

Marketing Plane & Country risk Analysis Study

وهنا لاحظ الباحثان أن المعلومات المتعلقة بمثل الدراسات السابقة إنما يقوم بها موظف واحد وهو الموظف المسئول عن البلد المعنى وقالبا مايكون ذلك الشخص ناقص الخبرة أو التدريب أو كليهما معا، بحيث لا يمكنه الوقوف على حقيقة المخاطر التي توجد في البلد الذي يكتب عنه. ومن ثم فإن المعلومات التي تحتويها تقاريره ودراساته ينقصها - في الواقع - التوازن كما ينقصها التيقن في مدى تعبيرها عن حقيقة الوضع في بلد ما. هذا في بعض البنوك.

كما وجدوا ان هناك نموذجا آخر من البنوك ادخلت نوعا من التحسين في هيكلها التنظيمي حيث أوجدت موظفا يقوم بدور المنسق، حيث يتلقى المعلومات من الموظف المسئول عن بلد ويستقها ويكتب التقارير عنها. وهذه الوظيفة المستحدثة، إنما تتميز بأنها تتيح فرصة إجراء المقارنة بين الدول المختلفة، كما أنها تؤدي الى تحديث Updating المعلومات التي ترد أولا بأول. إلا ان هذا النظام - في رأى الباحثين - اكتشف أنه يعاني من عيبين أولهما، أن القرار بتحديد حدود القروض إنما مازال يعتمد على الموظف المختص بالبلد المعنى، وثانيهما، أن العلاقة إنما هي مقصورة بين المنسق والموظف المسئول ولا علاقة للمنسق باللجنة التي تلجأ القرار (CLC)

وفي نموذج ثالث، وجد Mascarenhas & Sand أن بعض البنوك قد استحدثت وحدة بحث ودراسة تقوم بدراسة خاصة بها عن البلد المعنى وتبلغ توصياتها وتناقش دراساتها الى اللجنة CLC. وتميز هذا النظام بأنه يمكن المقارنة بين تقرير الوحدة الجديدة وبين تقرير الموظف المسئول عن البلد المعنى.

وفي نموذج رابع أكثر تطورا وجد أنه منتشر في البنوك ذات الخبرة الدولية الأكبر من غيرها، وجد الباحثان أنه توجد في بعض هذه البنوك وحدات للتقييم تضم بين أعضائها مجموعات من المتخصصين في الشؤون الاقتصادية والسياسية، وترسل بتقاريرها الى وحدة التنسيق وهذه ترسل أيضا بتقاريرها الى لجنة إتخاذ القرارات

المتعلقة بحدود القروض CLC . وهذا يعد أكثر تطوراً لأنه يأخذ في الاعتبار الظروف والاعتبارات السياسية والاقتصادية التي تؤثر في درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك في بلد. (D. Eiteman et al., 1986 : 482 - 484)

الخلاصة أن هذه الدراسات الميدانية والعملية أثبتت أن هناك خلافاً في الهيكل التنظيمي في بعض البنوك، ساهم جزئياً في الاقتراف في الاقراض لكثير من دول العالم الثالث. ولقد حدث هذا لأن البنوك كانت مدفوعة للاقراض السيادي لاعتبارات كثيرة سبق ذكر بعضها، كما أنها كانت واقعة تحت مؤثرات أخرى مثلها على الصفحات القادمة.

أما على المستوى الرقابي، من حيث مدى خضوع البنوك الدولية للنشاط لقواعد تنظيمية معينة أو وقوعها تحت إشراف ورقابة معينة تمارس عليها من قبل هيئات أو جهات معينة، فلقد لوحظ الآتي: أن معظم البنوك الدولية لم تكن تخضع للحد الأدنى من الإشراف أو الرقابة من قبل حكوماتها، ومنها البنوك الأمريكية. إذ من الملاحظ أن أعمال هذه البنوك في الخارج كانت بعيدة عن دائرة رقابة السلطات الأمريكية أو غيرها من الحكومات في الدول المتقدمة الأخرى. إذ لم تشأ الحكومة الأمريكية أن تتدخل في أعمال البنوك الدولية لرغبتها في عدم حرمان بنوكها من المنافسة وتحقيق المكاسب الكبيرة في السوق الدولية للاقراض. وهذا الموقف يراه البعض أنه كان بمثابة تأييد بل تشجيع للبنوك على نشاطها الاقراضى الخارجى قبل ١٩٧٧. ففي فترة السبعينات كان لكل بنك امريكي نظامه الخاص الذى يعمل طبقاً له، كما كان لكل بنك هيئة إشرافية ذات معايير خاصة منفصلة تماماً عن المعايير التي تتبعها بنوك أخرى، ومن ثم لم تكن توجد قواعد معينة قبل ١٩٧٧ لقياس درجة التركيز في كل بلد. كما لم يكن يوجد نظام التقارير الشاملة Consolidated Reports

عن الاقراض الأجنبي من قبل البنوك مما حجب إمكانية رسم صورة دقيقة وواضحة عن درجة الانكشاف الكلية بالنسبة لكل بنك ومن ثم عن موقف الجهاز المصرفي في بلد ما ككل.

وتلانيا لهذا الوضع الغير الطبيعي، بدأ الكونجرس الأمريكي الضغط بقوة من أجل تصحيح وضع الاشراف Supervision على عام ١٩٧٧ أنشأت الهيئات التنظيمية الفيدرالية ما يسمى Country Exposure Report حيث طالبت البنوك ان تكتب تقارير نصف سنوية توضح فيه درجة انكشافها في كل بلد من البلدان التي تقرضها على أساس حالة بحالة Case By case أى على أساس فردى، وليس من كل البلدان كحالة واحدة. وكانت المعلومات المدونة في التقارير التي تقدمها البنوك إنما يتم نشرها من خلال مجلس يسمى مجلس مراقبة الهيئات المالية الفيدرالية في تشره تسمى Country Risk Lending Survey توضح فيها البلدان المعرضة للبنوك فيها للخطر.

وأيضا تم تشكيل لجنة - بخصوص ذات المسألة - تسمى لجنة: Inter - Agency Country Exposure Review Committee وكانت تتكون من فاحصين من هيئة الرقابة او الاشراف الفيدرالية - الغرض منها تحديد الدول ذات المخاطر فوق العادية Above Normal Risk ثم تحيط البنوك علما بهذه الدول.

ولكن نلاحظ أن كل هذه الاجراءات والمطالبات للبنوك لكي تكشف عن موقفها السليم والصحيح في البلدان المقترضة لم يؤثر على سياساتها الاقتراضية التي اتبعتها خلال تلك الفترة. وهذا يرجع الى اسباب عديدة بعضها يقع على جانب البنوك كما رأينا بعضا منها من قبل. وبعضها يرجع الى أن الاجراءات التي قامت بها الحكومة انما كان ينقصها فرض جزاءات تطبق على البنوك التي تخالفها. وتربطها على ذلك نجد ان البنوك قد تجاهلت تقارير المراقبين والفاحصين الحكوميين Government Examiners ومن ثم استمرت في اتباع سياستها وازدادت درجة تركوها أكثر وأكثر بعد عام ١٩٧٧، أى بعد وضع القواعد السابقة.

وحاولت جهات الاشراف الأمريكية وضع بعض القواعد التنظيمية الأخرى للتخفيف من اقراط البنوك في الاقتراض لدول بعينها وتركز ديونها بالتالى ومن ثم ازدياد درجة تعرضها للخطر والذي قد ينعكس على النظام والجهاز المصرفي في الولايات المتحدة.

من ذلك أن الولايات المتحدة قد حدثت سقفا إئتمانيا للائتمان من قبل المصارف لا يتجاوز 2١٥ من رأسمال البنك لكل مقترض على حدة، إلا أن الواقع العملي كشف عن أن هذه القاعدة كانت غير ذات قيمة عملية أثناء عقد السبعينات (وهو العقد الذي شهد ارتفاعا كبيرا في معدلات الدينون). وهذا يعود إلى أن البنوك لفتت حول القواعد السابقة واعتبرت كل هيئة من الهيئات، والحكومات، إنما تعد وحدات منفصلة فيما يتصل بهذا السقف الائتماني، أي تستطيع الهيئات المتعددة في دولة واحدة الحصول على 2١٥ كل على حدة، وبالتالي لم تكن قد حلت المشكلة. وهنا نجد أن الرقيب على العملة تدخل عام ١٩٧٨، وأراد أن يحل هذه المشكلة على أسس عملية أكثر من ذي قبل. وتمثل هذا الحل في اعتبار الهيئات أو الوكالات الحكومية ذات المصادر التمويلية الخاصة، تعد وحدات مستقلة فيما يتعلق بالنسبة المحددة 2١٥، كشركة بترولية مثلا... الخ. هذا بينما الوكالات والهيئات التي تعتمد على الدولة مهما تدخلت فهي تدخل ضمن النسبة الموحدة، أي ينظر إليها على أنها هيئة واحدة. إلا أنه يلاحظ أن هذا الحل لم يضع نهاية للمشكلة التي أرادت جهات الإشراف. وضع نهاية لها.

K. Issakera, 1984 : 51 - 55)

وأمام استمرار المشكلة واستمرار إفراط البنوك في الاقتراض المصرفي استمر البحث عن كيفية اخضاع ممارستها وتصرفاتها لنوع من القيود التنظيمية.

ففي عام ١٩٧٩، توصلت الجهات الإشرافية والتنظيمية على البنوك إلى وضع نظام من أربعة نقاط أساسية الهدف منها هو تقييم درجة الخطر في بلد من البلدان المقترضة. وأهم هذه النقاط الأربع هي:

الأولى: وضع تقرير إحصائي مصمم بغرض تحديد درجة الانكشاف بالنسبة لكل بنك.

الثانية: تقييم النظام الداخلي في كل بنك فيما يتصل بالاقتراض الأجنبي.

الثالثة: المراجعة الداخلية المنتظمة والمنظمة لمعرفة كيفية مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك.

الرابعة: اتباع أسلوب لمعرفة درجة انكشاف البنوك على أساس حالة بحالة، ويصفه خاصة بالنسبة للبنوك ذات درجة التعرض المرتفعة.

والواقع أن وضع هذه النقاط المحددة إنما هو استمرار للجهد الدائم لجهات الإشراف على المصارف بفرض ضبط معياراتها، خاصة ما يتعلق منها بالاقراض الخارجى، كما رأينا سابقاً. إلا أن هذا الجهد كان يواجه أو يقابل بأذى صماء من قبل البنوك، وربما هذا يرجع إلى أن دوافع الاقراض من قبل البنوك وظروف سوق الاقراض الدولى كانت أقوى بكثير، مما منعها أن تصفى للتداعيات المتكررة من قبل الهيئات القيدالية. وهنا نشهد فى ذلك بما قاله P. Volcker رئيس البنك الاحتياطى القيدالى الأمريكى فى ١٩٧٩، من أن ما هو أهم من وضع القواعد هو العمل على تنفيذها **Implementation** وهو الأمر الذى لم يحدث! إذ رغم أن هذه القواعد قد تم وضعها فى ١٩٧٩، نجد أنه فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢، ازدادت ديون أكبر سبع بنوك أمريكية على المكسيك من ٢٣٢ الى ٥٠ من راس مالها، أى ازدادت درجة انكشافها ودرجة تركيز قروضها فى آن واحد. أى ازدادت درجة تعرضها للخطر. (P. Volcker, 1983 : 13 - 18)

ويجب أن نجل هنا أنه لم يكن يوجد تنسيق بين القواعد والقواعد التنظيمية بين البنوك الدائمة التى تنتمى إلى دولة مختلفة. إذ كانت القواعد إنما توضع على أساس وطنية فى الدول الصناعية المتقدمة. ومن ثم كانت قواعد الرقابة والإشراف على أعمال البنوك، تختلف من دولة لأخرى. فمثلاً فى الولايات المتحدة الأمريكية، كانت البنوك - ولو من الناحية النظرية - عرضة للخضوع لقواعد فى الإشراف والرقابة الدورية من قبل الحكومة. أما فى المملكة المتحدة البريطانية، فكان نظام المتابعة والإشراف إنما يعتمد أساساً على التقارير التى تقدمها البنوك والاجتماعات غير الرسمية مع الإدارة فى البنوك. هذا بينما نجد أن سويسرا وألمانيا الغربية قد اتبعتا نظاماً يعتمد على استخدام محاسبين خاصين للتحقيق على البنوك (فى أواسط السبعينات عملت شركة محاسبة واحدة لحساب سبى بنك وكذا لحساب السلطات المصرفية السويسرية).

يضاف إلى ما سبق أنه خلال السبعينات كانت بعض الدول التى تنظم أعمال البنك الأم فقط دون أن تأخذ فى الاعتبار فروع البنك التابعة أو المستقلة والتى تعمل فى الخارج. هذا فى حين أن دولاً أخرى قد تداركت هذا الأمر وأدخلت تحاسب البنوك

الجامعة على أسس شاملة Consolidated Basis بينما قد تختلف الدول بحسب
المسألة التي تركز عليها ومن ثم توليها اهتماما كبيرا، فمثلا قد نجد دولا تركز على
مسألة السيولة Liquidity Issue والبعض الآخر يهتم بمسألة نسبة رأس
المال / الأصول، في حين ان البعض الثالث قد يترك المسألة دون تنظيم.

ولا شك أن هذا التباين الكبير بين القواعد الاشرافية والتنظيمية المعمول
بها على اساس قومي قد أظهرها بصورة غير كافية لتحقيق الانضباط في الاداء
المصرفي. كما تبين انه لا يكفل السلامة في العمل المصرفي نظرا لما يتميز به
الآخر من التساند والترابط من خلال العلاقات والصفقات كبيرة الحجم التي يتم
عقلها بين بنوك تنتمي الى جنسيات مختلفة*. ولقد ازدها الاهتمام بمسألة حتمية
التعاون المصرفي بين البنوك على اثر فشل الكثير من المصارف مما اثر على
السوق المصرفية وتدهور رقم الاعمال فيها. والخطوة الاولى في هذا الاتجاه تعود الى
سبتمبر عام ١٩٧٤، حين اجتمع محافظو البنوك المركزية في مجموعة العشرة
بالاضافة الى سويسرا واعلنهم استعدادهم لتقديم السيولة الكافية للنظام المصرفي
في حالة تعرضه لازمات لتفادي التدهور الذي يتعرض له. وفي ديسمبر من نفس العام
تم تشكيل لجنة تنظيم العمل المصرفي والاشراف عليه تحت اشراف بنك التسويات
الدولية في بازل بسويسرا لكي توجد قواعد الاشراف على البنوك وهي ما سميت
بـلجنة Cooke ولجنة كوك أو لجنة بازل كما تسمى أحيانا هي لجنة تم تكوينها
عام ١٩٧٥ وأخذت اسمها نسبة الى السيد
W. P. Cooke

من بنك إنجلترا. ولقد جاء تكوين هذه اللجنة بعد اتفاق بازل المشار اليه، وبعد
ادراك الأوساط المالية والتقنية الدولية ضرورة التوصل الى نوع ما من التنظيم
الدولي من أجل حماية النظام المصرفي في الدول الرأسمالية على الأقل من نفسه
وهذا يرجع الى أن وجود عدد كبير من التشريعات والنظم المختلفة الى جوار
بعضها البعض أدى الى منافسة غير عادلة في العديد من الأسواق المصرفية وسيادة

* إذ أن عدم التنسيق لا يكفل تحقيق الأمن للبنوك، نظرا لأنه لو تفردت دولة أو أكثر بوضع
قواعد اشراف ورقابة مشددة على بنوكها ولم تضع الدول الأخرى قواعد مماثلة، فسيقع الضرر على
بنوك الأولى وتكون في مركز تنافس اضعف. وبالتالي لن تحل مشكلة القرض للخطر، خاصة اذا
ما اخلفنا طبيعة العلاقات السابقة بين البنوك في الحساب.

الشعور بعدم اليقين بخصوص تصرفات البنوك وإلى أين تدير؟ وتهدف هذه اللجنة إلى وضع بعض الإرشادات والتوجيهات المتعلقة بالتعاون بين السلطات في الدول المختلفة من ناحية. ومن ناحية أخرى إلى توزيع الأدوار الرقابية والإشرافية بينها فيما يتعلق بفروع البنوك التابعة لها والعاملة في الخارج بفرض التنسيق والاشتراك في الإشراف عليها بما يتفق وطبيعة الفروع الموجودة في الخارج. والغاية من مثل هذه الإجراءات، هي تآدي عروب أو افلات أي من الفروع من عملية الإشراف لا شيء إلا كونها تعمل خارج وطنها، فلا هي تخضع للإشراف الوطني لأنها تعمل في الخارج ولا هي تخضع للإشراف من قبل سلطات البلد المضيف كونها غير وطنية. إذ حدثت بعض الوقائع في هذا الخصوص - حيث كان لبنك لويديز الأنجليزي فرع في سويسرا، وحينما تعرض لمشاكل عديدة، كادت تهدد البنك الرئيسي ذاته، إلا أن الأخير لم يستطع بسط رقابته عليه لأنه متوطن في سويسرا. كما أن السلطات السويسرية لم تستطع الإشراف عليه لاعتباره بنكا بريطانيا. وبهذا تمكن الفرع من الإفلات من رقابة السلطتين الأم والمضيفة. واستمر الحال على ما هو عليه، حتى جاءت لجنة كوك وأقرت مبدأ الإشراف المشترك على المصارف.

(K. Lissakers, 1984 : 62)

ومبدأ الإشراف المشترك هذا يقضى بأن البلد المضيف يكون مسئولاً عن فروع البنوك فيما يتعلق بمسألة السيولة Liquidity ، هذا بينما يكون البلد الأم مسئولاً عن مسألة القدرة على الدفع Solvency . هذا فيما يتعلق بالفروع Branches . أما ما يتعلق بالبنوك التابعة ولكنها تتمتع بنوع ما من الاستقلال Subsidiaries ، والبنوك المشتركة، فتكون السلطات في البلد المضيف مسئولة عن الإشراف عليها كلية .

(S. Bellanger, 1987 : 44 - 47)

ولقد أسفرت لجنة كوك أيضاً عن ميلاد اتفاق جماعي على بعض المسائل مثل الإشراف ومراقبة أنشطة المصارف على أسس شاملة

Consolidated World Wide Basis

وأيضاً بخصوص الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الخسائر التي قد تعرض لها البنوك من جانب الدول التي تواجه مشاكل في سداد مديونيتها التي حلت آجال استحقاقها

(Z. Lernohouse, 1984 : 3)

إلا أنه من الملاحظ أن القواعد و التوصيات التي انتهت إليها لجنة كوك سنة ١٩٧٥، كانت مليئة بالثغرات، ولم تلق حظا جيدا من النجاح. والدليل على فشل هذه القواعد في تحقيق أهدفها الأساسية هو فشل كثير من البنوك نتيجة أنشطة فروعها الغير خاضعة للإشراف مثل بنك Ambrosiano Bank في لسمبرج سنة ١٩٨٢، وبنك SMH في ألمانيا سنة ١٩٨٣، حيث لم يتيسر الإشراف عليه من قبل البنك المركزي حيث أن الإفراط في الاقراض كان من فروع في لسمبرج. مما استتبع معه ضرورة تعديل تشريع البنوك في ألمانيا عام ١٩٨٤. أي بعد الاعلان عن أزمة الديون بعامين تقريبا.

وأمام فشل اتفاق ١٩٧٥، كان من اللازم إعادة النظر فيه مرة ثانية وهو الأمر الذي حدث في عام ١٩٨٣. ولقد كان الهدف من إعادة النظر هذه تقوية نظام الإشراف على البنوك، وجعله أكثر فعالية وإن يتم بدرجة كافية. ومن الملاحظ أن التعديل الذي تم إجراؤه على اتفاق سنة ١٩٧٥ في سنة ١٩٨٣، قد خرج ببعض التغييرات في هذا الاتجاه. ومن أهم هذه التعديلات ما يلي:

الأول: مسألة الإشراف الشامل Consolidated Supervision ويقصد بهذا النوع من الإشراف أن يتم جمع التقارير التي تقدمها البنوك لا بخصوص النشاط المصرفي والائتماني للبنك الرئيسي فقط وإنما أيضا نشاط كل فروع البنك في الخارج بحيث يتم دمج أو توحيد كل هذه التقارير في تقرير موحد. والغرض من هذا الاجراء هو تمكين السلطات الرقابية والإشرافية من التفهم والوقوف على نشاط البنك ككل من حيث درجة الانكشاف أو التعرض Exposure Rate بالنسبة للبنك في مجموعة وفي ظل هذا الوضع يسهل تقدير الموقف تقديرا جيدا وكذا اتخاذ الاجراءات اللازمة والمناسبة في نفس الوقت.

الثاني: أما التعديل الثاني، فيتمثل بمسألة كفاية الإشراف Adequacy of Supervision وسد الثغرات، والتجوات الإشرافية. ولقد انصرف الاتجاه الى أنه إذا قدر البلد المضيف أن الإشراف أو الرقابة من جانب البنك الأم غير كافية فعلى السلطات في البلد المضيف إما أن تطلب من البنك عدم الاستمرار في ممارسة نشاطه فيها، وإما ان تضع بعض القواعد التي يتعين على البنك اتباعها، خلال

استمراره في ممارسة النشاط. وكذلك الحال بالنسبة للبلد الأم، فإما أن تمتد إشرافها ورقابتها على بنوكها في حالة السماح لها بالعمل فيما وراء حدودها *Boundaries* أو لا تشجع البنك على ممارسة النشاط خارج الحدود، وهذا الاجراء الأخير انما يكون في حالة تقدير البلد الأم عدم كفاية الإشراف من قبل السلطات المضيفة. وهذان الميدان انما يهدفان الى الحد وعلم تشجيع البنوك على اللجوء والتركز في المناطق التي يضعف فيها الإشراف. وأيضاً تم في التعديل الأخير تقرير مبدأ المسؤولية الإشرافية الكاملة لكل من السلطات التقديرية للبلد الأم والبلد المضيف بحيث تصبح مسؤوليتين مسؤولية مشتركة على الفروع *Branches* في حالة السيولة. وكذا تكون السلطات التقديرية (البنك المركزي) في البلد الأم مسؤولة عن التوقف عن الدفع بالنسبة للفروع، اما البنوك المرتبطة والتي تتمتع بنوع من الاستقلال والتي يطلق عليها *Subsidiaries* فهي تخضع للإشراف المشترك من قبل البنوك المركزية في البلد الأم والمضيف في حالة التوقف عن الدفع أو العجز عنه وذلك بعد أن كان من اختصاص السلطات التقديرية في البلد المضيف بمفردها. (W. Cline, 1984 (a) : 120)

لكن يلاحظ على تعديل سنة ١٩٨٣، رغم ما جاء به من احكام وقواعد قد تفيد في ضبط العمل المصرفي وجعله اكثر سلامة، الا أن اتباع تلك القواعد يعتمد على الاقتناع الأدبي. كما ان تحديد المسؤولية المشتركة عن الفرع انما كان يحوز التحديد الواضح، خاصة ما يتعلق منها بمسؤولية البنك الأم بالنسبة للفروع في الخارج. لذا لا غرابة أن نجد أن البعض قد طالب بوجوب اصدار تشريعات تحدد فيها بوضوح تام المسؤوليات المشار إليها. وملاحظة ثالثة على عملية التعديل الأخير، أن ما تقرّر فيها انما يتعلق بالإشراف والمراقبة والمتابعة، دون التطرق الى تحديد مسؤولية من تقوم بدور المقرض الأخير

Lender of Last resort

كما يجب ان نسجل هنا، ان مسألة فعالية الإشراف وما تتطلبه يحد منها اعتبارات السرية والكتمان التي تحيط بها البنوك عملياتها المصرفية ومن ثم تحول هذه الاعتبارات دون تبادل المعلومات بحرية وبدرجة كافية بين البنوك، و بالتالي تحد من التعاون الدولي في هذا المجال. أكثر من هذا نجد ان بعض التشريعات الوطنية

تشدد على مثل هذه الاعتبارات، مثل تشريعات البنوك البريطانية الصادر في عام ١٩٧٩. كما نجد ان سويسرا قد أجرت استفتاء حول موضوع اباحة تبادل المعلومات بين البنوك، وكانت النتيجة تأييد الحظر وفرض القيود على ذلك (A.W. Mullineux, 1987 : 50 - 54)

أكثر من هذا يرى البعض أن فعالية الاشراف يحد منه عوامل أخرى مثل، غياب سلطة يمكن ان تتخذ قرارات لها قوة الالتزام، تنافس الحكومات في تقديم التسهيلات المختلفة الصور والأشكال يفرض اجتذاب المصارف اليها، وأيضا من الناحية الثالثة، من الملاحظ أن الامتداد الجغرافي الواسع والانتشار الكبير للبنوك العملاقة واستخدامها لوسائل تكنولوجية متقدمة للغاية في ممارساتها لنشاطها يجعل فعالية برامج الاشراف وأداء لجنة كوك مشكوك في مدى جدواه. (E. A. Brett, 1985 : 234)

وللحق نضيف الى الاعتبارات السابقة، اعتبار عملي آخر تمثل في مدى توافر النية الحقيقية لدى البنوك التجارية في الانصياع للقواعد التنظيمية والاشرافية التي تضعها الدول المختلفة. فالواقع أن هذه البنوك تحدد مدى امكانية خضوعها لمثل قواعد الاشراف على ضوء توافرها مع مصلحتها من عدمه، فإذا كانت مصلحة البنوك قد إقتضت الاستمرار في عملية الاقتراض حتى من فروعها مدفوعة بالدوافع السابق الاشارة اليها، فإنها تستمر في ذلك غير عابئة بالقواعد التي تم وضعها. ولعل اكبر دليل على ذلك ازدياد اقتراض البنوك الأمريكية لأكثر دول العالم مديونية في امريكا اللاتينية بعد وضع للعديد من القواعد الاشرافية أو التنظيمية، على النحو السابق الاشارة اليه.

وأمام هذا الوضع نجد أن البعض مثل Dr Henry Kaufman مؤسس Salomon Brothers قد ذهب الى القول بضرورة خلق سلطة دولية رسمية للاشراف على المؤسسات المالية الكبرى والأسواق المالية بصرف النظر عن أماكن تواجد هذه المؤسسات والأسواق. وأضاف أن هذه السلطة يجب أن تتخذ بعض الاجراءات، مثل وضع حد أدنى لرأس المال، ونظام للتقارير بالنسبة لكافة المؤسسات الكبرى التي تعمل على المستوى الدولي والاتفاق على حد أدنى من القواعد المصرفية

المعيارية الموحدة تكون محل التزام من الشركاء في العمل التجارى فى الاسواق
التجارية المختلفة
(S. Bellanger, 1987 : 46)

ويمكن ان نضيف هنا فى مجال الاشراف والتنظيم الدوليين أنه بالإضافة إلى
لجنة Cook السابق الاشارة إليها وجلت اللجنة الاستشارية للجماعة
الاوروبية الاقتصادية European Community Advisory Committee
ومى التى خلقت فى عام ١٩٧٧، لكى تتولى تنسيق وتنظيم المهام الاشرافية بين
الدول الأعضاء فى الجماعة.
(A.W. Mullineux, 1987 : 50 - 54)

ومع اتخاذ الاجراءات الاشرافية السابقة، نجد ان البنوك التجارية استمرت
فى الاقراض المعصرى ومنع الائتمان وتقديم التسهيلات لحكومات وهيئات الكثير
من البلدان النامية. اذ لم تحل هذه الاجراءات دون الاقراض بمعدلات كبيرة شهدت
أوجها فى ١٩٧٩ - ١٩٨١. ومن هنا أصبحت هذه البنوك أكثر عرضة للكشف فى
هذه البلدان. واستمر الحال حتى تم الاعلان عن أزمة الديون فى أغسطس ١٩٨٢،
على اثر اعلان المكسيك عدم قدرتها على السداد. ومن ذلك الحين لجأت الى
التنظيم والتنسيق الدولى مثلما راينا فى إعادة النظر فى اتفاق لجنة Cooke
وتأية تلجأ الى التشريعات الوطنية لاحكام قبضتها والزام البنوك باتباع تلك
القواعد.

فى الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، صدر قانون للاشراف
على الاقراض الدولى فى عام ١٩٨٣ تحت اسم

The International Lending Supervision Act of 1983.

و بموجب هذا القانون اشير الى أن الاستقرار الاقتصادى فى امريكا وفى العالم
يجب ألا يتأثر أو تهدد ممارسات الاقراض غير الواعية! أو غير المحترمة
Imprudent Lending او الاشراف غير الكافية Inadequate Supervision

وانه يجب تصحيح الاخطاء التى وقعت فى الماضى. ومن ثم تعرضت البنوك
الأمريكية لمزيد من الضغوط من قبل الكونجرس الأمريكى لضبط ممارساتها. وسيات
الكونجرس الأمريكى كانت تتركز على نقاط أساسية هامة من بينها، أولاً، ارقام
البنوك على الاعلان عن قروضها للعالم الخارجى، وهذا إنما كان يفرض القضاء على
السرية التى كانت تتبعها البنوك فى اجراءات المحاسبة أو لحساب لحجم ديونها

ومعاملاتها الخارجية، وبالتالي يصبح بمقدور المودعين والمساهمين فى البنوك وسلطات الاشراف الوقوف على حقيقة قيمة أصول هذه البنوك والتي تختمد الى حد كبير على طبيعة مشاكلها ومدى توزيعه الجغرافى .

ثانيا : وضع قواعد تنظيمية موحدة لكى تقلل من فرص الافراط فى الاقتراض .

ثالثا : العمل على زيادة رأس مال البنك والاحتياطات الخاصة - والتي كانت تسمى

Allocated Transfere Risk Reserves

الضرورية لمقابلة الخسائر من أجل تقوية مواقف البنك فى مواجهة أى خسائر محتملة ضد القروض الاجنبية القائمة ، كما أنه طبقا لقانون ١٩٨٣ ، أصبحت التقادير التى تكون البنوك الملزمة بكتابتها عن درجة تعرضها ربع سنوية بعد ان كانت نصف سنوية حسب النظام الذى كان قد وضع فى عام ١٩٧٧ ، وتمت مطالبة البنوك بالاعلان عن البلدان التى تزيد درجة انكشافها فيها عن ٢١ من الاصول الكلية وأن تزود هيئات الاشراف بالمعلومات عن حجم ونوعية هذه القروض . أكثر من هذا نجد أن تلك الهيئات قد طالبت البنوك الأمريكية ان تحدد القروض الخارجية المضمونة من قبل الحكومة الأمريكية أو وكالتها المختلفة . إذ أن هذه التوعية من القروض كانت تعامل من قبل كما لو كانت قروضا داخلية أو محلية ، مما كان يظهر مدى انكشاف البنك الكلى باقل من حجمه الحقيقى .

وكانت البنوك مطالبة بالا تقل نسبة رأس المال/الأصول عن ٢٥ ، ولقد سمح قانون ١٩٨٣ ، للمشرعين على البنوك ان يزيّدوا هذه النسبة بحيث تتراوح بين ٧ - ٢٠ ، وذلك بالنسبة للبنوك ذات درجة التركيز الشديد فى بعض البلدان .

(K.Liassakers, 1984 : 52 - 59)

هذا فى الولايات المتحدة

أما فى الدول الغربية الأخرى فتميزت الاجراءات الرقابية والاشرافيه بالتفاوت إذ نجد أن دولة كوسيرا كانت الوحيدة من بين المراكز العالمية الرئيسية التى وضعت قواعد استلزمت احتياطات إجبارية مقابل الانكشاف أو التعرض فى الدول الرئيسية التى تعاني من مشاكل أو تواجه صعوبات فى عمليات السداد .

ثم بدأت السلطات الرقابية في السويد وهولندا ، وحديثا جدا اليابان في اصدار توجيهات في هذا الاتجاه . أما في الدول الاخرى ، فكان الامر متروك لادارة كل بنك تتخذ ما تراه ، مع امكانية التأثير أو الاقتناع الادبي من جانب السلطات الاشرافية .

* الا أنه مع الوقت تواتر صدور القوانين المنظمة لممارسة البنوك في الاقراض وفي الكشف عن أعمالها * الا أنه قبل ذلك نجد أن مجلس الجماعة الاوروبية قام بوضع مرشد أو قواعد سلوك في عام ١٩٨٣ ، والتي تعد ملزمة للدول الاعضاء ، يتعلق بضرورة تقديم الاقرار الشامل Consolidated بحيث يسرى بدءا من منتصف ١٩٨٥ ، وطبقا لهذا النظام كانت السلطات الرقابية ملزمة بتبادل المعلومات فيما بينها داخل دول الجماعة فقط ، ودون تبادلها مع دول أخرى . ولكي يتم ذلك ، انما كان يلزم عقد اتفاقات ثنائية أيضا للمحافظة على سرية العمل المصرفي داخل الجماعة .

مما سبق يمكن ان نتبين بوضوح أن البنوك في خضوعها للاشراف مرت بعدة مراحل ، إذ لم تكن البنوك تخضع من الناحية الفعلية لاية قواعد اشرافية ، ثم بدأت توضع بعض القواعد على المستوى الوطني ، وأخيرا بدأ نوع من التنسيق على مستوى الدول الرأسمالية من خلال لجنة بازل . ولكن يلاحظ على القواعد السابقة جميعها أنها لم تكن ذات فاعلية ، ولم توضع موضع التنفيذ الفعلي ، بل كانت البنوك تلف حولها بوسيله أو بأخرى، ومن ثم استمرت في ممارستها الاقراضية والمصرفية دون رقابة جادة . والدليل على ذلك توالى المحاولة بعد المحاولة ليسط الرقابة على البنوك حتى أواسط الثمانينات ، بعد حدوث الأزمة في ١٩٨٢ .

* من العوامل التي أدت الى زيادة الاقراض الغاء الرقابة في المصرف على البلدان الصناعية والتي كانت مطبقة قبل السبعينات ولقد أدى هذا الى افراط البنوك وتوسعها في الاقراض الخارجى السىادى وغير السىادى ، كما أدى ذلك الى نمو السوق الأولى للاقراض وانتشاره فيما وراء البحار (البنك الدولي ١٩٨٥ : ١٠٨)

ومن الأسباب التي يذكرها الكتاب لازدياد حجم القروض المصرفية الدولية ، أو في قول آخر الأسباب التي أدت الى الازدياد الكبير في حجم الدور الذي تلعب البنوك التجارية الدولية كمصدر للاقراض للدول النامية أو لتمويل المعجز في موازين المدفوعات . بالإضافة الى تمويل التجارة بها ، تضائل حجم المساعدات الرسمية التي تحصل عليها الدول النامية ، بالإضافة الى هذا فقد شهد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجاه البلدان النامية ثباتاً نسبياً تقريباً من الناحية المطلقة ، وبموت كبيراً كتب من حجم الاموال الصافية التي تحصل عليها البلدان النامية من مصادر مختلفة .

فيالنسبة للاستثمارات المباشرة ، نجد أنها شهدت هبوطاً نسبياً خلال فترة السبعينات ، بالمقارنة لما كان عليه الوضع خلال الخمسينات والستينات من هذا القرن . هذا على الرغم من السياسات التي اتبعتها الكثير من الدول النامية في اتجاه تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتقديم وافر الامتيازات وكل وسائل التشجيع الممكنة في هذا الخصوص. إذ أنه طبقاً لاحصاءات البنك الدولي نجد أن حجم الاستثمارات المباشرة الأجنبية تجاه البلدان النامية كسبة من صافي التدفقات الرأسمالية قد تطورت على النحو المذكور في الجدول رقم (٨)

جدول رقم (٨)

الاستثمارات المباشرة في البلدان
النامية كسبة من صافي التدفقات الرأسمالية

نسبة الاستثمار	الفترة
١٩ر٨	١٩٦٥/١٩٦٠
١٩ر٣	١٩٧٠
١٥ر٥	١٩٨٠/١٩٧٥
١٢ر٩	١٩٨٣/١٩٨٠

المصدر : البنك الدولي ، ١٩٨٥ : ١٠٤ .

ولا يفوتنا الاشارة الى أن القروض المصرفية والاستثمارات المباشرة ، خاصة من قبل الشركات العملاقة ، إنما يسيران يداً في يد من حيث الوجهة والمقصد .

اذ أن من الملاحظ أن القروض انما تلعب الى الدول التي تتبع سياسات تشجيعية تجاه الاستثمار الأجنبي والذي يلعب اليها ايضاً هذا النوع من الاستثمار الأجنبي مثلما في المكسيك ، ا-رازيل فهما أكبر دولتان تحصلان على الاستثمار الأجنبي المباشر ، وفي ذات الوقت أكبر دولتان مدينتان في الدول النامية بصفة عامة ، ويديون مصرفية بصفة خاصة .

وبالنسبة للمساعدات أو المعونات الرسمية من الحكومات أو الهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو / والبنك الدولي للتمعيم والتنمية ، فقد شهدت هي أيضاً تدعوراً في معدلاتها مرور الوقت وخلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات . مع هذا في الوقت الذي ازدادت فيه فجوة النقد الأجنبي في البلدان النامية لتدهور حجم صادراتها ، وارتفاع حجم واردتها وتدهور شروط التجارة الدولية في غير صالحها ، الى غير ذلك من العوامل . وهنا رأيت هذه الدول ان الملجأ الذي يمكن أن يسد هذه الفجوة هو الاقتراض من المصارف الدولية هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى أدت الشروط القاسية . **Harsh Conditionality** التي تفرضها الهيئات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي ، فضلاً عن ضآلة حجم المساعدات أو القروض التي يقدمها الى تفضيل القروض من مصادر تجارية . اذ نجد انه خلال النصف الثاني من السبعينات مول الصندوق حوالي ٢٥ ٪ من العجز في موازين مدفوعات الدول النامية - غير البترولية مجتمعهم . هذا في حين مولت البنوك التجارية من خلال منح القروض ما يزيد عن ٢٦٠ ٪ . كما أنه في عام ١٩٨٠ ، ١٩٨٦ ، زودت البنوك هذه الدول بحوالي ١٥ مرة ضعف ما زودها به الصندوق من موارد مالية (G-Bird, 1985: 139)

أنه حسب احصاءات البنك الدولي هيبتت المعونات الرسمية للتنمية المقدمة من دول ال OECD ، كنسبة من الناتج القومي الاجمالي خلال السبعينات وأوائل الثمانينات على النحو الذي يشير اليه الجدول رقم (٩) .

جدول رقم (٩)
تطور معونات التنمية الرسمية OECD
خلال سنوات مختارة في الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٨٢
كسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي

نسبة المساعدات	الفترة
٢,١٥	١٩٦٥
٢,٤٥	١٩٦٥
٢,٣٤	١٩٧٥
٣,٣٥	١٩٧٥
٢,٣٤	١٩٨٥
٢,٣١	١٩٨٢

المصدر: البنك الدولي، تقرير، ١٩٧٩، جدول ١٦ : ٤٠
وتقرير ١٩٨٤، جدول ١٨ : ٢٩١

وان كان يلاحظ أن أرقام المساعدات قد ازدادت في صورتها المطلقة مقومة
بالا سعار الثابتة لعام ١٩٧٧ منذ عام ١٩٦٠ وحتى ١٩٨١ . إذ إزدادت حجم
المساعدات التي تقدمها الدول السابقة مقومة بالبلليون دولار على النحو الذي
يوضحه جدول رقم (١٠) .

جدول رقم (١٠)
حجم معونات التنمية بالبلليون دولار

حجم المساعدات	السنة
١٢,١	١٩٦٠
١٣,١	١٩٦٥
١٢,٧	١٩٧٠
١٥,٢	١٩٧٥
١٤,٧	١٩٧٧
١٧,٥	١٩٨٠
١٨,٤	١٩٨١

المصدر : البنك الدولي ، المصدر السابق

ويلاحظ أن الأرقام المطلقة وفي صورتها النسبية أولا : أن حجم المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة يعد ضئيلا بالمقارنة لمدى حاجة الدول النامية لتحويل التنمية فيها ومدى العجز الذي تعاني منه موازين مدفوعاتها . ثانيا : أن الزيادة التي حدثت في حجم المساعدات منذ عام ١٩٧٧ وحتى ١٩٨١ ، قبيل انفجار أزمة المديونية العالمية ، إنما لا تذكر (٣٧٧ بليون دولار) ، بالنسبة لحجم المديونيات التي حصلت عليها هذه الدول في تلك الاثناء .

ثالثا : يجب التنويه أن كلمة مساعدات أو إعانات ، لا تعنى منح ، إذ ليس كل ما قدمته حصلت عليه الدول النامية تحت هذه المسميات لا يرد ، بل أغلبها قروض تلتزم بردها بالإضافة الى التوائد المترتبة عليها ، ناهيك عن الشروط الأخرى التي عادة تصاحب القروض الحكومية الثنائية . ونظرا : من الملاحظ أن حجم المساعدات الرسمية من دول OECD إنما هي في تدهور مستمر كنسبة مئوية من الناتج القومي لهذه الدول من ٥١٪ عام ١٩٦٠ حتى ٣١٪ في عام ١٩٨٢ وهو عام الأزمة وخامسا ، أن الأرقام والمعدلات النسبية السابقة إنما تقل كثيرا من الرقم الذي اقترحه الأمم المتحدة وهو وجوب أن تبلغ هذه المساعدات ٧٪ من الناتج القومي .

ومما يجب أن نتوه بأن المساعدات التي قدمتها الدول البيرولية أعضاء منظمة الأوبك قد فاقت كنسبة من ناتجها القومي النسبة التي قدمت للدول المتقدمة . وإن كان يلاحظ بشأنها أيضا أنها شهدت ميوتا هي الأخرى . ولقد تطورت على النحو الذي يبرزه الجدول رقم (١١) :

جدول رقم (١١)
تطور المساعدات من دول الأوبك كنسبة من ناتجها
الذمي ١٩٧٥ - ١٩٨٢

السنة	دول الأوبك جميعها نسبة المساعدات %	الدول البترولية العربية نسبة المساعدات %
١٩٧٥	٢,٩٢	٥,٧٣
١٩٧٦	٢,٣٢	٤,٢٣
١٩٧٧	١,٩٦	٣,٩٥
١٩٧٨	٢,٤٧	٤,٦٩
١٩٧٩	١,٨٦	٢,٥٤
١٩٨٠	٢,٢١	٣,٤٤
١٩٨١	١,٩٢	٢,٨٧
١٩٨٢	١,٦٥	٢,٤٢

المصدر: البنك الدولي، تقرير ١٩٨٤، جدول ١٨ : ٢٩١.

أما بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط فالتسبة في واقع الأمر قد فاقت بكثير الأرقام السابقة سواء التي قدمتها الدول المتقدمة أو الدول البترولية أعضاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط بصنف عامة ولقد تطورت مساعدات الدول العربية على النحو الذي يوضحه جدول ١١ العمود ٣.

ولقد كانت التسبة غير عادية بالنسبة لبعض البلدان العربية مثل قطر والتي بلغت بالنسبة لها حوالي ٨١٥ر٨ في عام ١٩٧٥ ، وكذا بالنسبة لدول الامارات العربية المتحدة ، الكويت ، السعودية والعراق .

وان كان يلاحظ أيضا الهبوط التدريجي في نسبة المساعدات التي تقدمها الدول العربية حتى وصلت الى أدنى معدل لها في عام ١٩٨٢ ، لتصل الى أقل من نصف ما كانت عليه في عام ١٩٧٥ ، وربما أحد الأسباب التي تكمن وراء ذلك الهبوط في أسعار البترول منذ أوائل الثمانينات .

سوق الاقراض المصرفي الدولي :

ان من أهم الآليات التي أسهمت في زيادة حجم الديون الخاصة من قبل البنوك سوق العملات الدولية وما لحقها من تطور فلقد شهدت هذه السوق تطورا على نحو سريع ومتزايد خلال عقد السبعينات نتيجة لعوامل كثيرة ، مما أدى الى زيادة عرض النقود Money supply من جانب المصارف التجارية الدولية ، ومن ثم أسهمت في تضاعف حجم القروض بصفه عامه والسيادية بصفه خاصه التي تتقبل عليها حكومات الدول النامية مما كثر ما يسمى بدهم ديون العالم الثالث والتي قاربت التسعمائة مليون دولار تقريبا حتى الاعلان عن الأزمة .

ولقد تطورت تسميات سوق العملات الدولية أو سوق النقد الدولية فاطلق عليها سوق الدولارات الأوربية Euro-dollar market وترجع هذه التسمية الى أن نشأة هذا السوق اعتمدت على الدولار ، ويقصد بالدولار في هذا الخصوص الدولار الأوربي - الذي لا يعدو أن يكون في حقيقته سوى دولارا أمريكيا مودعا في بنوك خارج أرضه - أرض الولايات المتحدة الأمريكية وخارج رقابة السلطات النقدية فيها أيضا . وسمى أوربيا نظرا لأن التعامل به ، يتم في أوربا ويصفه خاصة لندن . كما يمكن أن يكون دولارا أمريكيا مودعا في بنوك اليابان أو بعض دول جنوب شرق آسيا الخ ، وتوجد الى جانب الدولار الأمريكي

عدة عملات أخرى مثل الاسترليني - الأوربي، الفرنك الأوربي والمارك الأوربي وحتى
الين الأوربي (أي العملات التي يتم التعامل فيها خارج حدود أوطانها) و في
الواقع أن كل عملة قابلة للتحويل دوليا يمكن أن تأخذ نفس المكاة. ومع تعدد
العملات التي تم التعامل بواسطتها في السوق العالمية إلا أنها سميت سوق
الدولار - الأوربي نظرا لسيطرة الدولار على عملية التعامل في هذا السوق بالنسبة
للعملات الأخرى لفترة طويلة إذ يمثل بمفرده حوالي ٨٥% من إجمالي الودائع في
هذا السوق سواء البنوك المتعامدة أمريكية أو غير أمريكية

(C.Tugendhat, 1971 : 191)

إلا أننا نميل الى تسميته سوق النقد الدولية
International money Market
أو سوق العملات الدولية
International currency market
بدلا من سوق الدولار الأوربي أو حتى سوق العملات الأوربية
Europe Currency market

وهذا يرجع ما سبق ذكره من تعدد العملات التي تم التعامل بها في السوق وكونها
تخمل جنسيات العديد من الدول، هذا من ناحية ومن ناحية ثانية، الأخذ في
الاعتبار الطرف الآخر في السوق وهو طرف الطلب حيث ينتمى الطالبون للاقتراض
بالعديد من الجنسيات، ويحصلون على القروض في صورة عملات مختلفة، قد لا
تقتصر على الدولار أو على العملة بعينها، أو ان كان الدولار كما ذكرنا سابقا - له
النصيب الأكبر في هذا الصدد.

وأيا كانت التسمية فكلها ذات دلالة واحدة على الأقل في إطار هذا البحث،
حيث يتصرف المقصود الى السوق الخاص الذي تلجأ اليه حكومات الدول النامية
وقطاعاتها الخاصة بالاقتراض أيا كان مكانه وأيا كانت العملات التي تم الاقتراض
في شكلها.

والسوق التقدية الدولية ليس لها هيكل معين، فهي في حقيقتها تتكون من
جزئين: الأول، ويتضمن عملية وضع الودائع قصيرة الأجل من العملات القابلة
للتحويل في البنوك التجارية أو فروعها العاملة خارج أوطانها، وتقوم هذه البنوك
بإقراضها للمقترضين النهائيين.

والثاني؛ ويشمل الصفقات التي تتم بين البنوك ذاتها حيث تقوم البنوك التجارية فيما بينها بدور المقرض والمقرض Lender & borrower وما تسمى inter-bank transactions كما أن السوق النقدية الدولية هي في أحد صورها عبارة عن مجرد شبكة اتصالات تربط بين الأسواق المالية الكبرى. (P. Gabriel, 1986 : 1)

ولقد احتلت لندن The City مكان الصدارة كمركز للسوق نظرا لمركزها المالي لاوروبا تاريخيا ولخبرة بنوكها الطويلة في العمليات الدولية، ومن هنا أتى حرص النوبة الأمريكى والأوروبية على أن تقيم فرع لها في لندن ذاتها، واتخاذها كمركز مالي وتجارى (C. tugendhat, 1971 : 193)

ولقد أسهمت عدة عوامل في نشأة هذا السوق وفي تطوره على النحو الذى وصل اليه معا جعله أحد ملائح التطورات النقدية والمالية الكبرى التى شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية. فلقد بدأ هذا السوق فى الخمسينات على أثر العوامل الآتية: لقد بدأت الخطوة الأولى بالنسبة لهذا السوق منذ عام ١٩٥٧ حينما فرضت الحكومة البريطانية قيودا على استخدام الاسترليني لتمويل التجارة الدولية. ورفضه من البنوك البريطانية فى الاحتفاظ بأعمالها فى الخارج قامت بتلقى الودائع الدولارىة والأكراض فى شكل دولارات ليحل الدولار محل الاسترليني فى أدله الدور السابق مستفيدة من الحرية فى الحركة التى استعملتها من التشريع. ومن لندن بدأ السوق النقدى ينمو ويشتت الى بقاع أخرى كثيرة فى العالم، وفى نهاية السنة التالية لذلك (١٩٥٨) سمحت معظم حكومات البلدان الأوروبية لعملياتها لأن تصبح قابلة للتحويل مرة أخرى بعد الحرب، مما يعنى قابلية تحويلها بالدولار. أو الى بعضها البعض دون مشاكل أو تعقيدات ادارية red tapes

والمواقع ان مرحلة الستينات تمثل مرحلة الانطلاق take off بالنسبة لسوق النقد الدولية، فلقد عكست السوق التطورات والتغيرات فى البيئة الاقتصادية الدولية، ونمو الطلب المتزايد على الموارد المائية وتطور الوسائل التكنولوجية الحديثة. ومن بين اهم التطورات التى شهدتها تلك الفترة إعادة تعمير أوروبا واليابان، النمو السريع والمتزايد فى حركة التجارة الدولية التى أعقبت إتاحة حرية التمويل بين العملات الأوروبية فى نهاية الخمسينات، كما ازدادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالحجم ضخمة عن طريق الشركات العابرة للأقطار TNC. مع متطلباتها التمويلية الضخمة.

وأمام هذه التغيرات - ومن مميزات النظام الرأسمالي سرعة التغير والتبديل
للامانة الظروف الجديدة - رأت البنوك العملاقة أن من مصلحتها تتبع الشركات
العابرة للأقطار في الخارج للمحافظة على علاقتها بها وخشية خسران عملياتها - كما
رأت أهمية الاستمرار في تمويل التجارة الدولية لهذا قام العديد من هذه البنوك
بإنشاء فروع لها في الخارج وأصبح الاتجاه للتوسع في الخارج من أهم مكونات
استراتيجية هذه البنوك - هذا الاتجاه وما تبعه من توجه من توسيع البنوك عملياتها
في الخارج أسفر عن ازدياد في حجم أصول هذه البنوك الخارجية بمعدل ٢٠٪
سنوياً خلال عقد الستينات ، وبلغ معدل النمو ٢٣٪ سنوياً في الجزء الأوربي من
هذه السوق ، ولقد ساعد على ذلك التطور الكبير في وسائل الاتصال الذي مكن من
إدارة التزاماتها وأصوله الأجنبية بسهولة .

أيضاً شهدت الستينات التزايد المستمر في عجز الميزان التجاري في
الولايات المتحدة الأمريكية ، والواقع أن هذا العجز انما يعني أن حجم الدولارات
التي يحوزها غير أمريكيين في الخارج قد ازداد بدرجة كبيرة مما مثل ضغطاً كبيراً
على تلك العملة أصعب قيمتها أمام بعض العملات الحرة الأخرى كما ساعد على
عملية المضاربة ، المهم أن هذه العملية وجدت طريقها الى أسواق الدولار الأوربي
أمام هذا العجز المتزايد اضطرت الادارة الأمريكية لمحاكمته - اتخاذ بعض الإجراءات
بهدف التقليل من حجم العجز . وكانت تهدف تلك الإجراءات الى أن تمنع

curb تدفقات رأس المال الأمريكي الى خارج الولايات المتحدة الأمريكية ولكن
الذي حدث هو العكس حيث بدأت البنوك في الهروب من العمل دولياً من داخل
الولايات المتحدة الى الخارج خاصة لندن من خلال إنشاء فروع لها هناك ومن
خلال استيقاظ أرباحها أيضاً في الخارج . وكذلك حصلت الشركات الأمريكية العاملة
في الدول الأجنبية على معظم تمويلها من خارج الولايات المتحدة بنسبة ٢٥٪
حسب تقديرات ١٩٦٨ سواء أرباح معاد استثمارها أو قروض خارجية في حين
حصلت على ٢٥٪ فقط من تمويلها من داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها

(C. Tugendhat, 1971 : 185 - 190)

ومن أمثلة التواعد التي فرضها المشرع الأمريكي ما يسمى
Interst Equalisation tax

وهو ما أدى الى فرض ضريبة اضافية على الاستثمارات الأمريكية في السندات الأجنبية . أمام هذا الاجراء اضطرت الشركات الأمريكية ذاتها للاستثمار مباشرة في الخارج والاحتفاظ بمائداتها بعيدا عن الولايات المتحدة بهذا في عام ١٩٦٣ ، وفي عام ١٩٦٥ ، تم فرض نوع من القيود الاختيارية على منح الائتمان الأجنبي قصير الأجل من قبل البنوك الأمريكية لغير المقيمين ، هذا في الوقت الذي لم يكن يسرى فيه هذا القيد على فروع البنوك الأمريكية العاملة في الخارج . هذا الاجراء كما قلنا سابقا ، دفع الشركات الأمريكية العاملة في الخارج الى الحصول على حاجتها التمويلية من خارج الولايات المتحدة الأمريكية .

المهم أن هذه القيود وغيرها ادما دفعت البنوك الأمريكية الى الاحتفاظ ببدونها في الخارج بغرض تمويل أنشطتها . أكثر من هذا أنها كانت تستخدم - أحيانا - الردائع الخارجية لتمويل بعض عملياتها في داخل الولايات المتحدة ذاتها (Donaldson, 1988 : 5) . إلا أن هذه الاجراءات بدأت في الاسترخاء بعد عام ١٩٧٤ وفي عام ١٩٨١ حدث إعفاء للبنوك الوطنية من القيود حيث سمح لها بإقامة فروع ومعاينة أنشطة تقوم بالأقراض المصرفي الدولي من داخل الولايات المتحدة ذاتها . وهذا كله دعم وساعد على التوسع في حجم سوق العملات الدولية ولاشك .

يضاف الى ما سبق عامل رئيسي آخر تمثل في أن القيود التي فرضت من قبل البنك القيدالي الأمريكي على الأنشطة المحلية للبنوك الأمريكية والاجراءات التشريعية السابقة أتت الى إضعاف الموقف التنافسي للبنوك الأمريكية وجعل الاقتراض من السوق الأوروبية أرخص في أحيان كثيرة . (Coulbeck, 1984)

ولقد أدى تطور هذا السوق في الخمسينات والستينات الى تقديم خدمات جلية بالنسبة لحائزي الدولارات في خارج الولايات المتحدة واللبن لايفرون الخاضع أو المرور بنظام البنوك الأمريكية فمثلا نجد أن الدول الاشتراكية

استخدمت السوق نظرا لاسباب سياسية ، كما نجد أن الشركات الدولية والتجار وبعض البنوك كانت تحركهم بواطن المصلحة الاقتصادية والمالية والقانونية أيضا . حيث أصبح بوسعهم التعامل بالدولار خارج الولايات المتحدة وأينما ذهبوا ولم يعودوا مجبرين على اتمام ذلك من خلال بلدهم الأم .

ولقد شهد سوق الاقراض الدولي تطورات مثيرة حقا خلال عقد السبعينات . وهذا التطور انما يرجع الى الأحداث والتحولات الاقتصادية التي شهدتها النظام الرأسمالي بصفه عام والنظام النقدي بصفه خاصه . ومن هذه الأحداث ممارسة الدول البترولية حقها في رفع أسعار بترولها ومواردها الطبيعية بما يتفق والارتفاع في أسعار المنتجات الصناعية الغربية .

وهذا الارتفاع في أسعار البترول يوجه خاص أدى الى حصول الدول البترولية المصدرة للنفط على كميات كبيرة من العملات الأجنبية لدرجة لم تستطع اقتصاداتها استيعابها جميعها . هذا الموقف أدى بايجاز الى وجود دول تسمى دول الفائض وهي الدول النامية المنتجة والمصدرة للنفط خاصة تلك أعضاء منظمة الاقطار المصدرة للبترول والمسماء أوبك ، في الوقت الذي كانت توجد فيه دول أخرى تعاني من عجز شديد في موازين مدفوعاتها ومن صعوبات كثيرة ومتعددة تواجه عملية التنمية الاقتصادية فيها وهنا نبادر الى تسجيل أنه ليس التغير في أسعار البترول بالارتفاع هو سبب العجز في هذه الدول ، وانما قد يكون عاملا مساعدا أدى الى زيادة حجم فاتورة الالتزامات النقدية التي تلتزم هذه الدول بدفعها لاستيرادها الطاقة و بصفه خاصه البترول . ويؤيد وجهة النظر هذه أنه توجد من بين أكبر الدول مليونية ، دول منتجة ومصدرة للبترول مثل المكسيك ، نيجيريا ، بيرو ، مصر ، الجزائر ، فنزويلا ، الاكوادور ... الخ .

أيا ما كان الأمر والجدل حول دور البترول في المليونية ، أنه توجد دول حققت فائضا ماليا ونقديا ضخما نتيجة ارتفاع أسعار البترول خلال عقد السبعينات . ولقد وجد جزء كبير من هذا الفائض طريقة الى السوق الدولية للتقد أو العملات . ويرجع هذا كما ذكرنا أيضا أن اقتصادات تلك الدول لم تكن مهيأة لاستيعاب كل الفائض هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لقد كان السوق النقدي والعالمي مهيأ لاستيعاب واستقبال هذه الفوائض والتعامل فيها نظرا لازدياد عدد البنوك العاملة ،

فيه، وتقدم الفنون المصرفية واستحداث الأساليب المتطورة التي تواجه الطلب الذى تزايد هو الآخر من جانب العديد من حكومات البلدان النامية بغرض الاقتراض.

ومن أمثلة صور التطور استحداث الأساليب اللازمة للاقتراض طويل الأجل ومتوسط الأجل للمشروعات وللتحويل ذات الأغراض العامة (أى غير المرتبط أو المخصص لغرض معين) بالحجم المطلوب والضرورى ، مثل الائتمان الممتد أو المتجدد rollover credits ، القروض الجماعية SL المصرفية التعامل بنظام الحزم والمرتبط بضمانات الحكومة ... الخ ، اذ كان يمكن اجراء صفقات كاملة بمحادثات تليفونية وهو ما يعبر عن مدى المرونة التى يتمتع بها العمل فى هذا السوق ، ومن ناحية أخرى يتسم هذا السوق بكبر حجم صفقاته ، اذ أن الحد الأدنى للقروض لا يقل عن نصف مليون دولار فى حين أنه لا حد أقصى لهذه الصفقات . (Tugebhat, 1971, 194)

كما انضم عدد كبير من البنوك الى هذا السوق خلال عقد السبعينات لدرجة أن عددهم يقدر بالمئات ، ومن ثم ازداد المعروض من القروض وازداد الاقتراض المصرفى بحيث كان يدور معدل نموه حوالى ٢١٪ سنوياً تقريباً .

ويضاف الى ذلك ازدياد النشاط الدولى للبنوك القائمة خاصة الكبرى منها سواء كمتلقين لودائع أو مانحين لقروض، ففى الدول ال ٢٤ أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD تضاعف نصيب الأعمال الخارجية لبنوكها خلال الفترة من ٧٠ - ١٩٨١ ، اذ تطبيقاً لذلك نجد أن حجم الودائع الأجنبية قد ارتفع من ١٦٣ إلى ٢٢٣ من الودائع الكلية وازداد حجم القروض الأجنبية من ١٦٢ إلى ٢٢٣ من القروض الكلية وهكذا .

والحقيقة أن هذا السوق قد نما بدرجة كبيرة ايداعاً واقتراضاً الأمر الذى لم تستطع معه السلطات النقدية فى البلدان الصناعية المتقدمة ملاحقته أو وضعه تحت المراقبة . كما أن بعض هذه السلطات خاصة فى لندن حيث يوجد المركز الرئيسى للسوق لم تزد فعل ذلك ، حيث رأت هذه السلطات أنه لا يوجد مبرر أو مانع يمنع أو يحول دون استقطاب ما يعد مصدراً لكسب العملات النقدية فى

سوتها النقدي (Lever & Huhne : 51 - 82).
نمو السوق (D.K. Das, 1986 : 140)

هذا بالإضافة الى أن العمل في هذه السوق يحقق مزايا كثيرة بالنسبة للبنوك العاملة فيه ، إذ تمارس هذه البنوك أعمالها في ظل سوق العملات الدولية بعيدا عن الرقابة الفعالة سواء من جانب الدولة الأم . إذ تعمل خارج حدودها ، أو حتى من جانب الدولة المضيفة إذ تمارس عملها بعملة غير عملتها . ففي هذا السوق لا تخضع البنوك للقواعد المتعلقة بالنسب بين الأصول والالتزامات، مثل القواعد المتعلقة بنسبة الاحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ به ؛ أو غير ذلك من القواعد المنظمة لعمل البنوك والتي تلتزم بها في داخل أوطانها ، أو حتى في البلدان الأخرى إذا كانت تتعامل في عملتها هذا فضلا عن الصرامة في قرض السرية على أعمال البنوك وعدم التدخل في شئونها .

إلا أنه يمكن القول أنه نظرا لعدم خضوع هذه السوق لأي بنك مركزي أو لأي صورة من صور التدخل ، لم تكن توجد إحصاءات دقيقة عن مدى نموه منذ نشأته وحتى عام ١٩٦٤ حيث بدأ بنك التسويات الدولية (Bis) ينشر سلسلة من التقارير عنه نصف سنوية وربع سنوية بمن خلال تقارير البنوك المركزية في بعض البلدان الصناعية . وإن كان يلاحظ على تقارير هذا البنك (Bis) ما يلي : -

اختلاف وتباين الإحصاءات والأرقام التي تصل اليه على المدى القصير التي تحتوية .

ترك بعض الأنشطة التي تمارسها البنوك في السوق خارج إطار هذه الإحصاءات.

تأخر إرسال بعض التقارير لفترات قد تطول لتصل الى سبعة أشهر، أكثر من هذا لم يكن توجد تقسيمات أو تصنيفات في تقارير البنوك المركزية للإحصاءات تتعلق بالديون قصيرة الأجل (أي التي تقل مدتها عن سنة واحدة) والتي لعبت دورا خطيرا في تفاقم الوضع في بعض البلدان المدين كالمكسيك . وهكذا ظل الأمر مجهولا فيما يتصل بأنواع الديون ، الديون العسكرية ، تسهيلات الموردين - تسهيلات المصدرين ، والعملات الأوربية وغيرها حتى أعلن عن الأزمة . هذا كان الوضع الغالب حيث لم تكن سوى قلة من البنوك المركزية في الدول الصناعية تدري ماذا

تعمل بنوكها التجارية في العالم الخارجي .

Only a few central banks had an idea of the overall involvement of the commercial banks in international loans.

ولقد أدى نقص المعلومات على النحو السابق الى أضعاف الرقابة من قبل البنوك المركزية على البنوك التجارية التابعة لها وقتل بعض المحاولات التي تمت في هذا الخصوص. على سبيل المثال ، لقد فشلت محاولة الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض على بنوكها في سوق العملات الدولية أن تحتفظ باحتياطي معين. إذ رفضت البنوك العاملة في هذا السوق ذلك لجهة أن مثل الالتزام يجعلها في موقف تناقص أضعف في مواجهة البنوك التي تنتمي الى جنسيات أخرى وتعمل في نفس السوق ولا تخضع لمثل هذا الالتزام هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى بحجة أن نجاح مثل هذا الإجراء يلزم أن يكون عام التطبيق على كل البنوك العاملة في السوق في كل مراكزه الجغرافية الممتدة والمختلفة .
(Delamaide, 1984 : 40 - 51)

الا أن صندوق النقد الدولي بدأ ينشر احصاءات عن هذا السوق بدءاً من يناير ١٩٨٤ فقط ، في دوريته الشهرية

كما توجد بعض المصادر الأخرى والتي يمكن الاذعان الى معلوماتها مثل

International Financial Statistics

ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . Morgan Guaranty bank of New York
أيما كانت مصادر النشر - مع ملاحظة الاختلاف أحياناً في الأرقام بينها - نجد أنها تتفق في أن الاتجاه العام هو النمو بمعدلات مرتفعة جداً في الحجم الكلي لسوق العملات الدولية حتى عام ١٩٨٢م حيث نما هذا السوق بنسبة ٤٧٪ . OECD

هذا عن الكتلة الأوروبية من السوق وهي ما تسمى

The European Reporting Area

الا أن بنك التسويات الدولية بدءاً من عام ١٩٧٣ بدأ يضيف في تقاريره أصول البنوك بالعملات الأجنبية في مراكز مالية رئيسية خارج أوروبا خاصة في كندا ، اليابان ، الولايات المتحدة الأمريكية ، والقوق الخارجية الرئيسية للبنوك الأمريكية . وهذه الأضانه وذلك الشمول إنما تظهر مدى التضخم الكبير في حجم السوق . فلقد قدر الحجم الكلي لاستخدامات موارد البنوك العاملة في هذا السوق في عام ١٩٨٢ حوالي ٦٩٤٥ مليار دولار . وقدر هذا الرقم ليصل في ١٩٨٤ حوالي ١٦٠٤ و٦٩٤٥ بليوناً من الدولارات .
(Bis, Quarterly report, 1985, Octob,)

ولقد تمثلت أهم مصادر هذا السوق منذ نشأته وخلال تطوره في:

(١) ودائع الشركات الدولية ذات الفائض النقدي والذي حصلت عليه من خلال عملياتها الدولية ، مع ملاحظة أن نسبة لا يستهان بها من هذه الفائضات تولد في دول العالم الثالث التي تعمل فيها هذه الشركات وتهدف الشركات الى الحصول على فائدة على الأموال التي لا تحتاجها في الحال .

(٢) ودائع البنوك المركزية في بعض البلدان التي تراكت لديها فوائض من الدولار نظرا للعجز في الميزان التجاري الأمريكي . وهنا يجب أن نلاحظ أن البنوك المركزية لا تقوم بالاقراض في هذا السوق مباشرة وإنما من خلال تزويد بنوكها الوطنية بالدولارات أو غيره من العملات ثم تقوم الأخيرة بالاقراض في هذا السوق .
(Tugendhat, 1971 : 191)

كما شهدت السبعينات وافتدا من الروافد الفنية التي تغزى سوق الاقراض الدولي . ويتمثل هذا الرافد في زيادة التدفقات النقدية من قبل الدول المنتجة والمصدرة للنفط . كما سبق أن رأينا .

ومن المعروف أن الدول البترولية تودع الجزء الأكبر من ودائعها الخارجية لدى سوق العملات الدولية . فطبقا لتقديرات بنك لندن كان توزيع استثمارات أموال دول الاويك Opec كالتى خلال الفترة ٧٤ - ١٩٧٧م كالتى في صورة نسبة مئوية ، انظر الجدول (١٢)

من هذا الجدول يلاحظ أن سوق العملات الدولية يمثل الجبهة الرئيسية التي تتجه اليها الودائع البترو - دولارية من دول الاويك . وهو ما أتاح لهذا السوق موارد هائلة تستطيع البنوك العاملة فيه استغلالها في الاقراض

جدول رقم (١٢)
التوزيع النسبي للودائع الخارجية لدول الأوك حسب
الجهة المتلقية لها
(١٩٧٧ - ٧٤) (%)

الجهة المتلقية للودائع	النسبة المئوية (%)
١-ودائع لدى سوق العملات الدولية	٣٩,٤
٢-قروض ثنائية	٢٤,٥
٣-استثمارات أخرى	١٥,٣
٤-سندات الحكومات الأمريكية	٩,٤
٥-قروض لمنظمات دولية	٦,١
٦-ودائع لدى البنوك الأمريكية	٤,١
٧-سندات الحكومات البريطانية	١,٢
	١٠٠

Source: The Economist, June, 1978

تضيق ومتوسط الأجل - وعلى ذلك في الأممية القروض الثنائية ويلاحظ أن أغلبها إنما تلعب إلى حكومات الدول النامية التي لها صلات خاصة بحكومات الدول المقرضة ، والتي تلجأ قليلا إلى الاقتراض من سوق الاقتراض الدولي أو سوق العملات الدولية مثل بعض الدول العربية والدول الأفريقية .

وسوق العملات الدولية بالصورة التي قدمتها من حيث إنشاء والحجم والتطور وكيفية العمل فيها قد لعبت دورا كبيرا في اقتراض البلدان النامية المدينة . ويعتبرا البعض - بحق - سببا أساسيا من الأسباب التي أدت إلى إتهامه المتنازع المناسب والملائم لتطور وتفاقم مشكلة الدين الدولية المصرية . وهذا يتضح من أن نمو السوق وتطور قد سارا يد في يد مع نمو وتطور أزمة المدينة العالمية .

(Delamaide, 1984 : 51)

(Lever & Huhne, 1985 : 51 - 52)

وانظر أيضا

ولقد تحقق ذلك من خلال العوامل الآتية :-

أولا : الحرص الشديد من قبل البنوك الدولية العاملة في هذا السوق على اقتراض دول العالم - الثالث بصفه عامه وحكوماتها بصفه خاصه في معظم عقد السبعينات . إذ ترتب على ازدياد حجم السوق واستمرار تدفق الودائع اليه ، أن انتفعت البنوك الى البحث عن منافذ outlets لتوظيفها . كما مثلت المنافسة بينها أيضا عامل ضغط شديد للاقتراض بطرق وأحجام وللدول ربما لم تكن لتقبل عليها من قبل . كما أدى انتشار سوق العملات الدولية في عدة مراكز جغرافية الى تسهيل عملية الاقتراض والاقتراض بالنسبة لأطراف التعامل . فلقد استخدمت البنوك الكبرى في العالم فروعها أو البنوك المرتبطة بها branches & subsidiaries

في نقل الأموال قصيرة الأجل غير

الحدود القومية للدول المختلفة ، ثم استخدمتها بعد ذلك في نقل الأموال قصيرة ومتوسطة الأجل ومعيدا عن الرقابة في أوطانها

وعلى سبيل المثال في آسيا مثلت سنغافورة مركزا ماليا دوليا لدول جنوب شرق آسيا ، ومن ثم أصبح العديد من القروض الدولية لاندونيسيا ، ماليزيا ، تايلاند وحتى المقترضين من استراليا يتم تمويلها من سنغافورة (P. Gabriel, 1986 : 2)

كما انه طبقا لاحصاءات بنك التسويات الدولية BIS ، وجد أن حوالى الثلث الى النصف من عمليات أكبر بنوك العالم تتم فى خارج أوطانها من خلال ما يسمى **off-Shore transactions** ولقد بلغ حجمها فى عام ١٩٧٤ حوالى ١٥ مليارا من الدولارات ، ثم تضخمت لتصل الى ٥٠٠ مليارا عام ١٩٧٩م. هذا على جانب السوق والبنوك .

وفى المقابل نجد أنه فى الوقت الذى كان ينمو فيه سوق العملات الدولية على النحر السابق ، كانت البلدان النامية عاتقة على البدء فى برامج وخطط تنمية طموحه وكانت فى أمس الحاجة الى التمويل . ومن ثم ازداد اعتمادها على التمويل الخارجى . وهنا وأمام شأكة الموارد الرسمية واقتراضها بالعديد من الشروط ، لجأ بعض هذه الدول الى المصادر الخاصة ، خاصة من سوق العملات الدولية .

وهذا يرجع أيضا الى قلة الشروط غير ذات الطبيعة التجارية كما انها كانت تتسم بأنها ترويض ذات افراض عامه ، أى لا يتم ربطها من قبل المقرضين بمشروع معين أو حتى يتدخلون فى كيفية انفاقة . هذه العوامل ولدت الشعور لدى حكومات البلدان النامية بأنهم يستطيعون تحقيق قدرا من النمو الاقتصادى ورفع مستوى معيشة شعوبها دون خلق حالة من التبعية الاقتصادية أو السياسية . ويقدّر أقل من المعاناه على جماهير شعوبهم .

بالإضافة الى العوامل السابقه ، نجد ميكاتزم الاداء فى السوق نفسه قد اصبح على العمل فيه نوع من الشعور بالطمأنينة وانخفاض المخاطر على جانب البنوك بالذات . قيام السوق أدى الى تقليل درجة الخطر Risk التى يمكن للبنك الفرد أن يتعرض لها .

ولقد تحقق ذلك من خلال خلق نوع من التضامن التنافسى بين البنوك بعضها البعض خاصة فيما يتعلق بالترويض ، التى تقدمها لدول العالم الثالث - غير البترولية . وهذا التضامن ، انما نشأ من أنه فى الوقت الذى تتنافس فيه البنوك الدولية فى الوصول الى أسواق البلدان النامية ، نجعلنا تقترض من بعضها البعض على نطاق واسع جدا فى سوق العملات الدولية ، يفرض تحقيق الهدف السابق وهو ما يعرف بالعلاقات البنينية **Inter-bank transactions** كما أنه عند تعرض بنك للخطر يلجأ الى غيره من البنوك العاملة معه فى السوق للاكتراض .

ثانياً: بالإضافة الى هذا العامل شهد سوق العملات الدولية بعض الابتكارات في القنون المصرفية التي شجعت ليس فقط البنوك على تقديم القروض للدول النامية، بل أيضاً شجعت الأخيرة على الاقتراض من هذا السوق. إذ نجد أن هذه الابتكارات والتكتيكات الجديدة Techniques أدت إلى المساهمة في خفض درجة المخاطر بالنسبة للقروض بصفة عامة وبالنسبة للقروض متوسطة وطويلة الأجل بصفة خاصة وهذا النوع هو ما يمثل - بحق - حاجة ومطلب البلدان النامية. وهو ما نعرضه في الآتي:

(١) نشأة ما يسمى بالائتمان المجدد أو المتجدد Rolled - Over Credit
وطبقاً لهذا الأسلوب يتم منح الائتمان لفترة معينة غالباً ما تكون فترة قصيرة، ثم يتم تجديد القرض أو الائتمان ولمدة أخرى عند انتهاء المدة الأولى. ولكن طبقاً لـ
القائدة العائم أو المتغير Floating interest rate
وهذا يعني بعبارة شديدة ان معدل الفائدة يمكن ان يتغير في كل مرة يتم تجديد القرض فيها حسب تغير ظروف وشروط السوق، خاصة ما يتعلق منها بتكلفة القروض البينية أي تلك التي تتم بين البنوك بعضها البعض لفترات قصيرة الأجل كل ثلاثة أو ستة أشهر. وهذا الأسلوب يستطيع البنك ان ينقل الى المقرض المخاطر من خلال تحميله عبء التغيرات التي تحدث في السوق. وهنا يجب أن نضيف ان عملية التجديد أو التمديد هذه إنما تتم عادة بطريقة أوتوماتيكية بالنسبة لفالية الاتفاقات. إلا ان بعض هذه الاتفاقات بالنسبة لبعض هذه الأنواع من الائتمان قد تتضمن انها تمنح مستحقة وواجبة الدفع عند انتهاء مدها في حالة عدم قدرة البنك للحصول على تمويل. وبالطبع مثل هذا الشرط يوقع البلد المدين في مأزق ويجعله في موقف لا يحسد عليه.

كما أننا يمكن أن نضيف ان هذا الفن المصرفي، قد يحقق في جانب منه مطلباً للدول النامية، وهو التجديد التلقائي للقرض بحيث يصبح من النوع طويل الأجل أو متوسط الأجل حسب مدى حاجتها له. وهذا لا شك يجنب البلد المدين البحث عن قرض جديد ومفاوضات جديدة، كما يجنبه البحث عن توفير الأموال اللازمة لسداد القرض الأول، ودخولها سوق الاقتراض من جديد وهكذا. وهذا ولا شك يكلفها اعباء وجهود والتزامات مالية ضخمة.

(٢) لقد شهدت السبعينات انتشار استخدام الفن المصرفي المتمثل في القروض الجماعية Syndicated loans (S.L.) حيث مثلت هذه القروض نسبة كبيرة من القروض التي حصلت عليها البلدان النامية من سوق العملات الدولية خلال عقد السبعينات . ولقد شجع هذا التكتيك كما سنوضح فيما بعد على تشجيع البنوك على تقديم القروض للدول النامية ومن ثم زيادة المعروض فيها والانتفاء الى ما انتهت اليه الأزمة .

(٣) نشوء ما يسمى بالكونسورتيوم بنك . وهو بنك يتكون نتيجة اشتراك عدد من البنوك في تكوينه ، وقد تخصص البنوك من هذا النوع في الاقراض لمنطقة جغرافية معينة ومن ثم قد تنشأ بداية لهذا الغرض ومن هنا يكون هذا النوع من البنوك أكثر الاما وتعمقا ومن ثم تقديرا وادراكا لظروف مثل هذه المنطقة ، مما يؤدي الى تقليل مخاطر الاقراض الفردي :

(S. Griffith - Jones, 1980 : 206 _ 210)

ولقد أدت التطورات السابقة بالإضافة الى العوامل التي سبق ذكرها في هذا الفصل الأول . الى ازدياد المرونة بدرجة كبيرة جدا في هذا السوق وتضخم الأموال لديه . مما أدى بالبنوك العاملة فيه الى أن تبحث عن سوق لها . ومن هذا السوق حصلت الكثير من الدول النامية على قروضها وهذا هو السوق التي أقرضت منه البنوك الأمريكية والأوروبية واليابانية كثيرا من قروضها لدول العالم الثالث ، بقروض وصفها Delamaide بالقروض العائمة Floating loans أي القروض العائمة على وجهها تبحث عن مستقر لها وانتهى المقام بمعظمها في سوق البلدان النامية لاعتبارات عديدة سبق ذكر بعضها خلال الفصول السابقة وسيذكر البعض الآخر في الفصل القادم . وهنا يقول الكاتب نفسه معلقا على دور سوق العملات الدولية في هذا الخصوص .

"The Euromarket provided the loan techniques, the institutions,
and the freedom of recycling in world of floating currencies"
(Delamaide, 1984:40)

ولقد كان بنك The bank of London & South Americo رئيسه Sir George Balfont أول بنك يقرض دولارات أجنبية ، كما كانت ساحل العاج أول دولة نامية تقترض قريبا من هذا السوق في عام ١٩٦٨ ، قرضا قيمته ١٠ ملايين دولار .
(M. Long & F. Venerosa, 1986 : 296 - 297)

ثم بعد ذلك ومنذ أوائل السبعينات أصبحت الدول النامية مثل البرازيل والمكسيك وغيرهما من المقترضين الأساسيين من سوق العملات الدولية. أصبح لما يسمى بالقروض السيادية Sovereign loans ، ولقد قدر D' Artisa أن الدول النامية - غير البترولية قد استطاعت النفاذ الى هذه السوق واقتربت منه بمعدلات متزايدة ، ثم تصاعد نصيبها في القروض الاجمالية التي يعطيها هذا السوق من 2٠٣ عام ١٩٧٠ الى 2٥٤ في عام ١٩٧٧ واستمرت في التزايد حتى أوائل الثمانينات كما أشرنا سابقا . ولقد أثر ذلك ولا شك على هيكل قروض أو ديون العالم الثالث - غير البترولي حيث أصبحت نسبة كبيرة من قروض البلدان النامية تتم بشروط السوق ومصادر خاصة وهو ما يعرف باسم (Griffith - Jones, 1980 : 206 - 208)

اذ كما يوضح جدول رقم (١٣) استمر حجم القروض الدول النامية من سوق العملات الدولية في تزايد مستمر ، خاصة منذ عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٩ . ولكنه شهد بعض الانخفاض في ١٩٨٠ ثم ارتفع مرة أخرى في عامي ٨١ ، ١٩٨٢ ، ثم بدأ في الهبوط بعد ذلك . وإن كان بسبب الاعلان عن الأزمة والاحطار التي أدركتها البنوك بعد وقوعها . ويمرر الارتفاع للسير في الاقتراض من هذا السوق الى أنه بعد أن كان عدد قليل من الدول النامية يعرف الطريق الى سوق العملات الدولية ازداد عددها مع مرور الوقت - ونظرا لهبوط المساعدات الرسمية والتشدد في شروطها وغير ذلك من الاسباب السابق ذكرها - حتى بلغ حوالي ٥٨ دولة في نهاية يونيو ١٩٨٢ ، أي بشهرين قبل الاعلان عن ميلاد الأزمة واستمر السوق في تقديم الائتمان لبعض الدول المدينة تحت ضغوط عديده ولكن بكميات متناقصة .

جدول رقم (١٣)
حجم الائتمان المصرفي من سوق العملات الدولية للبلدان النامية

النسبة المئوية للتغير	الكمية	السنة
—	١٤٧٥	١٩٧١
٦٧,٨	٢٤٧٥	١٩٧٢
١٩٤,٤	٧٢٥٧	١٩٧٣
١٣,٢	٨١٤٢	١٩٧٤
٣٧,١	١١١٦٢	١٩٧٥
٣٤,٥	١٥٠١٧	١٩٧٦
٣٩,٧	٢٠٩٧٦	١٩٧٧
٧٧,٨	٣٧٣٠٠	١٩٧٨
٢٨,٦	٤٧٩٦٤	١٩٧٩
٢٦,٩	٣٥٠٥٤	١٩٨٠
٢٩,١	٤٥٢٣٩	١٩٨١
٨,٨	٤١٢٤٦	١٩٨٢
٢,٤	٣٢٨٨٣	١٩٨٣

World Financial Market
Morgan Guranty Trust Co., Variou isran
Das, 1986 : 142, table 5,1

المصدر
مذكورة في

ويلاحظ أن البنوك العاملة في هذا السوق ، والتي تعد الاداة الرئيسية فيه ، خاصة البنوك الدولية العملاقة التي تستطيع أن تعارض تأثيرا قويا عليه بسبب ضخامة حجمها وقدرتها الفائقة على جلب الودائع وقدرتها التسويقية الرفيعة المستوى ، إنما تعارض نشاطها على أساس الحالة العامة للسوق ، في وقت معين لا حسب كيفية الأداء في الدولة المقترضة ، وعلى هذا بقي الوقت الذي يمر فيه السوق بدرجة سيولة مرتفعة لسبب أو لآخر ، يأتي معيار الجدارة الائتمانية **Creditworthiness** في مؤخرة الاعتبارات أو محددات الافتراض الأقل أهمية **Less important** وعلى العكس في أثناء فترة الهبوط في السيولة في السوق تميل البنوك إلى التمييز بين المقترضين ومن ثم تولي معيار الجدارة الائتمانية اهتماما أكبر. (Griffith-Loans, 1980 : 210)

وتطبيقا لمعيار الجدارة الائتمانية نجد أن حسب بيانات **Institutional & investor** سبتمبر سنة ١٩٨٢ تحتل الدول الأفريقية القاع من حيث مدى جدارتها الائتمانية . فمن بين ١٠٧ دولة ، وجد أن ساحل العاج تحتل رقم ٦١ ، الجابون ال ٦٦ ، الكاميرون ٦٨ . ومن بين الدول التي يتراوح ترتيبها بين ٩٥ - ١٠٧ ، كان ٨ دول منها من أفريقيا لوحدها . وتأسيسا على ذلك نجد أن نصيب الدول الأفريقية من الائتمان الممنوح من سوق العملات الدولية يبلغ ٨٣ فقط ، وتعد زائير من أكثر الدول الأفريقية جنوب الصحراء اقتراضا من المصادر الخاصة سواء أكانت مضمونة ٢١١ أو غير مضمونة ٢٧٥٨ ، والباقي تحصل عليه من صندوق النقد الدولي من البنك (T.M. Callaghy, 1984 : 62-63)

القروض الجماعية

(Syndicated loans)

ومن العوامل الرئيسية التي ضخمت الأفراف والتوسع في الافتراض لحكومات وهيئات دول العالم الثالث ، ومن ثم ساهمت في بناء هرم الديون الابتكارات المستمرة في فنون الصناعة المصرفية . ومن بين أهم هذه التجديدات ما يسمى بالقروض الجماعية أو المجمعة . (Syndicated loans)

ويمكن جوهر هذا الفن المصرفي الجديد في أنها عملية مشاركة جماعية حيث يقوم بنك واحد يسمى البنك الرائد "Lead-bank" أو "Lead-manager" بالتعهد أو الارتباط المباشر مع المقترض على حجم وشروط كل الأمور المتعلقة ، بالقرض المطلوب ثم يقوم البنك الرائد بدعوة عدد من البنوك الأخرى للاشتراك في تمويله ويوزع عليهم مذكرة تشمل المعلومات المختلفة عن القرض والمقترض وتطروقه

وبإضافة أن البنك الرائد قد يقتصر دوره على الأعداد للقروض وإجراء
المفاوضات بشأنه ، وذلك بمقابل الحصول على بعض الرسوم و التي تسمى نفقات ترتيب
القروض arrangement fees . وبإضافة هنا أن البنوك التي
تسمى بنوك الأعمال Merchant Banks ذات الموارد المحدودة تلمب
أساسا هذا الدور فقط (دور الأعداد والترتيب للقروض) لأن مواردها المالية
محددة ومن ثم لا تستطيع الاشتراك المالي في القروض

وفي أغلب الاحوال يساهم البنك الذي يلعب دور البنك الرائد في تمويل
القروض ذاته . حيث يساهم في تمويل جزء منه شانه شأن أى بنك آخر من البنوك
المساهمة في القرض . وفي هذا يلعب البنك دورين فهو كبنك رائد يتولى الترتيب
والأعداد للقروض ودور كممول لجزء منه ، وبإضافة أن هذا الدور المزدوج عادة أو
غالباً تقوم به البنوك التجارية Commercial Banks . وهنا
يجب أن تسجل أن البنوك التجارية تفضل بنوك الأعمال إذ أنها عند الضرورة
تستطيع أن تلعب من مواردها المالية ما يكمل النقص في القرض ليخرج بالحجم
والشروط المتفق عليها مع المقترض . ويذكر أن Bankers Trust Company
قامت بأول قرض جماعي في السوق النقدية الدولية عام ١٩٦٨
(P. Wellons 1987:177)

والبنك الذي يلعب الدور الرائد على النحو السابق ، يجب أن تتوفر فيه عدة
شروط هامة مثل ، توافر المهارات المصرفية الرفيعة المستوى التي تمكنه من
الترتيب وإجراء المفاوضات اللازمة لمثل ذلك . كما يلزم توافر الخبرة له بالدول
المقترضة ومعرفته بظروفها الاقتصادية وقدراتها المالية . أن يكون البنك على علاقة
بالحكومات المقترضة ، وعلاقة بالبنوك الأخرى التي عادة ما يدعمونها للاشتراك في
القرض الجماعي . وأيضاً أثبت الواقع العملي أن علاقة البنك بالحكومة الأم يلعب
دورا هاما في حصوله على فرصة إدارة الصفقات المصرفية مع الخارج . كما يلزم أن
يكون البنك الرائد ذو سمعة طيبة good reputation
Imaginative Capability وقادرة على التجديد والابتكار

وقادر على التفريق بين المدينين أو طالبي الاقتراض حيث يفرق بين المدين ذو
الجدارة الائتمانية المرتفعة بوالمدين أو طالب الاقتراض الذي يتم بالأعصار وعلم
القدرة على الوفاء ، أو ذو السمعة السيئة في الأسواق العالمية كما يلزم أن يكون
البنك قادراً على وضع الشروط أو الضمانات Covenants المناسبة
للمقترض وأن يعمل بشرف وأمانه (P. Wellons, 1987 : 173-175)

والبنك الرائد - كما ذكرنا - سابقا يتقاضى أتعابا في مقابل الاعداد والترتيب للقرض، وكان البنك الرائد يأخذ العمولة أو الأتعاب لذاته في بداية الأمر ، ثم بدأ بعد ذلك يوزعها على نفسه وعلى البنوك التي ساهمت في القرض حسب مدى مساهمة كل بنك فيه . حيث أن التصرف الأول من قبل البنك الرائد أدى الى احجام وانسحاب الكثير من الاشتراك في القروض الجماعية. هذا الوضع أدى الى اجبار البنوك الرائدة على أن تشترك البنوك الصغيرة في الرسوم من أجل أن تجلب Woo عدد كاف من البنوك. لمنع الائتمان المشترك

(The Economist, March, 22, 1980)

ويلاحظ أنه أثناء حياة القرض، قد يشمل تكتيك القروض الجماعية المصرفية لتمام البنك الرائد أو بنكا غير بدور الوكيل عن البنوك الأخرى ويسمى في هذا الحالة agent bank . ويقوم البنك الوكيل بدور هام يتمثل الهدف منه في جمع ومتابعة والعمل على استمرارية قيام المقترضين بخدمة الدين من اعادة اصله بالإضافة الى التوائد المستحقة على القروض. ويؤدي هذا الدور من خلال :-
أ- التأكد من أن الشروط السابقة والمتفق عليها وقت توقيع العقد قد نفذت .
ب - القيام بتحصيل وجمع أنصبة المشتركين في القرض ورفعه للمقترض .
ج - حساب وجمع الفائدة بالمعدلات التي تمت الموافقة عليها وتوزيعها على المساهمين في القرض كل بقدر حصته فيه
د - التأكد من مراعاة النصوص المتعلقة بالضمان ومن مدى ملامتها لما يستجد من ظروف . وقد يطلب الوكيل ضمانات اضافية (T.H. Donaldson, 1988:70-75)

هـ - كما أنه في حالة وجود مشاكل متعلقة بالضمان يقوم البنك الوكيل بدور هام يتمثل في محاولة التنسيق والرد الجماعي على هذه المشاكل .

ولقد قادت عملية الاقراض المصرفي الجماعي مجموعة من المصارف يتراوح عددها بين ٢٥ - ٢٨ مصرفا تجاريا عملاقا ، يطلق عليها مصارف الصف الأول ، ومقرها جميعا البلدان الصناعية ، بل خمسون فقط منها هي : الولايات المتحدة ، اليابان ، ألمانيا الغربية ، إنجلترا ، وفرنسا . ثم انضم اليها من خلال هذه العملية حوالي ثلاثة آلاف بنك تسمى بنوك الصف الثاني ، وهذا النوع الأخير يشمل مصارف صغيرة وإقليمية من بلدان صناعية أخرى وكذا من بعض البلدان النامية .

والقائمة التالية تشمل البنوك الكبرى التي قادت عملية القروض الجماعية خلال الفترة من ٧٣ - ١٩٨٢ وهي مقسمة حسب الجنسية:

أ - البنوك الأمريكية:

- | | |
|-------------------------|-----------------------|
| ١ - بنك أوف أمريكا | ٦ - كيمبكل بنك كورب |
| ٢ - سيتي كورب | ٧ - بنكروز تروست كورب |
| ٣ - تشيز مانهاتن كورب | ٨ - كوتنتنال ايلونى |
| ٤ - مانيو فاكشرز مانوفر | ٩ - فيرست شيكاغو كورب |
| ٥ - ج ب مورجان كورب | |

ب - البنوك اليابانية:

- | | |
|------------------------------|-------------------|
| ١ - بنك طويكو | ٤ - سوميتومو بنك |
| ٢ - البنك الصناعاتى اليابانى | ٥ - ميتسوبيشى بنك |
| ٣ - فويجى بنك | ٦ - ساوازا بنك |
| ٧ - دانيشى كانجيو | |

ج - البنوك البريطانية :

- | | |
|---------------------------|------------------------------|
| ١ - باركليز بنك | ٣ - ناشيونال ويست مينستر بنك |
| ٢ - لويدز بنك | ٤ - ميدلاند بنك |
| ٥ - متاندود آند شارتر بنك | |

د - البنك الفرنسية:

- | | |
|---------------------------|------------------|
| ١ - البنك الاملى الفرنسى | ٣ - موسيتى جنرال |
| ٢ - بنك الائتمان ليونائسى | ٤ - بنك باريساس |
| هـ - البنوك الألمانية: | |
| ١ - جتشي بنك | ٢ - درسرز بنك |
| ٣ - كوميرز بنك | |

وتكشف لنا القائمة السابقة أن البنوك الأمريكية لها نصيب الأسد في الاضطلاع
ببنية القروض الجماعية ثم تليها البنوك اليابانية فالبريطانية، فالفرنسية ثم
الالمانية الغربية، من حيث العدد. وهنا يجب أن نلفت الانتظار الى أن البنوك
اليابانية دخلت هذا المجال في نهاية السبعينات وايضا البنوك الاوروبية الأخرى
كما يلاحظ أيضا أن البنوك الموجودة في القائمة السابقة تأتي على رأس أكبر
البنوك في العالم كما تكشف عن ذلك القائمة التي أعدتها الفورشن في عديدها في
يونيو واغسطس من عام ١٩٨٣ م

كما أن تركز سوق الاقراض الجماعي في ٢٧ بنكاً من بين آلاف البنوك
التي توجد في دول العالم الصنامي يوضح - دون شك - طبيعة سوق الاقراض
المصرفي وكيف أنه سوق تسوده المنافسة الاحتكارية هذا رغم ضخامة اعداد البنوك
التي تشارك في الاقراض المصرفي من خلاله.

والواقع أن هذا الفن المصرفي قد أدى الى تشجيع أكبر عدد من البنوك في
الاقراض لدول العالم الثالث. وهذا يمكن أن يعزى من الناحية الأولى. الى أن هذا
التكنيك يؤدي الى توزيع القروض على عدة بنوك لتشارك فيه وليس بنكا واحدا،
ومن ثم يؤدي الى توزيع المخاطر التي تحيط بالقرض على البنوك المشاركة. وهنا
تقبل البنوك على المشاركة. لأنها ترى أن مدى تأثيرها بتوقف دولي ما عن السداد
أو تأخرها سيكون محدودا الى حد بعيد، بالنظر فيما لو كانت تشطّل بتعبير
القرض بصورة فردية. ومن ناحية أخرى. لقد أفسح هذا التكنيك الطريق أمام البنوك
الصغيرة لأن مشترك في الاقراض الدولي، رغم ضآلة خبرتها في هذا المجال، وأيضا
رقم علم كفاية مواضعها المالية والاضطلاع بالقروض بصورة منفردة.

وبهذا أتاح التكنيك المشار اليه للبنوك الصغيرة النفاذ الى السوق العالمي
للاقراض في وقت لم يكن يمكن لها انفاذ اليه بمفردها إذ كانت تهدف البنوك
الصغيرة الى المشاركة في كمكة العائد من الاقراض لدول العالم الثالث.

وللعوامل السابقة وغيرها ونجد أن عدد البنوك التي ساهمت في الاقراض
الجماعي للدول النامية قد تضخم كثيرا ولكن من خلال التكنيك الأسبق - إذ
على سبيل المثال بلغ عدد البنوك الدائنة للمكسيك ١٤٠٠ بنك، والبرازيل
١٠٠٠ بنك وهكذا إذا كان من الواجب أن نسجل عددا أصغر من ذلك بكثير هو
الذي كان يشغله الجزء الأكبر من القروض لهذه الدول:

(W. Cline, 1975 : 75)

وهذا العدد الكبير يكشف - في جانب منه - التسابق المحموم بين البنوك لأقراض دول العالم - الثالث - ولقد ترتب على ذلك أن تضخم حجم أعمال القروض المصرفية الجماعية، بحيث أصبح هناك ما يشبه الائتلاف الضمني لتبادل الدعوات بين البنوك للاشتراك في مثل هذه القروض. وبالتالي أصبحت الدعوة الروتينية تدور حول بكم سوف تشترك في القرض المخصص لـ... (اسم الدولة) .

How much are you for

وقد تكون الاجابة مطلوبة خلال مدة محدودة قد تصل الى عدة أيام، كما قد تقل الى ٢٤ ساعة في بعض الاحيان . وهنا نجد أن المعايير التي سادت خلال معقم عقد السبعينيات من جانب البنوك عند تقرير الاشتراك من عدمه هي ، حجم القروض المتاحة أمام المصدرين المحليين للتصدير للبلد المقترض أو للمشروع المزمع انشاؤه ، العلاقة بالحكومة المعنية ، مدى وكيفية العلاقة بين البنوك ذاتها ، أي كلها معايير تدور على جانب العرض والعوامل المؤثرة فيها . كما أنها معايير تدور - كما رأينا - بعيدا عن المعايير المصرفية السليمة المتعلقة بسلامة الاقراض وضماناته.

لهذا نجد أن Delamaide يصف قرارات الاشتراك السابقة بالتسرع إذ لم تدرس دراسة جيدة لكثرتها من ناحية، ولقوة دوافع الاشتراك من ناحية أخرى، فالواقع أنه على جانب البنوك الصغيرة التي تشترك نجد أنها كانت تعتمد على المذكرة المختصرة التي يجربها قسم البحوث في البنك والتي يبينها على الدراسة التي أجراها البنك الرائد.

فما يكاد يظهر البنك الأخير ميله الإيجابي وتفضيله لقرض معين حتى تتلغص، وراه البنوك الأخرى بالسير في نفس الاتجاه. ويؤكد ذلك أنه قد أظهرت دراسة أجرتها مجموعة الثلاثين وهي مجموعة اقتصادية مستقلة تضم نخبة من خبراء الاقتصاد - أن حوالي ٢٣٦ من البنوك الصغيرة، رأت أنه من المناسب الاعتماد

على دراسة تقدير المخاطر Risk appraisal التي يجريها البنك الرائد، لذا أدى هذا الوضع الى أن تسلك البنوك في تصرفها، واندفاعها نحو الاشتراك في الاقتراض الدولي خلال عقد السبعينات سلوكا شبيها البعض يأنه أشبه بسلوك القطيع في سيرهم الأعمى خلف الرائد أو القائد.

"Coulbeck, 1984 : 546 & P. Nunnenkamp, 1985 : 566"

فالواقع أن دافع البنوك لاقليمية والصغرى للاشتراك في مثل هذا النوع من الاقتراض، كان قويا لدرجة أنه أصابها بقصر النظر ومن ثم أصبحت غير قادرة على رؤية الكثير من المخاطر التي تخص بقراياها هذا

"Although many regional banks were of these limitations, .. The strength of the lending impulse induced myopia in many.
(C.A. Bogdanowicz - Bindert, 1984 : 7)"

فبالنسبة للبنوك الصغرى نجد ان هذا التكتيك قد شجعها على المصاغة خاصة في القروض قصيرة الأجل، لدرجة أنها مثلت المصدر لحوالي خمس القروض المصرفية الأمريكية تجاه البلدان النامية وبالتالي ازدهرت درجة انكشافها في هذه البلدان. إذ في يونيو من عام ١٩٨٢ وطبقا لتقديرات بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وصلت درجة الانكشاف بالنسبة للبنوك الأمريكية التي تحتل المرتبة من ١٠ - ٢٥ حوالي ٢٨١ في ثلاثة دول فقط وهي الايجنتين، المكسيك والبرازيل (Léver & Huhne, 1985 : 216 - 217)

كما ذكرت مجلة التايم الأمريكية بعض الأمثلة على اندفاع البنوك الأمريكية الاقليمية والصغرى خاصة تلك الموجودة في الولايات الجنوبية الغربية، إذ بلغت قروض بنك The valley National Bank of Arizona حوالي ٢٦٠ من رأس ماله و Texas Commerce Bank في هيوستن حوالي ٢٣٦ من رأس ماله، وذلك في عدد محدود من الدول فقط.

(Time, January, 1983 : 4)

والاقتراض المصرفي أو الجماعي، اتسم ايضا بعدة ميزات - في نظر البعض جعلته محل ترجيح ليس فقط من قبل البنوك بل ايضا من قبل حكومات الدول المدينة (القروض السيادية).

من بين هذه المزايا كبر حجم هذا النوع من القروض (السيادية)، الأمر الذي كان يصعب معه على بنك بمفرده ان يديره من موارده الخاصة أو على الأقل كانت نسبة تعرضه للخطر exposure ستكون كبيرة جدا لو اقدم على ذلك.

ولذا كان من الملائم والمناسب للبنك الراشد أو الكبير ان يسعى لاشراك عدد آخر من البنوك - المتعطشة للاقراض - الاخرى معه هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية يتميز الاقراض المصضرفى، انه فى ظله قد يمكن تمديد أجل الدين لفترة متوسطة الاجل وهو ما يسمى: Medium-term syndicated loans
لمدد قد تصب الى ٧، ١٠، ١٢ سنة، وهذا فى نفس الوقت الذى يجعل فيه معدل المخاطره منخفضا.

وهذا يمكن ان يتم من خلال مد أجل القرض كل ستة أشهر، وذلك لاختد التغيرات فى سعر الفائدة فى السوق فى الاعتبار عند تمديد أجل القرض.
(Delamaide, 1984 : 41)

وهذا التمديد قد يكون مفيدا للدول المقرضة إذ يجنبها مشقة الدخول الى السوق طالبة الاقتراض مرة أخرى ويجنبها المداود فى الفترة القصيرة. وان كان هذا لا يعنى فى نفس الوقت اعفاما من أية التزامات، بل يجعل هذه الالتزامات تتراكم عليها لدرجة ربما ينوء كاملها عن حملها مما يضطرها الى التوقف عن دفعها فى المستقبل.

ومن ناحية ثالثة، كبر حجم القروض الجماعية؛ قد يعنى حصول الدولة المقرضة على ما تحتاجه أو على معظم ما تحتاجه دفعة واحدة بدلا من الحصول عليه فى شكل عدة قروض من عدة مصادر مما يستلزم مضاعفة الجهد والوقت وتعدد الشروط.

اذ فى ظل القروض الجماعية، يقوم المقرض بتقديم المعلومات المتعلقة بمدى حاجته الى القرض اللازم والمطلوب مرة واحدة، وكذا المعلومات المتعلقة بمركزه المالى، يدفع الرسوم fees مرة واحدة، ويصدق اتفاقا واحدا ويوفر نفقات

الاجتماعات والسفر وأجر الخبير أو الخبراء الذين قد يديرون هذه العمليات نيابة عنه، إذ قد تلجأ بعض الدول الى بنوك الاعمال لتستشيرها ولتقدم لها العون الفني.. الخ. وهكذا كله بالطبع يكلفها غالبا.

(Donaldson, 1988 : 70 - 71)

الا أنه على الجانب الآخر، أخذ البعض الآخر على القروض الجماعية أنها تخفى على بعض السليبيات، مما قد ينعكس على البلدان ائتمانية المعدية. من بين أهم هذه السليبيات أنها قد تؤدي الى نشوء أو خلق منازعات أو خلافات بين المصارف المشتركة في القرض خاصة بين المصارف الصغيرة أو الاقليمية، والمصارف الكبرى وعلى وجه الخصوص البنك الرائد. وتتشأ هذه المشاكل في مناسبات عديدة على سبيل المثال، حينما يتعثر المقرض في سداد لفترة من الزمن، في مثل هذا الموقف، نجد أن كل بنك، خاصة الصغرى يحاول أن يتخلص منها بالمطالبة بسداد حصته في القرض أو قيامه ببيعها لغيره من البنوك أو بيعها

في السوق الثانوية Secondary market. وهذا النوع من المشاكل لا شك أنه ينعكس على سمعة البلد المدين في السوق العالمية ويجعل البنوك الأخرى أو جهات الاقراض الأخرى تعرض عن القراض، بما قد يتسبب في تشديد الضائقة المالية التي يمر بها، كما قد يدفع البنوك الكبرى لأن تجد نفسها مضطرة لأن تحل محل البنوك الصغرى وتلغف مبالغ إضافية. والبنوك الكبرى إنما قد تفضل أن تفعل ذلك عن أن تعلن أن الدولة المدينة في حالة توقف عن دفع دينها لأنها ستكون الخاسر الأكبر في هذه الحالة. ومثل هذا المسلك، إنما يؤدي في نهاية الأمر إلى أن يزيد من درجة تعرضها في البلد المدين رقما عن إرادتها

(Lever & Hu hne, 1985 : 32 - 33)

(Park. Y & Zwick, 1985 : 19)

وانظر أيضا..

كما يجب التنويه الى أن القروض الجماعية لا تخلو من تكميد الدول المقترضة ببعض الالتزامات الاضافية التي تزيد عن اعبائها ومن درجة اوماقها. إذ تدفع البلدان المقترضة رسما. أو رسوما مرتفعة في سبيل الحصول على هذا النوع من القروض. أكثر من هذا، ان هذا الرسم يتم دفعه مرة واحدة عند التوقيع على عقد صفقة القرض. ويلاحظ من الناحية العملية أنه يتم خصم مبلغ رسم القرض من

حجمه عند منح للمقترض. وبالنسبة للقروض التي تمر بطروف صعبة نسبيا قد يطلب البنك الرائد من المقترض دفع الرسم بدلا من خصمه - كما سترى تفصيلا في الفصل القادم بخصوص تكلفة القروض.

ولقد أدى تكتيك القروض الجماعية على ضوء التحليل السابق الى تضخم ليس فقط عدد البنوك التي اشتركت - ولو بأصص متفاوتة - في اقراض الدول النامية، بل والى - وهذا منطقي - زيادة المعروض من القروض لهذه الدول، حيث أصبحت عملية الاقراض سهلة وقليلة المخاطر من جهة البنوك وكذا ايضا من وجهة نظر بعض البلدان النامية.

ولذا نجد بعض الكتاب مثل Boglan وغيرهم يزعمون ان القناة الرئيسية للانزلاق في الاقراض المصرفي من جانب البنوك التجارية تمثلت في تكتيك الاقراض المصرفي الجماعي. اذ أن مثلا هذا الفن الذي انتشر استخدامه خلال النصف الثاني من السبعينات كان القناة التي انتقل خلالها حوالي ثلثا الزيادة في القروض المصرفية وخاصة القروض المتوسطة والطويل الأجل. فاذا ما تمت إضافة الديون قصيرة الأجل التي صارت تستخدم في اوائل الثمانينات لخدمة غيرها من الديون اساسا لارتفعت النسبة اكثر من ذلك بكثير، هذا مع ملاحظة انه خلال تلك الاثناء لم يعد تمديد هذا النوع من القروض يتم اوتوماتيكيا كما كان الحال من قبل (Boglan, 1984 : 71 & Bird, 1985 : 183) (1)

كما يرى وليام كلاين، ان معظم القروض التي حصلت عليها البرازيل والمكسيك والأرجنتين خلال فترة السبعينات، تنتمي الى هذا النوع من القروض.

(W. Cline, 1985 : 75)

(١) لمزيد من التفصيل انظر:

R.O'Brien, Private Banking Lending to Developing Countries
world staff Papers No. 482, Augst, 1981.

وإقْد ذكر ريتشارد أوبريان في ١٩٨٦ أن حجم القروض الجماعية خلال الفترة من ٧٦ - ١٩٨٠ قد تضاعفت حوالي خمسة أضعافا ما كان عليه خلال الفترة ٧٦ - ١٩٧٥ م.
(R. O. Brien, 1981)

كما نجد أن مصر لجأت إلى هذا النوع من القروض، مثال ذلك القرض الذى تولى بنك تشيز مانهاتن إ-ا-رته بمقدار ٢٠٠ مليون دولار لحساب (البنك المركزى المصرى) وهنا وجه البنك الرائد دعوته إلى ١٣ بنكاً آخر للمساهمة فى القرض وكانت البنوك التى وافقت على المساهمة فيه هى: البنك الإفريقى الدولى، بنك طوكيو، بنك باريس، بنك باربيس، بنك باريس الدولى، كريدت بنك، كريدت ليونيز، البنك العربى الأوروبى، ناشيونال، بنك أوف بوسطن، ستاندر شارتز بنك وسويتسو بنك (الاهرام الاقتصادى / عدد (٧٠٤) ١٢ يوليو سنة ١٩٨٢ : ١٤).

ولقد أسهمت العوامل السابقة ولا شك فى تطور دور البنوك التجارية فى الاقراض الدولى. فى السنوات الاولى التى أعقبت الحرب العالمية الثانية كان الملاحظ أن البنوك تركز نشاطها على أسواقها الوطنية وهى فى ذلك انما كانت متأثرة بالانحياز الذى حدث خلال فترة الكساد العظيم والذى شهد توتقفاً فعلياً عن دفع الديون من جانب الكبير من الدول. كما أنه حينما بدأت تتوسع فى نشاطها كان جل هذا النشاط يدور حول تمويل التجارة والقيام ببعض عمليات الصرف الأجنبى. إلا أنه مع ظهور جيل جديد من الصيرفة وشهد النظام الاقتصادى الدولى وصفة خاصة نظام النقد الدولى، العديد من التحولات ليس فى الدرجة وإنما فى طبيعته بالإضافة إلى العوامل السابق ذكرها مجتمعهم، حدث تطور تاريخى فى دور البنوك حيث أصبحت تقدم على تمويل المشروعات الكبيرة الحجم وتمويل العجز فى موازين مدفوعات الكثير من دول العالم الثالث. وبذا أصبح معدل النمو فى الصيرفة الدولية International Banking يتفوق بكثير النمو فى التجارة الدولية أو الانتاج الدولى منذ منتصف الستينات حتى منتصف الثمانينات. إلا أن الفترة الأكثر ازدهاراً للصيرفة من قبل البنوك الدولية النشاط خاصة ما يتعلق منها باقراض دول العالم الثالث كانت من منتصف السبعينات حتى أوائل الثمانينات.
R. C. Bryant, 1986

ومع تطور دور البنوك في علاقاتها مع بعض الدول النامية نجد ان قروضها أصبحت تمثل عملية دائمة خلال الفترة المشار إليها كما أنها أصبحت أقوى الروافد في تمويل المعجز في موازين مدفوعات هذه البلدان. ويتضح هذا الدور من خلال الزيادة السريعة في معدل نمو قروضها - كما كشفت عن ذلك مجلة الايكونوميست البريطانية حيث ذكرت ان المعدل المشار إليه بلغ ٢٣٤ سنوياً خلال الفترة من ٧٤ - ١٩٧٩ ثم معدل يتراوح بين ٢٩,٥ - ٢٣٠ خلال الفترة من ٨٠ - ١٩٨٣.

ولا شك ان هذا المعدل المرتفع، أدى في نهاية الأمر الى أن تصطبغ دينون العالم النامي بصفة الديون الخاصة ولتمثل الأخيرة حوالي ٢٦٥ من اجمالة البلدان النامية عام ١٩٨٢.

كما تستدل على أهمية دور البنوك في عقد السبعينات من خلال معرفة مدى مساهمتها في تمويل المعجز في موازين مدفوعات البلدان النامية التي تعاني من عجز خلال الفترة من ٧٣ - ١٩٨٢. كما يوضح ذلك الجدول رقم ١٤ -

تشير بعض المصادر الأخرى الى ذات الاتجاه العام. وإن كانت المعدلات المذكورة فيها أكثر تحفظاً. انظر اعداد مختلفة من البنك الدولي و

(B. Griffith J Jones & Rodriguez, 1984 : 53)

ومن الملاحظ، ان ان الجدول السابق، إنما يتفق بأن البنوك التجارية مثلت خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨١ المصدر لحوالي ٢٦٠ من تمويل المعجز في موازين المدفوعات البلدان النامية هذا بالإضافة الى قروضها لتمويل غير ذلك من المشاييع كما سبق وأشرنا. وبهذا أصبحت هذه البنوك لها دور مؤثر في اقتصادات البلدان المشار إليها. كما أنه لا يخفى ان البنوك التجارية كان لها الفضل في دفع المديونية الى التضخم وأن تصل الى الأرقام الفلكية التي وصلت إليها في حوالي عقد من الزمان لتقرب من العشرة أضعاف تقريباً.

جدول (١٤)

مساعدة البنوك التجارية في تمويل عجز ميزان المدفوعات
في البلدان النامية من ٧٣ - ١٩٨٢ م

السنة	العجز في موازين المدفوعات (١)	التمويل المصرفي (٢)	١/٢ (٣)
١٩٧٣	١١ر٣	٩ر٨	٨٦ر٧
١٩٧٤	٣٧ر٠٠	١٨ر٦	٥٠ر٢
١٩٧٥	٤٦ر٣	٢٣ر٢	٤٦ر٢
١٩٧٦	٣٢ر٦	٢١ر٥	٦٥ر٩
١٩٧٧	٢٨ر٩	١٤ر٧	٥٠ر٨
١٩٧٨	٤١ر٣	٢٥ر٦	٦١ر٩
١٩٧٩	٦١ر٠٠	٣٥ر٩	٥٨ر٨
١٩٨٠	٨٩ر٠٠	٥٣ر٣	٥٩ر٨
١٩٨١	١٠٧ر٧	٥٢ر٦	٤٨ر٨
١٩٨٢	٨٦ر٨	٢٥ر٠٠	٢٨ر٨

(Source : 1 MF, world Economic Outlook, 1983)

الخلاصة :

لقد أدت عدة العوامل بالبنوك التجارية الى التوسع بشكل كبير في منح القروض لدول العالم الثالث. ومن هذه العوامل ما يرجع الى البنوك ذاتها ككيان اقتصادى خاص يستهدف النمو والتوسع وتحقيق الأرباح، وله خصائص بنيانية وتنظيمية ساهمت ايضا في التوسع في الاقراض العثار اليه. كما ساهمت عوامل أخرى، تتعلق بالتطور في النظام الاقتصادى الدولى وما أصاب نظام النقد الدولى وتراجع المساعدات الرسمية بصفة عامة في افساح المجال للبنوك. ثم شهد سوق العملات الدولية تطورا مشيرا في تلقى الودائع والتطور في تكتيكاته وفنونه المصرفية الامر الذى أتاح للبنوك العمل بحرية ودون خوف من رقابة خاصة التكتيك المعروف باسم القروض الجماعية (S.I.). كما لا يخفى مدى تأثير حاجة البلدان النامية الى الاقتراض لتمويل وارداتها وخططها التنموية ولسد العجز المزمع في موازين مدفوعاتها.

الا أن السؤال الذى ما زال يحتاج الى الإجابة، كيف وصلت البنوك والعالم الى ما يعرف باسم أزمة المديونية الدولية؟ وهل كان للبنوك دور محسوس في ذلك؟ أو في قول آخر هل اسهمت البنوك الدولية في تفجير الموقف من خلال ممايسات او تصرفات او شروط تتعلق بقروضها المتنامية كما رأينا سابقا؟ هذا السؤال وغيره ان شاء الله سيمثل المحور الذى يدور حوله الفصل الأخير القادم.

الفصل الرابع :

أزمة الديون المصرفية

The Banking Debt. Crisis

لقد حدث تطور كبير في دور البنوك التجارية الدولية النشاط في مجال منح الائتمان على النطاق الدولي، وبخاصة تجاه دول العالم الثالث التي تعاني من مشاكل في موازين مدفوعاتهما. ولا شك أن هذا التطور في طبيعة نشاط البنوك وحجمه تم تحت تأثير العديد من الدوافع والعوامل على النحو الذي رأينا في الفصلين الثاني والثالث. وبهذا أصبحت البنوك تمثل القناة الرئيسية خلال معظم عقد السبعينات كمصدر للتمويل في البلدان النامية، خاصة بالنسبة للاقتراض السيادي من قبل حكومات تلك الدول ومؤسساتها العامة. ولاحظنا أيضا أن التطورات التي شهدتها النظام النقدي والمصرفي الدوليين، قد ساعدت على الوصول إلى تلك الدرجة من الأهمية في هذا الخصوص.

أما في هذا الفصل فالتنا - بعون الله تعالى - سنحاول تحليل الممارسات الفعلية والتصرفات الواقعية التي تصرفت على نحوها البنوك في اقراضها للدول النامية، كما سنحاول تحليل كيف كان لهذه الممارسات من تأثير عميق على حجم وشروط وميكل القروض الدولية من خلال تأثيرها على موقف البلدان النامية في المقابل، ثم مدى التطور السريع في القروض ووصولها إلى نقطة الانفجار حيث تم الاعلان عن ميلاد الأزمة نتيجة عدم قدرة العديد من البلدان النامية المثقلة بالديون على سداد ديونها والنهوض بخصمتها.

وهذا الفصل أيضا يكشف - من خلال التحليل والتطورات المشار إليها - عن مدى التطابق أو عدمه، بين المحددات أو التفسيرات النظرية، لتري اثر دافع الربح، المنافسة، السباق من أجل السوق يفرض النمو نظرية الوساطة وقيام البنوك بتدوير القوائم البرو - دولارية، ثم اثر نفوذ حكومات البلدان النامية.

لكن قبل الدخول في موضوع البحث الأساسي في هذا الفصل، نعرض جزءا خاصا عن أهم ملامح الاستدانة الخاصة، بعد أن عرضنا في الفصل الأول أهم

خصائص وملامح الاستدانة الدولية وتطوراتها بصفة عامة. وهذا الجزء يهدف الى معرفة ما تتمتع به الديون المصرفية الدولية من خصوصيات في نواحى عديدة، يجب الاطلاع بها في حد ذاتها، كما أنها تفيد في التحليل من حيث لقاء الضوء على كيف كان لهذه الميزات الخاصة من تعجيل في تفجر الأزمة ووصولها الى النجى الذى صارت اليه في أغسطس ١٩٨٢ وما تلاها من سنوات.

خصائص الديون المصرفية :

The characteristics of banks debts

تتم الديون المصرفية بالعديد من الخصائص، نعرض أهمها فى الآتى:

أولاً: التزايد المطرد بمعدلات كبيرة فى حجم القروض المصرفية خلال عقد السبعينات. ولقد أدى ذلك إلى أن حدث تغير فى هيكل المديونية الدولية لحساب الديون التجارية على حساب الديون من مصادر رسمية لذا أصبح هذا النوع من القروض يمثل حوالى ٢٣٪ المديونية العالمية فى عام ١٩٨٢م.

وهذا التطور انما يعود الى تضخم القروض التجارية بمعدلات تفوق بكثير معدلات زيادة المديونية بصفة عامة. إذ بلغت حوالى ٢٣١ بالنسبة للأولى وحوالى ٢٢١ بالنسبة للثانية : (Griffith - Jones et al, 1984: 53)

ومن ثم أصبحت القروض التجارية - حسب صندوق النقد الدولى - تمثل المصدر الرئيسى للاقتراض الخارجى للدول النامية غير البترولية كما هو موضح فى الجدول رقم (١٥).

جدول (١٥)

مصادر الاقتراض الخارجى للدول النامية غير البترولية

المصادر الخاصة	المصادر الرسمية	الفترة
٦٠	٤٠	١٩٧٧ - ٧٤
٧٠	٣٠	١٩٨٠ - ٧٨
٦٥	٣٥	١٩٨١
٤٤	٥٦	١٩٨٢

إذا يتضح لنا من الجدول السابق، أن المصادر الخاصة (التي تمثل البنوك التجارية حوالي ٨٥ - ٩٠٪) كانت ٩٠٪ من القروض الخارجية الاجمالية التي حصلت عليها البلدان النامية في الفترة ٧٤ - ١٩٧٧م، وازدادت الى ٩٧٪ خلال للفترة ٧٨ - ١٩٨٠م ثم ٩٥٪ في ١٩٨١، وأخيرا ٩٤٪ في عام ١٩٨٢. وما حدث من هيوط شديد في عام ١٩٨٢ انما يعود الى كونه عام الأزمة التي بدأت ارماساتها قبلها بأشهر ومن ثم أحجمت البنوك أو على القل تحفظت على الاقراض للدول النامية.

ايضا يلاحظ أنه قد تدمورت نسبة الاستثمارات المباشرة بالنسبة للعجز في موازين مدفوعات البلدان النامية من ٩٧٪ عام ١٩٧٣ الى حوالي ٩٣٪ عام ١٩٨٢م. وفي المقابل نجد أن مساهمة البنوك قد ازدادت كما رأينا ليس فقط في صورة نسبة من عجز موازين المدفوعات، بل أيضا في صورة مطلقة من ٢٠ بليون دولار في عام ١٩٧٢، الى ٨١ بليون في ١٩٧٦ و ٢١٠ بليون في عام ١٩٨٠ ثم ٢٨٦ بليون في عام ١٩٨٢م.

وهو ما يعني ان القروض التجارية قد تضاعفت حوالي ١٤,٣ مرة خلال الفترة من ٧٢ - ١٩٨٢. وفي المقابل تضاعفت الديون بصفة عامة عشرة مرات فقط. علما بأن سرعة ازدياد الديون التجارية تمثل المكون الرئيسي لتضاعف المديونية العالمية، باعتبارها جزءا أساسيا منها.

(1) (M. long & venrosa, 1980 : 264 - 65; Volcker, 1983)

وبهذا أصبح للبنوك التجارية الدور الغالب dominant role في مجال التمويل الخارجي الدولي خلال الفترة المذكورة، ويبلغ الوزن النسبي للديون الخاصة أكثر من السابق بكثير بالنسبة لبعض الدول الأكثر مديونية في العالم - كما يكشف عن ذلك الجدول (١٦).

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

M.H. johnson, 1987 : 4(de vries, 1984 : 37, G. Bird, 1985 : 52).

جدول رقم (١٦)
نسبة الدين الخاص الى الدين الاجمالي سنة ١٩٨١م

الدولة	النسبة	الدولة	النسبة
فنزويلا	٢٩٧	نيجيريا	٢٨١
هونغ كونج	٢٩٧	الاكوادور	٢٨٠
المكسيك	٢٩٠	يوغسلافيا	٢٧٧
الارجنتين	٢٨٩	ساحل العاج	٢٧٧
البرازيل	٢٨٨	أورجواي	٢٧٧
شيلي	٢٨٤	ماليزيا	٢٧٤
الجزائر	٢٨٤	سنغافورة	٢٧٠
اليهاما	٢٨٣	—	—

(Source : N. C. Hope & D. W. Murray, 1984 : 111)

ثانياً: اتسمت الديون المصرفية بحدوث تطور في هيكلها هي أيضاً، لحساب الديون قصيرة الأجل على حساب الديون طويلة الأجل، خاصة في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات. إذ أكد بنك التسويات الدولية في تقرير له عام ١٩٧٧م، أن القروض المصرفية، انما تميزت بأنها يغلب عليها النوع القصير الأجل الذي تقل مدته عن عام

أكثر من هذا - نجد انه طبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي وصلت نسبة هذا النوع من الديون الى ٢٥٪ تقريباً من اجمالي الديون على البلدان النامية واولائل الثمانينات. هذا بعد أن كانت نسبة الديون قصيرة الأجل تدور حوالى ٢٨٪ في عام ١٩٧٢، ١٩٧٦ و ١٩٧٩. وتزداد المشكلة خطورة، اذا ما علمت ان نسبة كبيرة منها لا يتجاوز أجلها سوى بضعة اشهر.

(W. Cline, 1984 : 4)

كما أنه من الناحية المطلقة نجد ان حجم القروض قصيرة الأجل من مختلف المصادر قد تضاعف أكثر من مرتين خلال الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨٢، حيث ازداد من ٧٧٧٩٢ بليوناً من الدولارات الى ١٧٠٢٥٧ بليوناً. ويلاحظ أن الزيادة الطفرة كانت بين عامي ١٩٧٨ - ١٩٨٠ حيث ارتفعت الى حوالى ١٣٣٩٩١ في العام الأخير أى بنسبة زيادة قدرها ١٧٢٢٪ خلال عامين فقط. وهذا التطور في هذا النوع من القروض، انما يتفق مع ما سبق ذكره من أن دور البنوك التجارية قد نشط جدا خلال الفترة من ٧٨ - ١٩٨٠.

وحيث مثلت البنوك المصدر الأكبر لهذا النوع من القروض.

(World Bank, 1985 / 86 : 2)

ولا يخفى ما يعنيه ذلك بالنسبة لعبء المديونية على البلدان النامية، كما سنرى فيما بعد.

ثالثاً: كما تضم القروض المصرفية بأن جزءاً كبيراً منها تم الحصول عليه من خلال التكميك المصرفي المعروف باسم القروض الجماعية او المجمعة (S.L) ولقد أدى هذا التكميك الى الافراط في الاقتراض من جانب البنوك، حيث مثل المصدر لحوالى ٣/٢ الديون التي حصلت عليها أثقل الدول مديونية بقروض

مصرفية في امريكا الجنوبية. كما أنه أدى الى زيادة عدد البنوك المساهمة في اقراض الدول النامية، لدرجة أنها بلغت العشرات بالنسبة لبعضها، ولكن من خلال البنك الرائد *lead bank* حيث يكون هو الذي يتم التعامل باسمه وتتصرف له وفي مواجهته آثار القرض، شأنه في ذلك ما يعرف في القانون باسم الوكيل بالعمولة.

رابعا: انتشار اللجوء الى الاقراض المصرفي المضمون من جهات رسمية في البلدان النامية، سواء كان المقترض الحكومة ذاتها لتمويل العجز في ميزان مدفوعاتها، هيئات عامة أو حتى جهات خاصة، أصبح يشترط ضمان قروضها من قبل جهات رسمية. وترتب على هذا ازدياد الوزن النسبي لهذا النوع من القروض من ٤٥٠ عام ١٩٧٣ الى ٤٧٠ في عام ١٩٨٢ من إجمالي القروض الخاصة.

كما أدى ذلك الى استئاد البنوك الى هذا النوع من الضمان ومن ثم اقبالها على اقراض البلدان النامية باقراط على نحو كبير.
(Nunnenkamp, 1985 : 559)

خامسا: من خصائص القروض المصرفية أنها ترتبط ارتباطا قويا وشديدا بمصالح الدول الأم السياسية منها والاقتصادية. أي أن هذا النوع من القروض ليس تجاريا خالصا، بل له جانب سياسي ويوجد تنسيق بين الحكومات في الدول الصناعية والبنوك. على هذا نجد أن البنوك تشارك مشاركة فعلية في السياسة الخارجية لدولها والمكس بالمكس.

وكما قيل بحق..

High Finance and high politics are now closely "interdependent"
(P. Wellons, 1987 : 53).

ويقول بنجامين كوهين، أن عهد النظر الى الصيرفة الدولية في العالم الثالث على أنها عمل تجارى بحت *straight forward commercial business* قد انتهى.

ويدل على ذلك من ان الائتمان المصرفي أنما يتجه الى البلدان ذات العلاقات الطيبة او ذات الاعمية الاستراتيجية للدولة الأم، مثل كوريا الجنوبية، الفلبين في آسيا، المكسيك، والبرازيل في امريكا الجنوبية، اسرائيل في الشرق الأوسط، وفي المقابل نجد أن هناك - أيضا - اتفاقا بالحد من الائتمان أو ربما حجه عن الدول التي علاقاتها غير طيبة بالدولة الأم.

(Bongamin, J. Cohen, 1984 : 109)

ساسا : سهولة الحصول على القروض التجارية من المصارف الدولية بالنظر الى القروض من المصادر الرسمية. ومن مظاهر هذه السهولة سرعة الحصول عليها من خلال مفاوضات قصيرة الامد قد تبلغ أيام بدلا من أشهر أو حتى سنوات في قروض صندوق النقد الدولي. كما ان الاتفاقات عليها غالبا - يخلو من بنود تدخلية او مطالب قد تمس سيادة الدولة المستدينة. كما ان القروض التجارية لا تكون عادة مرتبطة بمشروعات معينة أى أنها قروض ذات أغراض عامة حسبما توجهها الدولة المقترضة general purposes loans ولذا فانها تعد مصدرا للتمويل مفضل من وجهة نظر المقترضين.

(C. G wine, 1984 : 90)

الا أنه يجب ملاحظة أن سهولة الحصول على القروض المصرفية لا يعنى أنها تخلو تماما من بعض الشروط المقيدة. إذ قد تتضمن البنوك الاتفاقات على صفقة الدين بعض النصوص التي ترى انها تؤمن مصالحها المستقبلية. فقد تشترط على المستدين او المقترض حكومة، هيئة او حتى شركة، الامتناع عن اعطاء شروط تفضيلية لأي مقرض آخر في المستقبل، مثل اعطائه مزايا في السداد قبل المقرض الأول وهذا ما يعرف بـ Negative pledge وقد يشترك البنك أن تخصص الدولة المقترضة جزءا من حصيلة صادراتها من سلعة معينة لسداد ديونها.

بالإضافة الى ذلك، قد تتضمن الاتفاقية شرطا آخر، يقضى باعتبار البنك المنمين في حالة توقف فعلى عن دفع دينه، اذا امتنع عن دفع أو سداد قرض آخر لمقرض آخر. وهذا الشرط يسمى
The Cross - default clause

ويلاحظ أن هذا الشرط اتفقت البنوك التجارية على إدراجه لإجبار المدينين أيا كان على الالتزام بسداد ديونه التجارية. وهو ما يعكس بلا شك التلاقي في المصالح الاستراتيجية بين البنوك في مواجهة البلدان المدينة.

(R. Kitchen, 1986 : 227)

سابعاً: تعد الديون الاجارية المصرفية أكثر صعوبة وتشهد في الشروط التجارية بالنسبة للشروط الممثلة المعروضة على الاقتراض من المصادر الرسمية ثنائية كانت أو متعددة الاطراف. والتشدد في شروط القروض التجارية يظهر، كما هو معين في الجدول رقم (١٧). من التباين الشديد في أجل الاستحقاق، إذ نرى أنها لم تقل عن عشرين عاماً بالنسبة للقروض الرسمية في حين كانت تتراوح بين ٨٧٣ - ٩٩ سنوات بالنسبة للقروض الخاصة، وهذا بالنسبة للقروض طويلة الاجل لكن اذا أضفنا القروض قصيرة الاجل والتي مثلت البنوك التجارية المصدر الرئيسي لها، لانكشفت مدة الاستحقاق أكثر من ذلك بالنسبة للقروض التجارية. أيضاً تميل أسعار الفائدة الى أن تكون مرتفعة بصفة عامة عن المصادر الرسمية وذلك على مدار الفترة من ٧٠ - ١٩٨٢. هذا مع ملاحظة أنها كانت تميل الى الارتفاع بالنسبة لكل الترهين من القروض. أكثر من هذا نجد أن مدة السماح بالنسبة للقروض الرسمية بصفة عامة، تميل لأن تكون أطول بكثير من تلك التي تتعلق بالقروض التجارية من المصادر الخاصة. ونفس الظاهرة تصدق بالنسبة لعنصر المنحة، إذ نجد أنه قد تدهور تدهوراً حاداً بالنسبة للقروض من المصادر خاصة حيث هبط من ٤١٠ر عام ١٩٧٠ الى ٢١٩ر١ عام ١٩٨١ ثم ٩ر٠٩ عام ١٩٨٢. هذا بينما كان ٢١٩ر٤ بالنسبة للقروض من مصادر رسمية في العام الأخير. إلا أنه أيضاً يجب ملاحظته أن عنصر المنحة قد هبط أيضاً بالنسبة للقروض الرسمية إذ هبط من ٢٨٤ر٣ و ٢٨٣ر٢ و ٢٣٨ر٢ في عامي ٧٠ / ١٩٧٥ الى ٢١٩ر٤ في عام ١٩٨٢.

من التطورات السابقة يستطيع المحلل الاقتصادي ان يتوقع مدى تأثيرها على عيه المديونية الكلية بصفة عامة والمديونية الخاصة بصفة خاصة، بالنسبة للبلدان النامية، وبالأذات اذا فُحلتا في الاعتبار - كما رأينا سابقاً - أن القروض من المصادر الخاصة أصبحت لها الغلبة في هيكل المديونية العالمية بصفة عامة لتمثل حوالي ثلثيها في عام الأزمة (١٩٨٢).

جدول رقم (١٧)
متوسط شروط الاقتراض من مصادره المختلفة

البيان / السنة					
١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٨	١٩٧٥	١٩٧٠
بالنسبة لكل الدائنين					
١٠٧	١١٤	٩٢	٧٧	٦٨	٥٣
١٣٩	١٤٠	١٥٨	١٤٥	١٦٣	٢٠٥
٤٢	٤٤	٤٨	٤٦	٥٢	٥٧
٣٠	٢٦	٨٦	١٤١	٢١٠	٣١٩
بالنسبة للمصادر الرسمية					
٧٦	٦٧	٥٥	٤٦	٤٩	٣٧
٢١٩	٢١٤	٢٣٧	٢٢٤	٢٥٠	٢٨٦
٥٧	٥٦	٦٣	٦٢	٧٩	٨١
١٩٤	٢٣٨	٣٣٧	٣٦٢	٣٨٢	٤٨٣
بالنسبة للمصادر الخاصة:					
١٣٠	١٤٣	١٣٥	٩٥	٨٦	٧٥
٩٠	٩٤	٨٨	٩٠	٨٣	٩٩
٣٣	٣٢	٣٥	٣٧	٣٧	٦١
١٠٩-١٠٩	١٠٩-١٠٩	١٠٩-١٠٩	١٠٩-١٠٩	١٠٩-١٠٩	١٠٩-١٠٩

Source : World Bank : World Debt tables, 1985 / 86

ثامناً : تتميز الديون المصرفية التجارية بالازدياد المطرد في الوزن النسبي للقروض التي يتم الحصول عليها على أساس سعر الفائدة العائم.

(Floating interest rate)

وتقوم فكرة هذا السعر على تغيير سعر الفائدة الاساسي كل فترة زمنية معينة كل ثلاثة أو ستة أشهر، عن ربح التفاوض بين المقرضين والمقرضين، بغرض ادخال التغيرات التي تحدث في سوق الاقراض الدولي على هذا السعر.

فالملاحظ أن نسبة هذا النوع من القروض قد ارتفعت كنسبة من اجمالي ديون البلدان النامية العامة وطويلة الاجل من 2١٦ر٢ عام ١٩٧٤ الى 3٣٨ر٧ عام ١٩٨٢م. ولكن بالنسبة للقروض التجارية كان الارتفاع اكثر بكثير. إذ في عام ١٩٧١، كان معظم القروض من المصادر التجارية تتم على اساس سعر الفائدة الثابت Fixed interest rate ، الا أن الوضع انقلب بعد ذلك وبعد ازدياد مساهمة البنوك التجارية على نحو كبير في الاقراض لدول العالم الثالث، ومن ثم تجاوزت نسبة القروض على اساس سعر الفائدة العالم ال 3٧٢ عام ١٩٨٣م.

(The Economist, March 20, 1982)

كما يلاحظ أن النسبة السابقة هي بالنسبة للديون العامة طويلة الاجل ولكن اذا أضفنا اليها الديون التي يحصل عليها المقرضون من القطاع الخاص، والشركات والقروض قصيرة الاجل التي تتراوح مدتها عادة بين ثلاثة أشهر حتى أقل من عام، لازدادت كثيراً.

كما أنه تجدر الإشارة الى ان النسبة المثوية للدين العام طويل الاجل والمعمم الفائدة تفوق النسبة السابقة بكثير بالنسبة للعديد من الدول النامية المثلثة بالديون بصفة عامة والتي تمثل القروض المصرفية المصدر الاساسي لها بصفة خاصة، كما هو مبين في الجدول رقم (١٨).

ويوضح الجدول السابق أن الدول الاكثر مديونية للبنوك هي الدول التي تحتل فيها القروض المعممة الفائدة نسبة كبيرة من قروضها العامة. فالارجنتين تمثل

الديون من مصادر خاصة حوالي ٢٩٠ من ديونها العامة، كما نجد أن الدين المعمم الفائدة قد تضاعف بنسبة ٢٤٠٠ خلال الفترة من ٧٣ - ١٩٧٤ إلى ٨٠ - ١٩٨٢ من هذا الدين العام وكذلك البرازيل مع دين خاص حوالي ٢٨٨، ارتفعت الديون المعممة الفائدة من ٢٤٣،٥ إلى ٢٦٦ ثم إلى ٢٧٦،٥ خلال الفترات الثلاث المشار إليها في الجدول. وهنا نلاحظ أنه رغم أن نسبة الدين الخاص ظلت ثابتة تقريبا في عامي ٨٢ و ١٩٨٣، إلا أن نسبة الدين المعمم الفائدة قد ارتفعت من ٢٦٦ إلى ٧٦،٥ أي نسبة ٢١،٥. وهو ما يفسر كتجمل البنوك الحثيث للأخذ بالفائدة المعممة، حتى بعد الاعلان عن أزمة الدين، كما يتضح من نسبة عام ١٩٨٣، وازدياد القروض المعممة الفائدة تمثل اتجاها عاما بالنسبة لكل الدول المثقلة بالديون المصرفية كما هو موضح بالجدول. وما يلاحظ بالنسبة لتيجيريا من انخفاض وكذا بالنسبة للأرجنتين لا يقلل من هذه الاتجاه العام ولكن ربما يعود الى بعض المحاولات الفردية في مفاوضات هذه الدول مع البنوك المقرضة أو الى محاولة التقليل من اللجوء الى البنوك التجارية. ومرة أخرى هذا التطور في نوعية سعر الفائدة وتحول القروض المصرفية الى القروض المعممة الفائدة يترك ظلالا كثيفة على عبء المديونية وتطوره على كامل البلدان النامية ويجعل هذا العبء شديد الحساسية بالنسبة لأي تغييرات قد يشهدها سوق الاقراض العالمي والذي يعكس أولا وقبل كل شيء التغيرات التي تحدث في اقتصادات الدول الصناعية المقرضة وما يتخذ من سياسات اقتصادية ومالية ونقدية حيالها).

تاسعا: ومن أهم سمات القروض المصرفية التجارية هي عدم التوازن وعدم التوازن هذا يشمل عدم التوازن من الوجهة الجغرافية على جانب، كما يشمل عدم التوازن من الوجهة الجغرافية على جانب، كما يشمل عدم التوازن بالنسبة للبنوك على الجانب الآخر. فعلى الجانب الجغرافي - نجد أن معظم القروض المصرفية تميل الى التركز في منطقة جغرافية بعينها ذات ظروف متشابهة. وهذا يظهر بوضوح من تركز هذه الديون في عدد قليل من دول امريكا الجنوبية كما هو موضح في الجدول رقم (١٩).

جدول رقم (١٨)
نسبة القروض بسعر فائدة معوم الى الدين العام
في بعض الدول المقترضة الرئيسية في سنوات مختارة

الدولة	دين معوم الفائدة		
	١٩٨٣	١٩٨٢ - ٨٠	١٩٧٤ - ٧٣
الارجنتين	٣٤٠٠	٥٣٦	١٣٩
البرازيل	٧٦٥	٦٦٠٠	٤٣٥
المكسيك	٨٢٤	٧٤٠٠	٤٦٨
فنزويلا	٨٧٩	٨١٤	١٢٦
شيلي	٧٢٠٠	٥٨٢	٩٦
نيجيريا	٦٢٠٠	٦٧٢	٠٧
ساحل العاج	٤٧٠٠	٤٣٢	٢٣٣
ماليزيا	٦٢٩	٤٧٢	٢٣
يوغسلافيا	٥٩٤	٣٢٢	٧٦

المصدر: البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٥.

جدول ١-١٢ : ١٧٩.

جدول رقم (١٩)
نصيب بعض الدول المختارة من القروض المصرفية الكلية
خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٨٢ (بالبليون دولار)

نسبة ١/٢ (%)	نصيب المكسيك، البرازيل، والأرجنتين (٢)	إجمالي القروض المصرفية (١)	السنة
٥٠.٢	٣١.٥	٦٢.٧	١٩٧٥
٥٢.٥	٤٢.٥	٨٠.٩	١٩٧٦
٥٣.٢	٥٠.٢	٩٤.٣	١٩٧٧
٤٨.١	٦٣.٢	١٣١.٣	١٩٧٨
٤٨.٥	٨٣.٠٠	١٧١.٠٠	١٩٧٩
٥١.٤	١٠٨.١	٢١٠.٢	١٩٨٠
٥٧.١	١٣٤.٥	٢٣٥.٥	١٩٨١
٥٤.٠٠	١٤٥.٠٠	٢٦٨.٣	*١٩٨٢

(Source : P.A. Volcker, 1983 : table 2)

* بيانات ١٩٨٢ حتى يونيو من نفس العام فقط

ويكشف الجدول السابق أن ثلاث دول فقط من دول أمريكا الجنوبية قد حصلت على حوالى ٥٢٪ من اجمالي القروض المصرفية التى حصلت عليها البلدان النامية غير البترولية فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٧٥ وحتى يونيو عام ١٩٨٢. بل إن هذه النسبة قد إزدادت فى عام ١٩٨١ وهو العام الذى سبق الأزمة الى ما يجاوز الـ ٥٧٪ وفى ذات عام الأزمة حوالى ٥٤٪ مع ظهور إرمصاصات بعض المشاكل فى بعض الدول الأكثر مديونية، المكسيك مثلاً.

كما يبين الجدول رقم (٢٠) درجة تركّز القروض المصرفية الأمريكية. ويستنتج من هذا الجدول أن نسبة التركيز كانت أكثر ثقلاً بالنسبة للبنوك الأمريكية فى هذه المنطقة الجغرافية وبالنسبة للدول الثلاث المذكورة بالذات، وخاصة خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٧٧. ولقد هيّطت نسبياً فى ١٩٧٨، ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى حتى وصلت الى ٥٣٫٧٪ فى عام الأزمة ١٩٨٢.

ليس هذا فحسب، بل أن بلدين فقط وهما المكسيك، والبرازيل حصلتا فى المتوسط على حوالى ٤٤٪ من اجمالي قروض البنوك الأمريكية المتجهة صوب البلدان النامية غير البترولية خلال الفترة من ٧٧ - ١٩٨٢.

(Barth, et al - 1984 : Table 8).

وبالنظر الى دائرة أوسع نسبياً وأخذ بعض الدول من مناطق جغرافيا أخرى فى الاعتبار بالإضافة الى دول أمريكا الجنوبية، لوجدنا أن معظم القروض المصرفية تتجه صوب ما يعرف بالبلدان الصناعية الجديدة والدول النامية متوسطة الدخل لتحصل العشرة الأقل مديونية على حوالى $\frac{1}{10}$ هذا النوع من القروض. ماذا بينما تحصل الدول الأقل نمواً على نسبة بسيطة للغاية قدراها "داس" بحوالى ٢٫٦٪ فقط.
(D.K. Das, 1986 : 145 - 46) "1"

- (١) لمزيد من التفاصيل عن تركّز الديون المصرفية انظر
H, Cheng, 1986 : 19.
P. Volcker, 1983 : 12,
Barth et al, 1984 : 459, Dornbusch, 1886 : 5,
S. Griffith - Jones et al 1984: 53, R. Dornbusch, 1984: 5,
Kitchen, 1986: 224, The Economist, 1984:
Sep, 1979: Novem, 3.

جدول رقم (٢٠)
نصيب دول مختارة من القروض المصرفية الأمريكية
خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٨٢ (بليون دولار)

السنة	اجمالي القروض المصرفية الأمريكية	نصيب المكسيك البرازيل، والارجنتين	نسبة ١/٢ (٥)
	(١)	(٢)	
١٩٧٥	٣٤٣	١٨,٧	٥٤,٥
١٩٧٦	٤٣١	٢٤,٧	٥٧,٣
١٩٧٧	٤٦٩	٢٥,٨	٥٥,٠٠
١٩٧٨	٥٣٢	٢٦,٨	٥١,٣
١٩٧٩	٦٦٨	٢٩,٩	٤٨,٣
١٩٨٠	٧٥٤	٣٧,٠٠	٤٩,٠٠
١٩٨١	٩٣٨	٤٦,٧	٥٠,٣
١٩٨٢	٩٨٦	٥٣,٠٠	٥٣,٧

(Source: P, A, Volcker, 1983 : table 2).

ولا شك أن البنوك اتجهت الى التركيز فى المناطق والدول المشار اليها اعتقادا منها بأن هذه الدول غنية فى مواردها الطبيعية، بالنسبة لبعضها، كما أن البعض الآخر يقوم بتصدير منتجات صناعية ذات مغزى. وهاتين الطائفتين من الدول انما تكون أقدر على إعادة دفع ديونها والنهوض بخدمة الدين بالقياس الى غيرها من الدول التى تفتقر لى كلا العاملين رغم أنها اكثر حاجة، ولذا نجد أن التركيز على هذا العامل أقعد البنوك ضرورة مراعاة اعتبارات اخرى خاصة مبدأ التنوع حافظه قروضها. (بهرام نيازى، ١٩٨٢ : ١٤).

والوجه الآخر لمشكلة التركيز والتي لها تأثير عميق على أزمة الدين الدولية تتمثل فى التركيز على جانب البنوك، ويقصد بهذا النوع من التركيز أن يقوم عدد قليل من البنوك التجارية الدولية بتقديم معظم التمويل للدول النامية المدينة بمثل هذا النوع من الديون، وذلك من بين مئات البنوك التى اشتركت فى عملية الاقراض هذه، لقد قدر البنك الدولى ان حوالى ٥٠% من ديون العالم الثالث، انما تجد مصدرها فى ثلاثين بنكاً دولياً فقط.

(The Economist, Nov, 3, 1979)

ولقد لعبت البنوك الامريكية الدور الرائد والاكبر فى اقراض دول العالم الثالث - غير البترولية. فلقد كان حوالى ٥٤,٥% من اجمالى القروض المصرفية تجاه هذه المجموعة يأتى من البنوك الأمريكية فى عام ١٩٧٥م وظلت تلعب دورا رئيسيا، ولكنه أخذ يقل، التناقص النسبى وحتى وصلت مساهمتها الى ٣٦,٧% عام ١٩٨٢. وهو نصيب لا شك لا يزال يعد كبيرا اذ تزيد عن ثلث القروض المصرفية الدولية. ويعود التناقص النسبى فى حوز البنوك الامريكية الى ظهور البنوك اليابانية والاروپية لتؤدى دورا كبيرا ايضا فى هذا المجال.

(P. A. volcker, 1983 : table 2)"1"

(١) للمزيد من التفاصيل انظر:

Lever & Huhne, 1985 : 29,

J. Makin, 1984 : 216.

أكثر من هذا نجد أنه حتى فيما بين البنوك الأمريكية ذاتها، يقوم عدد قليل منها وهي البنوك العملاقة والتي يطلق عليها مراكز مالية Money Centres فى الولايات المتحدة، بتقديم الجانب الأكبر من إجمالى القروض، التى تقدمها المصارف الأمريكية ككل. فلقد ذكرت دراسة لمركز الأمم المتحدة للشركات العابرة الاقطار عن البنوك الدولية النشاط ان حوالى ١٢ بنكا دوليا فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلت المصدر لحوالى ٦٧% من الاقراض المصرفى الاجمالى الذى قدمت البنوك الأمريكية وذلك خلال مرحلة تصاعد المديونية الدولية. (١)

(UNCTC, 1981: 5)

ولقد ذكر السيد P.A. Volcker رئيس مجلس محافظى البنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى امام لجنة الشؤون المصرفية والمالية التابعة للكونجرس الأمريكى، أن أكبر تسعة بنوك رئيسية أمريكية قدمت فى فترة تصاعد المديونية الدولية والتي بدأت من ٧٧ - ١٩٨٢ ما يزيد عن ٦٣% من إجمالى القروض المصرفية التى قدمت المصارف التجارية الدولية الأمريكية لجميع البلدان النامية، كما يوضح ذلك الجدول رقم (٢١).

ويبين هذا الجدول أنه خلال السنوات التى شهدت التصاعد الشديد فى القروض المصرفية تجاه البلدان النامية ازدهاد حجم القروض التى كانت تقدمها البنوك العملاقة فى الولايات المتحدة الأمريكية. ويلاحظ من بيانات الجدول ان حدة التركيز - وان كانت مازالت مرتفعة نسبيا - بدأت تنكمش مع بداية ظهور المشاكل مع عام ١٩٨١. كما يبين أنه فى الوقت الذى انكمشت فيه مساهمة أكبر تسعة بنوك بمقدار طفيف بالنسبة لباقى البنوك الأمريكية، أن حجم قروضها المطلق كان آخذاً فى التزايد المطرد بمقدار سنوية، بالذات مع قدوم عام ١٩٧٨.

يضاف الى كل ما سبق أن التركيز على جانب البنوك كان يلتقى مع التركيز الجغرافى ولقد لوحظ ذلك من ان عددا قليلا من البنوك كان يقدم النسبة الكبرى

(١) للمزيد انظر:

Griffith - Jones, 1980 : 204 - 205;

Kettle & Magnus, 1986: 53.

جدول رقم (٢١)
قروض اكبر تسعة بنوك امريكية
بالنسبة للقروض التي تقدمها المصارف الامريكية للدول النامية
خلال الفترة ٧٧ - ١٩٨٣

السنة	(١) قروض البنوك الامريكية	(٢) اكبر تسعة بنوك	نسبة (%) ١/٢
١٩٧٧	٤٦٩	٣٠٠٠	١٦٣٩
١٩٧٨	٥٢٢	٣٣٤	١٦٣٩
١٩٧٩	٦١٨	٣٩٩	١٤٩٥
١٩٨٠	٧٥٤	٤٧٩	١٦٣٥
١٩٨١	٩٢٨	٥٧٦	١٦٢١
١٩٨٢	١٠٣٢	٦٤١	١٦٣١
١٩٨٣	١٠٦٨	٦٥٨	١٦١٦

المصدر محسوبة من:

Statement by P. A. Volcker before the committee on banking, finance and Urban Affairs, House of Representative, February, 1983.

مذكورة في:

(Barth et al, 1984 : table 8)

من القروض لعدد قليل من الدول قى عام ١٩٨٣ كان حوالى ٥/٣ الديون التى
تدين بها الدول الا ربع الا ثقل مليونية فى دول امريكا الجنوبية (البرازيل -
المكسيك - الأرجنتين - فنزويلا) مستحقة لثلاثة بنوك امريكية فقط هي:

"Manufacturers - Citicorp. Bank of America - Hanover Bank"
(The Economist, January 31, 1987 : 88)

ولقد استمرت ظاهرة التركيز فى التعمق مع مرور الوقت، اذ فى عام ١٩٨٦
ازدادت النسبة السابقة لتصل الى حوالى ٢/٣. ولقد ساعد على ازدياد التركيز
تعقيدا بعد عام ١٩٨٢، قيام البنوك الصغرى والاقليمية بالانسحاب من عملية
الافراض للبلدان النامية وبيع ديونها فيما يسمى بالسوق الثانوية:
"Secondary market" ولقد ادى هذا المملك بالبنوك الكبرى لان تحل محلها
بدلا من المخاطرة وإعلان ان البلدان المدينة غير قادرة على الدفع، لما قد يسببه
ذلك من مضاعفات خطيرة بالنسبة لهذه البنوك.

"1" (The Economist, March 21, 1987)

وفى هذا الخصوص يجب أن نسل انه وجد شبه تركز او اعتماد من جانب
البنوك التى تنتمى لبعض الدول ببعض المناطق الجغرافية أو دول معينة فى هذه
المناطق. فالبنوك التى تنتمى الى بلد معين ربما تكون لها مصالح تختلف فى قليل
أو كثير عن البنوك التى تنتمى الى بلد آخر ومن هنا يأتى الاختلاف فى التركيز او
الاعتماد بمنطقة دون غيرها.

هذا بالإضافة الى الدوافع الأخرى التى قد تؤثر على اتجاهها، مثل مدى
تجارة الدولة الأم مع منطقة بعينها، القرب الجغرافى، التشجيع الحكومى والسياسات
التي تتبعها دولة مدينة بالنسبة لسياسات غيرها من الدول... الخ.

(١) ومن التركيز انظر ايضا:

(The Times, June 19, 1986)

لذا نجد على سبيل المثال، ان الدين البولندي تهم بالدرجة الاولى البنوك الألمانية، وكذا بنوك امريكا الجنوبية تهم البنوك الأمريكية بالدرجة الاولى بالقياس للبنوك الفرنسية وهكذا. لذا فان المشاكل التي يعاني منها بلد ما ربما تختلف في مدى تأثيرها عن تلك التي يعاني منها بلد آخر بالنسبة للبنوك حسب درجة انكشافها في هذه الدولة - او تلك مع الأخذ في الاعتبار رجوع الأفعال المتضاعفة التي قد تترتب على تعرض بنك ا، عدة بنوك عملاقة لازمة، لما لها من شبكة علاقات مع المصارف العالمية كما رأينا في الفصل السابق.

(The Economist, March 20, 1982)

ماشراء: خصائص متفرقة:

تسم القروض المصرفية الخارجية بميزات أخرى ومن أهمها كبر حجمها Large volume وهو ما يجعلها أكثر جاذبية للحكومات المقترضة وبالنسبة للبنوك ايضا. كما سبق أن رأينا - كما ان الغالبية العظمى من القروض المصرفية تأخذ مشكلة العملة الدولية. هذا في حين ان المساعدات الرسمية تميل لأن تكون في شكل عمله البلد الذي يقدم المساعدة aid .

ويلاحظ من ناحية ثالثة، ان القروض المصرفية قد تختلف حسب مدى ارتباطها بتجارة دولة البنك المقرض. اذ نجد بعض هذه القروض كالقروض الألمانية المصرفية ترتبط ارتباطا شديدا بترويج تجارة ألمانيا هذا في حين ان القروض الأمريكية لا تكون كذلك، كما نجد ان القروض المصرفية البريطانية تميل الى الترويج لشركاتها الوطنية للقيام بمشروعات معينة في الخارج وهكذا

(The Economist, March 20, 1982)

الامم المتحدة على البنوك الدولية أن البنوك تتفاوت كثيرا في اقراضها لدول العالم الثالث مقارنة باقراضها للدول الصناعية. فعلى سبيل المثال يقرض سيتي بنك دول العالم الثالث - أكثر من اقراضه الدول الصناعية في حين يقوم مودجان باقراض الدول الصناعية، وتقديم قروض للبنوك الأخرى أكثر مما يقدمه للدول النامية. (UNCTC, 1981 : 83)

تلك هي أهم الخصائص التي تميز القروض المصرفية التجارية الدولية. ولقد تولدت تلك الخصائص نتيجة التطور في دور البنوك التجارية الدولية النشاط، واكتسابها نفوذا وتأثيرا كبيرا بالنسبة لقضية الاستدانة الدولية، ولقد صاحب تطور

دور البنوك التجارية الدولية النشاط، واكتسابها نفوذا وتأثيرا كبيرا بالنسبة لقضية الاستبداد الدولية، ولقد صاحب تطور دور البنوك هذا، ممارسات وتصرفات. بأشهرها البنوك بدوافع عديدة ساهمت مساهمة فعالة في وصول المديونية الدولية الى نقطة الانحدار التي وصلت اليها عام ١٩٨٢.

الممارسات الفعلية للبنوك وأزمة المديونية العالمية

The Actual Behaviour of Banks and the International Debt Crisis.

يهدف هذا الجزء الى تتبع التصرفات التي مارستها البنوك على ارض الواقع وتناولها بالتحليل لبيان كيف اسهمت في تضخم هرم المديونية الدولية، واستفحالها والاعلان عن ميلاد ما عرف فيما بعد باسم أزمة المديونية الدولية.

لقد مثل هدف التسويق والترويج Commercialization للموارد المالية الضخمة التي توافرت لدى البنوك التجارية الدولية خلال عقد السبعينات الاولى الاولى التي سيطرت على غيرها من الاعتبارات. لذا نجد أن هذه البنوك لم تدخر جهدا في هذا الشأن وثبتت اتباع وسائل هجومية، إذ لم تقتصر على الدفاع عن اسواقها التقليدية فقط. هذه العقلية التي سيطرت على البنوك أدت الى تجاهلها اتباع قواعد الاقراض المصرفي السليمة all sound Principles

إذا لم تكن البنوك تنتظر - في كثير من الأحيان - حتى تسالها الدول النامية عن قروض، بل كانت تسمى هي بنفسها حتى ابواب المسؤولين في هذه الدول عارضة عليهم اقراضها هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية لم تكن تتردد كثيرا في تقديم القروض التي تتطلبها هذه الدول - في بعض الأحيان ومرة أخرى دون اتباع قواعد الاقراض السليم، ودون اعتبار لما يمكن ان يترتب على ذلك من نتائج. ولذا يمكن القول أن هذه البنوك. وان تفاوت الدرجة - قد اتبعت ما يمكن ان نطلق عليه go - go approach في اقراضها لدول العالم الثالث وذلك خلال الفترة المشار اليها.

وفي هذا الخصوص يرى كلا من Kettell & Magnus أن البنوك الدولية قد لعبت دورا فعالا وإيجابيا في تنمية وتطوير علاقاتها بالدول النامية

الصامدة، ويضيفان أن هذا النمو والتطوير كانا يعثلان جزءا من استراتيجية غير ممتلئة للنمو والتوسع على نطاق كبير من قبل هذه البنوك. ولقد استهدفت من ذلك الاستفادة من النمو المتسارع الذى شهنته بعض الدول النامية فى أمريكا الجنوبية وبعض دول جنوب شرق آسيا، ومشاركة بعض الدول ذات الموارد الطبيعية الغنية فى أرباحها من هذه الموارد الطبيعية التقنية فى أرباحها من هذه الموارد. وانطلاقا من ذلك سعت البنوك حثيثا لترقيم أصولها فى الخارج بكل الطرق كما سنرى - لدرجة ان البعض أطلق عليها *asset-hungry banks* ، وأمام اشتداد هذا الهدف صمت آذانها عن كل ما يدور فى العالم ويصفه خاصة البلدان المدينة من تطورات ومشاكل، مثلما حدث فى تركيا (١) واضطرابها لاعادة جدولة ديونها عام ١٩٧٩، وكذلك فى بولندا، وأزمت الارصدة الايرانية، أو على الأقل يمكن القول انها أسامت تقدير هذه الوقائع.

ولقد عقد القائمون على امر البنوك فى العالم الرأسمالى اجتماعا فى لندن فى يوليو عام ١٩٧٩م، واعربوا فى نهاية الاجتماع عن قلقهم الشديد بخصوص النقاط الآتية:

١ - زيادة حجم القروض المصرفية لحكومات الدول النامية، خاصة الدول التى تواجه مشاكل اقتصادية تتزايد حثتها مع مرور الوقت.

٢ - التدهور المستمر فى نسبة رأس المال / الأصول بالنسبة للبنوك المقرضة.

٣ - كما لفتوا الانتظار الى خطورة ما تقوم به المصارف الدولية من اقتراض قصير الأجل أو استخدام الودائع قصيرة الأجل وتقديم بعضها فى صورة قروض متوسطة وطويلة الأجل للدول المصار إليها.

(The Economist, August 4, 1979)

(١) فلقد كانت تدعى تركيا بحوالى ٣ مليار دولار للبنوك وكان معظم هذه القروض قصيرة الأجل (سنة اشهر فائلا)، وكان هامش الربح بالنسبة ليا (١٧٥٪) وفى عام ١٩٧٧ نفذت العملات الاجنبية من تركيا

run out of foreign exchange

وطلبت مهلة للسداد ثم طلبت الجدولة

(The Economist, October 23, 1978.)

ومع هذا كله لم تؤد هذه التحليلات سواه من على أرض الواقع أو من القائمين على امر البنوك بصفة عامة، الى كبح جماح البنوك وترشيد عرضها للقروض على البلدان النامية. فلقد أضافت البنوك كما سبقنا الإشارة - تقدير هذه التحليلات واعتبرت أن الأزمات التي مرت وتمر بها بعض الدول ما هي إلا حوادث فردية ولا تمثل ظاهرة عامة، كما أنها حوادث عارضة يمكن احتوائها ببعض الإجراءات التصحيحية. واستمرت البنوك في ومعهما هذا واستمرت بالتالي في تنفيذ إستراتيجيتها الخاصة بالاقراض حتى أغسطس ١٩٨٢م.

(Kettell & Magnus, 1986 : 48)

وفي متابعيتها لتنفيذ أهدافها الاستراتيجية، نجد البنوك تصرفت على نحو أدى الى تخطيطها أو تجاهلها لبعض المعايير الهامة في الاقراض المصرفي - ومن بين أهم المعايير التي تجاهلتها، معيار درجة المخاطرة، إذ لم تولي البنوك درجة المخاطرة التي قد تتعرض لها قروضها في الدول النامية أهمية كبرى. ومن ثم لم تحظ دراسة الظروف الاقتصادية والسياسية وأيضا الاجتماعية في هذه الدول اهتماما ذي بال. أكثر من هذا نرى رئيس أكبر بنك في العالم وهو سيتي بنك Citibank السيد / Wriston يصرح بقوله ان الاقراض للبلدان النامية هو نوع من المخاطرة الجيدة a good risk. وهذا في تقديره يعود الى ما لاحظته من ان نسبة الخسائر في الاقراض المحلي داخل الدول الصناعية أكبر من نسبة الخسائر في الاقراض الدولي.

"Loss ratios on domestic lending are indisputedly higher than loss ratios on international lending

(The Economist, March 22, 1980).

ومن ذلك نستطيع استخلاص ان المعيار الرئيسي

Key criterion

لدى البنوك كان هو معيار الربح والخسارة وهو معيار أدى في نهاية الامر الى الانزلاق في الاقراض المصرفي. أكثر من هذا نجده امعاناً في السياسة الهجومية،

منذ ان أصبح رئيساً لهذا البنك في عام ١٩٦٨ أخبر السيد Wriston

المساهمين أن العائد على أسهمهم سوف يزداد بمعدل ٢١٥ سنوياً. وأنه لكي يحقق ذلك الهدف target عليه أن لا يترك فرصة للاقراض الدولي الا ويقتصرها مستخدماً في ذلك كافة السبل التي تنتهي الى القفز بعقد الصفقات تلو الصفقات.

ولقد اتبع سيتي بنك تكتيك "أعقد الصفقات أولا ثم ابحث عن كيفية تمويلها ثانيا. ولقد لخص نائب رئيس البنك المذكور السيد Al Constanzo هذا التكتيك صراحة بقوله:

"We first go out and make what we consider are creditworthy loans, and once we have made our loans we worry about how we fund those loans.
(J. Makin, 1984 : 146).

ولقد أدى هذا المصلك من أكبر بنوك العالم، الى تحفيز ودفع غيره من البنوك الأخرى، خاصة العملاقة سواء في داخل الولايات المتحدة أو من أوروبا واليابان الى الذهاب الى بلدان الدول النامية واقتراضها، حيث كانت تسرى هذه البنوك التي تعد متنافسة انها ان لم تتوسع لمواجهة توسع سيتي بنك سوف تخسر السوق وتتخلف عنه left behind كما استمرنا سابقا في دافع المنافسة. ومن أجل كسب المعركة على أرض البلدان النامية - التاريخ يكرهه - قامت البنوك الدولية بنفع موكّنين ومروجين في سن ٢٥ سنة ليجريوا العالم بخيرتهم المحدودة بأعمال البصيرة بصفة عامة والبصيرة الدولية بصفة خاصة. وكانت مؤهلات معظم هؤلاء الرئيسية إجابة لفة التخاطب مع أهل البلد الذي يرسل إليه.

ولقد لخص أحد الصيارفة في عام ١٩٧٨، الموقف من خلال تجربته الخاصة قائلا:

"The world of international banking is now full of aggressive, bright but hopelessly inexperienced lenders in their mid - twenties. They travel the world like itinerant brushman, filling loan quotas. Peddling financial waves, and Living high on hog.
(J. Makin, 1984 : 148):

ومن بين أهم القواعد والاعتبارات التي يملئها العمل المصرفي القاعدة التقليدية التي ظالما سارت عليها النوب وهي قاعدة أعرف عميلك Know your customer او معيار الجدارة الائتمانية. creditworthiness وهو ما يعرف أيضا لدى البعض بالقانون الحديدى للبنوك. iron Law of banking

وهذا القاعدة تقضى بسلطة شديدة بضرورة أن يعرف المقرض قدرة البلد المدين أو المقرض على السداد من خلال الأعلام بعبء توافر منها، موازها الاقتصادية للمشاكل التي تواجه موازين مدفوعاتهما هل هي مزمنة أم عارضة، المجالات التي ستوجه إليها قروضها وكيفية استثمارها، والإطلاع على الدراسات المعدة للمشاريع المزمع الاستثمار فيها ومعدلات العائد منها، إلى غير ذلك من الأمور التي يستطيع منها البنك الوقوف على حقيقة كيف سيتم الدفع له وبالتالي ما إذا كان المقرض جديراً بالاقراض أم لا. إلا أنه في الواقع لم يكن يحدث شيئاً من هذا القبيل بصورة جدية خلال سنوات تزايد المليوننة المصرفية.

(Kettell & Magnus, 1986 : 5)

وفي هذا الخصوص علق Irving S. Freidman قائلا: إن تاريخ العشر سنوات الماضية، يشهد - بدون أدنى شك - أن البنوك الخاصة كانت مستعدة لأن تقرض عشرات المليارات من الدولارات للحكومات الأجنبية دون أن تسأل عن المجالات التي تستخدم فيها هذه الأموال ولا غير ذلك من الأسئلة ولقد ساء منهج The no questions asked approach وهو ذات النهج الذي دفع البلدان النامية إلى تقييد الحصول على القروض من المصارف - كما رأينا سابقاً - عن الحصول عليها من غيرها من المصادر الرسمية التي قد تكون أرخص نسبياً. أيضاً تطبيقاً لنهج go - go approach نجد فريدمان يقول:

There is no evidence that bank auditors, regulators, or shareholders, seriously questioned either the 25% per annum growth of commercial Lending to developing countries between 1975 - 1980, or the wisdom of the nine Largest U.S. banks in making loans to Mexico and Brazil which eventually added up to 90 % of the banks Capital.
(I. S. Freidman, 1983 : 114)

وبما نشير إلى أن البنوك ربما تكون قد اعتمدت على بعض الاعتبارات الأخرى في تقييمها مدى الجدارة الائتمانية مثل توافر الموارد الطبيعية مثل البترول في المكسيك، الألماس في شيلي ومواد أخرى في البرازيل. فضلاً عن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي والتجاري فيها وفي كوريا الجنوبية. إلا أن البعض يرى أن ذلك ليس كافياً إذ قد تعرض ظروف دولية، كتدهور شروط التجارة، انخفاض حجم التجارة

الدولية واتخاذ اجراءات حماية من جانب الاسواق التي تستورد من البلدان المدينة مما قد يعرض قدرة هذه البلدان على السداد لمشاكل عديدة.

ولذا يرى البعض - في هذا الخصوص - أن البنوك إذا كانت قد حست من نظم تحليلها وتقييمها لمواقف البلدان المقترضة واتبعت القواعد السليمة الخاصة بالائتمان والمخاطر لما وصل الحال الى ما وصل اليه في عام ١٩٨٢. ولذا خلص Goodman في دراسة له على ٣٧٣ بنكاً امريكياً في عام ١٩٧٧، ان هذه البنوك تبحث عن وسائل اخرى لتقدير المخاطر.

(1) (Kitchen, 1986 : 9)

ومما سبق نجد أن ما أعلن عنه في عام ١٩٨٢ من أزمة انما تسبب فيه - جزئياً - تجاهل البنوك لأهمال قواعد الجدارة الواجب العمل طبقاً لها هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى - نجد ان البنوك قد اعترفت بخرقها لهذه القواعد وتجاهلها ولذا فهي تفكر - طبقاً لدراسة Goodman في اتباع وسائل أخرى. وهنا نلاحظ ان ذلك قد أعلن عنه في سنة ١٩٧٧، ومع ذلك استمرت في سلوكها السابق حتى ١٩٨٢، وهو ما يكشف ان البنوك تقول شيئاً وتفعل شيئاً آخره وذلك لأن قوة الدوافع التي تسيطر على البنوك تفوق ما عدداً من اعتبارات.

لقد أهملت البنوك التجارية أيضاً احترام القواعد المتعلقة بالمحافظة على نسبة رأس المال / الأصول
Capital / assets ratio
اذ نجد أن هذه القاعدة قد شهدت تدهوراً شديداً منذ نهاية القرن الماضي حيث كانت هذه النسبة تصل الى حوالي ٥٠٪ بالنسبة للبنوك الأمريكية، ثم هبطت فيما بعد لتصل الى ٢٠٪ اثناء الحرب العالمية الثانية، ١٠٪ خلال النصف الأول من السبعينات ثم تدهورت الى ٥٪ في النصف الثاني، وعلى قمة هذا التدهور نجد أن نسبة الأصول لرأس المال قد اصبحت بالسالب بالنسبة لكثير من البنوك خاصة البنوك العملاقة، كما هو موضح في الجدول رقم (٢٢).

جدول رقم (٢٢)
نسبة انكشاف اكبر البنوك الامريكية
لاكبر خمسة دول ملحقه في امريكا الجنوبية نهاية ١٩٨٢م

البنك / الدولة	الارجنتين	البرازيل	المكسيك	فنزويلا	شيلي	الاجمالي
سيتي بنك	١٨,٢	٧٢,٥	٥٦,٦	١٨,٢	١٠,٠٠	١٧٤,٥
بنك اوفى امريكا	١٠,٢	٤٧,٩	٥٢,١	٤١,٧	٦,٣	١٥٨,٢
تشيزمانهاتن	٢١,٣	٥٦,٩	٤٠,٠٠	٢٤,٠٠	١١,٨	١٥٤,٠٠
مورجان جارنسى	٢٤,٤	٥٤,٣	٣٤,٨	١٧,٦	٩,٧	١٤٠,٧
مانيتوفاكتشرز هانوفر	٤٧,٥	٧٧,٧	٦٦,٧	٤٢,٤	٢٨,٤	٢٦٢,٨
كميكل بنك	١٤,٩	٥٢,٠٠	٦٠,٠٠	٢٨,٠٠	١٤,٨٠	١٦٩,٧
كونتيننتال الونى	١٧,٨	٢٢,٩	٣٣,٤	٢١,٦	١٢,٨	١٠٧,٥
بنكيز فرست	١٣,٢	٤٦,٢	٤٦,٢	١٥,١	١٠,٦	١٤١,٢
فيرست انترستات	٦,٩	٤٣,٩	٦٣,٠٠	١٨,٥	٣,٧	١٣٦,٠٠
كروكر ناشيونال	٣٨,١	٥٧,٣	٥١,٢	٢٢,٨	٢٦,٥	١٩٦,٠٠
ويلز فارجو	٨,٣	٤٠,٧	٥١,٠٠	٢٠,٤	٦,٢	١٢٦,٦
فيرست ناشيونال شيكاغو	١٤,٥	٤٠,٦	٥٠,١	١٧,٤	١١,٦	١٣٤,٢

(Source: W. Cline, 1984 (a) : 13)

من هذا الجدول نجد الدليل القاطع على عدم مراعاة القاعدة التأسيسية بموجب إحترام النسبة بين رأس المال / الأصول حيث بلغت النسبة المتوسطة لدرجة انكشاف أكبر ١٢ بنكا في الولايات المتحدة حوالي ٢١٥٠٪، أكثر من هذا تجاوزت هذه الدرجة نسبة ٢٦٦٪ لبنك مايتوفاكستشز هانوفر كما كان التجاوز حادا بالنسبة لبعض البنوك الأخرى العملاقة مثل سيتي بنك وأوفى أمريكا وكيميكال بنك . وهنا يجب أن نلاحظ أن الارتفاع والنسب السابقة خاص بدرجة انكشافها في خمسة دول فقط، ولكن إذا أُضيفت قروضا لدول أخرى في نفس القارة أو في قارات أخرى لازدادت عن ذلك (١). وفي هذا الخصوص نجد أن درجة تعرض أكبر تسعة بنوك في الدول النامية - غير البترولية في نهاية ١٩٨٢م وصل معدله إلى حوالي ٢٦١٢٪ حسب دراسة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة.

(Cline, 1984 (a) : 22)

ولا شك أن الإفراط في الاقتراض للدول النامية بالذات بالنسبة إلى رأس مال البنوك جعلها شديدة الحساسية للغاية لما قد يحدث من تطورات فيها. ليس هذا فقط بل جعل الجهاز المصرفي العالمي كله شديد الحساسية لذلك، لأنه إذا امتنعت دولة أو دولتين، كالمكسيك والبرازيل فقط عن السداد للبنك الأول في العالم وهو سيتي بنك مع درجة انكشاف قيمتهما ٥٦٦٪ بالنسبة للأولى و ٢٧٣٪ بالنسبة للثانية أي بما يزيد عن ٦٣٠٪ لادى ذلك إلى انهيار البنك، الأمر الذي تعقبه سلسلة من الانهيارات في غيره من البنوك، وتقدان الثقة في الجهاز المصرفي الأمريكي . وهذا ما لا تسمح به حكومات هذه الدول نظرا للأهمية المحورية لهذه البنوك في اقتصادياتها، كما سبق الإشارة في الفصل السابق.

كما ينسب البعض إلى البنوك أنها كانت تقتصر من سوق العملات الدولية قروضا قصيرة الأجل ثم تفرضها لحكومات البلدان النامية في شكل قروض متوسطة أو طويلة الأجل. وهو ما يمثل - في نظرهم - مخالفة لأبسط قواعد الاقتراض المصرفي، مما ضاعف من مقدار الخطورة التي يمكن أن تتعرض لها البنوك. وتجدر الإشارة إلى أن مؤتمر لندن سنة ١٩٧٩م قد حذر من هذا التصرف ولقت الانتظار إلى خطورته.

والتجاهل المتعمد لقواعد الحيطة والاحتراص التي يفرضها العمل المصرفي دفع بعض الكتاب مثل Gronzalez الى القول بان البنوك التجارية وهي مضمونة تحت تأثير العديد من الدوافع المتشابهة، قد ذهبت في الاقتراض المصرفي الى أبعد مدى مخلقه ودامها كل قواعد الاقتراض المصرفي السليم.
(H. Gronzalez, 1985 : 59 - 64)

كما لخصت مجلة الايكونوميست البريطانية هذا الموقف بقولها:

They are pushing against the Limits of banking prudence
(January 12 : 1980)

وبيئنا كان تجاهل البنوك الامريكية لقواعد الحيطة المصرفية، نجد أن البنوك الأوروبية قد شاركتها الى حد ما في هذا المسلك. اذ جلى سبيل المثال قام Middeland Bank في إنجلترا باقتراض اموال كثيرة الى المكسيك في نهاية السبعينات لدرجة ان 2٧٢ من حصص المساهمين فيه كانت مرتبطة بديون المكسيك أو في قول آخر بما يساوي 2٧٢ من حصص المساهمين في بلد واحد فقط يعانى من مشاكل كثيرة رغم كل التحذيرات السابق الاشارة اليها.
(The Times June 19, 1986)

وفي مقابل ذلك أبرزت مجلة الايكونوميست البريطانية ان تصرف البنوك اليابانية كان مغايرا للتصرفات السابقة من حيث احترام قواعد الحيطة والاحتراص.. وأن هذا الاحترام كان يرجع أساسا الى البنوك ذاتها عوانما الفضل فيه كان الى التوجيه الحكومي المباشر للبنوك. فلقد قامت الحكومة اليابانية بايقاف اشتراك بنوكها في عملية الاقتراض المصرفي الدولي في سوق العملات الدولية في أكتوبر سنة ١٩٧٩م كما كان على البنوك اليابانية الاحتفاظ بودائع طويلة الاجل بغرض تغطية عمليات الاقتراض التي تقوم بها، كما قامت الحكومة اليابانية بوضع الاجراءات التي تكفل إتباع بنوكها للقواعد العامة الواضحة للاقتراض المصرفي، ومن ثم كان على موظفي البنوك احترامها. ولقد اعترفت البنوك اليابانية بأن بعضا من القيود التي فرضتها السلطات كان ضروريا - نظرا لما كانت تعانيه من نقص في مواردها من الدولارات إذ أن 2٨٠ من دولاراتها كان يتم شرائها من البنوك الأخرى.
(The Economist March 22, 1980)

ولا شك ان العقلية Mentality التي كانت تفكر بها البنوك الامريكية والاوروبية «فعتها الى تجاهل قواعد النخبة والاحتراس، تحت تأثير العديد من الدوافع المتداخلة» والمفردة التي انعكست على تصرفاتها وممارساتها الواقعية مع الدول النامية، بشكل واضح وملحوس. ويمكن ان نستعرض العديد من نماذج الممارسة الفعلية للمصارف التجارية خلال الصفحات التالية القادمة. والواقع ان النماذج التي ستقدمها هنا تمثل قلة من كثرة.

لقد استمرت البنوك في تجاهل التحذيرات من مختلف المصادر، وصارت تنفذ نهجها go-go approach إذ تذكر الايكوتومست ان البنوك تسير في قوافل باعداد كبيرة Swarming وتتجمع حول جاكارتا عاصمة اندونيسيا للترويج لقروضها، وكان ممثلوها يحملون شيكاتا على بياض - بهدف الفوز بعقد صفقة قرض. هذا كان يحدث في الوقت الذي قدم فيه صندوق الدولي النصيحة لحكومة اندونيسيا بأن ديونها على وشك الانفلات من امكانية السيطرة عليها والتحكم فيها ومن ثم يجب عليها عدم إقتراض المزيد. ولكن البنوك لم تلق أى اعتبار لفحوى هذه النصيحة وذهبت تعرض قروضها كما رأينا. بل اكثر من هذا لم تخف البنوك غيظها وحنقها على الصندوق لتقديم مشورته على النحو السابق. . .
(The Economist, March 20 1982)

وفي المكسيك وهي ثاني اكبر دولة مدينة على مستوى العالم بصفة عامة ويديون مصرفية بصفة خاصة، أثبتت البنوك فعلا انها Profit-minded -
اذ ان ايرصاصات المشاكل قد ظهرت في هذا البلد في صيف ١٩٨١. من ذلك أن أسعار البترول في المكسيك - وهو ما دفع البنوك أساسا الى إقراضها - قد هبطت، كما هبطت صادرات هذا البلد بمقدار الثلث ومن ثم أصبح يعاني من فجوة في السيولة تتراوح بين ١٠ - ٢٠ بليوناً من الدولارات. ولذا لجأت المكسيك الى البنوك طالبة الاقتراض مبلغ خمسة بلايين دولار. وهنا نجد البنوك رغم الظروف السابقة اندفعت rushed بحماس للمساهمة في هذا القرض وكانوا يقفون في صورة صفوف quequing up بل إن بعضاً منها عرض الاشتراك بنسبة أكثر من تلك التي حددت له. وبهذا استطاعت البنوك تجميع حوالي ٢٠ بليوناً من الدولارات لاقتراض المكسيك وهو ما يزيد باريعة أضعافها طلبته المكسيك في

بادئ الأمر. وهو الأمر الذي يكشف عن مدى شراسة البنوك في الاقتراض لحكومات الدول النامية. ولقد دفع هذا الموقف بعض المحللين الماليين والاقتصاديين المعنيين بشئون أمريكا الجنوبية الى إبداء دهشتهم وتساءلوا في استغراب:

"Did bankers really know what they were doing this year as they forked out \$ 1 billion in new money every month for Mexico"

(Delamaide, 1984 : 102)

ولذا نجد أن العديد من خبراء الاقتصاد إنتهوا الى الرأي القائل:

"... overeager lenders are as responsible for Mexico's acute financial pains as the overeager borrowers."

أى أن البنوك الشرهة - للاقتراض مسئولة تماما عن الصعوبات المالية التي واجهتها المكسيك شأنها في ذلك شأن المقترضين الشرهين الذين أقدموا على الاقتراض منها. وبهذا فهم يقررون المسؤولية المشتركة لكل من الدائن والمدين، عن أزمة أغسطس ١٩٨٢.

(The Economist December, 1982)

كما تصف التاييم الأمريكية التدافع بل التناحر بين رجال البنوك الدولية من أجل الفوز باقتراض البلدان النامية، إذ وجدوا فيها فرصا طيبة يجب إقتناصها. ولا تختلف البنوك في ذلك من دول ستريت في أمريكا الى المراكز المالية في أوروبا:

"The new business was a bananza for banks. From wall Street to the financial centers of Western Europe, bankers awake to the delights of international lending.

Eagers to win their spurse youn, Loan officers fell over one another Knocking on the doors of finance ministers from Warsaw to Kinshasa"

(The Time January 10, 1983)

كما لخص هذا الموقف احد رجال البنوك الدوليين
an International banker بقوله:

"When things go well banks are stepping on each other to get in."
(Time, Decembre 20, 1982)

ولقد صورت لنا المقاطع السابقة من اشهر المجلات العالمية وأوسعها انتشارا
السابق المضمون بين رجال البنوك، وكأنهم يشاقطون بمقلات فوق بعضهم البعض
من أجل الفوز بعقد القروض مع حكومات البلدان النامية.

ويصور De lamaide في كتابه جانب آخر من سعي البنوك المضمون
لتسويق وتوكيف مواردها المالية، حيث يقول ان ممثلي البنوك كانوا يسعون في
شكل قوافل - أو لتقل جحافل (١) - عارضين قروضهم على حكومات البلدان النامية.
وكانوا يتجهون صوب البلدان التي يستشعرون ولو عن بعد أنها ربما في حاجة إلى
قروض أو لأنها في ضائقة مالية:

"International bankers... formed into roving bands of many
gypsies, descending on any town where there was a whiff
borrowing need" (1984 : 43).

وتمشيا مع المنهج السابق، نجد أن القروض لم تعقد بعد مفاوضات تسودها
الظننة والرشادة من جانب رجال البنوك وإنما - بالإضافة إلى عرض الاقراض - مثل
موقفها في الاستجابة القوية وغير المحدودة لطلب قرض
Immediate and open response ولقد عبر عن هذه الحقيقة بعض رجال اكبر البنوك
العالمية حيث يقول لأحد زملائه.

"When you went out to Lunch, you could have told the receptionist to
watch the telex and take \$ 5 m n of any deal offered.

(١) وتفضل حكمة جحافل لتشبيهها بجحافل الغزى إذا ما أخذنا النتيجة في الاعتبار وهي
افراق البلدان النامية في بحر من الدين، والمآق المالية وما يترتب عليها من آثار اقتصادية
وسياسية واجتماعية طويلة المدى لا تختلف كثيرا عن صور القرض الأخرى.

وهذا يعنى انه كان فى مقدور موظف الاستقبال فى البنك قبول منح قرض
بخمسة ملايين دولار من أى مصدر وبمجرد اشارة تلكسية. وهذا يكشف ولا شك عن
مدى الحرص والسعى الحثيث للبنوك لتصرف مواردها واقتراض الدول النامية. ولذا
اطلق هؤلاء على تلك الفترة من السبعينات بأنها فترة
Telex banking
أو
(Delamaide, 1984 : 44) Receptionist banking

ويستمر الكتاب الذين تناولوا قضية المديونية العالمية بالتحليل - فى تصوير
ممارسات ممثلى البنوك فيقول J. Makin ان هؤلاء الرجال انما كانوا يتأصصون
الى اقتراض البلدان النامية خاصة تلك التى تتمتع بموارد طبيعية وفيرة، بترولية او
معدنية او تنسم بارتفاع معدل النمو الصناعى فيها. ومن أجل هذا كانوا يتمتعون
رؤساء الوزارات ووزراء المالية فى هذه الدول الى كافة الاماكن التى يطمحون اليها،
حتى ولو كان ذلك خارج بلادهم، وحتى الى مواقف السيارات وحجرات الفنادق
التي كانوا يقيمون فيها عند زيارتهم لبلد آخر. كما كان يحدث اثناء حضور هؤلاء
المسؤولين مؤتمرات من المؤتمرات الدولية خاصة عند عقد الاجتماع السنوى المشترك
بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتمعير والتنمية. ولقد امتد هذا
المسلك فى عقد السبعينات وحتى اوائل الثمانينات ويقول
J. Makin
فى ذلك ان رجال البنوك كانوا:

"... Chasing the finance ministers of LDCs around the lobby of the
sheraton park hoping that those ministers would on behalf of their
governments be able to take their money"
(J. Makin, 1984 : 85).

ونجد تأكيداً لذلك من احد وزراء مالية احدى دول امريكا الجنوبية حيث
يصور المطاردة المثيرة التى تعرض لها من قبل ممثلى البنوك الدولية قائلاً:

"I remember how the bankers tried to corner me at conferences to
offer me loans... They would not leave me alone."

ثم يستمر في وصف مدى الضغط الذي وقع عليه، ومدى الارتباك في حساباته الذي سببه له هذا الضغط وتلك المطاردة قائلا:

"If you're trying to balance your budget, it's terribly tempting to borrow instead of raising taxes, to put off the agony. These gray hair of mine are because I resisted that temptation"
(J. Makin, 1984 : 147).

In Yong Chung وفي هذا الخصوص ايضا نجد السيد /
المسئول عن ادارة القروض الاجنبية في وزارة المالية الكورية الجنوبية يقول بأن
ممثلى البنوك الاجنبية:
"are clamouring at the door" (The Economist, August 30, 1980).

من كل هذا نجد أنه من الواضح ان البنوك لم تلتزم جهدا بأي شكل من الاشكال في تمويل بناعاتها والضغط بكل الوسائل الممكنة من اجل تنفيذ هذا الهدف خاتمة بل متجاعة قواعد الاقراض المصري السليم. وهذا المسلك بلا شك أغرى الكثير من المسؤولين في البلدان النامية لأن تقبل الاقتراض. لا شك انهم في حاجة - بدلا من محاولة التفكير في الاعتماد على الموارد المحلية وتعويضها منذ البداية ايا كانت وتوجيهها للاستثمار فيها(١).

وهنا لا نعلم بعض الكتاب الغربيين يقررون الحقيقة السابقة اذ نجد ان وليم كلاين يقول بأن الاندفاع للاقراض لحكومات البلدان النامية من جانب البنوك أدى الى تشجيع البلدان النامية الى تفضيل اسلوب الاقتراض بدلا من اتخاذ سياسات اصلاحية ذاتية معينة. ويستشهد على ذلك بأنه في الوقت الذي كانت فيه المكسيك في ازمة فعلية في النصف الاول من ١٩٨٢، زادت البنوك الأمريكية درجة انكشافها فيها بمعدلات مرتفعة كما أشرنا سابقا.
(W. Cline, 1984 : 111 - 113)

(١) وهنا نتساءل اليس ذلك هو ما تحاول ان تفعله البلدان النامية الآن بشكل او باخر تحت مسميات عديدة مثل "برامج الإصلاح الاقتصادي والتي يتمتع بها الصنوق، ولكن بعد غرقها في بحر الديون وكان المسألة أصبحت برامج الإصلاح بفرض توفير الموارد لسداد الديون، بدلا من انه كان يمكن توجيهها للتنمية منذ البداية ؟

من كل ما سبق من السهل استخلاص ان الجوانب المتعلقة بتسويق القروض marketing aspects كانت لها الأولوية في سياسة البنوك التي اتبعتها خلال عقد السبعينات وحتى أوائل الثمانينات. وبالتالي أصبحت هذه العملية وتنشيطها محل اهتمام كل موظف في البنك على اختلاف مواقعهم بدءا من رئيس البنك الى أصغر موظف فيه. ومرة أخرى كانوا ينتظرون - جميعا - الى نجاح التسويق بأنه عملية مصيرية لهم ولبنكهم - لذا نجد أنهم أقاموا أقساما خاصة في البنوك تقوم بالأبحاث المتعلقة بالتسويق market research والتركيز عليه بدرجة كبيرة. هذا الوضع أسفر - كما رأينا - عن أحداث ما سماه بعض رجال البنوك بأنه قد حدثت ثورة في الأداء المصرفي وكانوا يرون ذلك حتميا، أيضا اذا ما كان للبنك من أن يكسب ويحقق ارباحا. ولقد صاحب هذا كله تغيرا ليس فقط في الأداء التسويقي ومراعاة قواعد الحيلة والاحتراس، وإنما انعكس أيضا على ميدان العلاقات العامة التي تتمتع بها البنوك مع الحكومات المختلفة في الدولة الأم والدولة المقترضة، مع وسائل الإعلام، ومن خلالها بالراى العام حيث حاولت البنوك أن تظهر بدور المنفذ صاحب الرسالة السامية والتي جاءت لتشر الخير وتنتشل البلاد النامية من عثرتها وما يخلقه ذلك وما يخلقه أيضا من انطباع طيب عنها. (N.Coulbeck, 1984 : 138 - 140)

ولقد دافع صراحة السيد / Harry Taylor رئيس بنك Manufactures Hanover ومقر أحد أكبر البنوك الأمريكية والعالمية أيضا، عن الدور الذى قامت به البنوك وكان يرى ان ذلك يمثل جزءا من رسالتها الشاملة والرئيسية على مستوى العالم. أكثر من هذا قال أنه من الحق أن نتصور أن البنوك مستوفقة عن أداء مثل هذا الدور.

(J. Makin, 1984 : 12)

وفى نهاية ذكر النماذج السابقة، يلزم الإشارة الى أننا تعمدنا ذكر الكثير منها - ومى على كثرتها قلة قليلة من الواقع - لنظهر ان الانطباع فى الأقراص وتجاهل قواعد المصير السليمة، إنما كان بمثابة ظاهرة عامة خلال السبعينات وليست مجرد حالات فردية.

والتي كانت تبديها في هذا الخصوص. إذ كانت تتذرع بأن السدول لا تقلس Countries do not go bankrupt ٤ وأن الدول المدينة إنما تملك دائما أكثر مما تلين. وهذا الاعتقاد إنما ينته البنوك على ضوء ما تملكه بعض الدول النامية من موارد طبيعية ومعدلات نمو صناعي واحدة، كما اشترنا سابقا. كما تزعم السيد / W. Wriston رئيس سبتي بنك هذه الاكثار حيث كان يردد أن ما تواجهه بعض البلدان هي حالات مؤقتة يمكن لبعض الإجراءات الاصلاحية ان تضع لها حدا (وهو ما لم يحدث). (G. Macesich, 1984 : 54)

ويرى البعض ان البنوك قد اسقطت من حساباتها بعض العناصر الهامة والتي قد يكون لها تأثير كبير على عملية المديونية ككل.

ومن الامثلة التطبيقية على هذه العناصر ما يتعلق منها بشروط التجارة الدولية بالنسبة للدول النامية، اسعار الفائدة الحقيقية التي تتحملها هذه الدول كمعب على ديونها، درجة التضخم، حجم الصادرات والواردات، تطور ظروف سوق النقد الدولية.. الخ، ولا شك أن هذه العوامل جميعها وغيرها كانت تسير في غير صالح البلدان النامية كاتجاه عام. وهذا الوضع أدى الى عجز بعض البلدان النامية عن سداد ديونها حتى رغم توافر الموارد الطبيعية لديها، مثلما حدث مع زائير الغنية بالنحاس في عام ١٩٧٥ في قروض تتراوح بين ٧٠٠ - ٨٠٠ مليون دولار للبنوك التجارية وجدولتها عدة مرات ثم وكما حدث مع المكسيك وكثير من الدول الاخرى الغنية بالبتروال والنحاس وذات معدلات النمو الصناعي المرتفعة نسبيا.

^١ (Delamaide, 1986 : 57 - 60)

وكانت البنوك تعتقد أيضا، أن حكوماتها سوف تهب لتجديتها ومسائلتها عند تعرضها لخطر التوقف عن الدفع أو للسداد من قبل الدول المدينة أو بعضها. وبناءا على هذا الاعتقاد استمرت البنوك في التصرف على النحو القائن. وربما يجد هذا الاعتقاد سندا لدى الجدال القائل بأن البنوك قد لعبت دورا شجعنا على حكوماتها، وأنه يوجد نوع من التنسيق والمصالح المتبادلة في هذا الخصوص وأن قيام البنوك

بهذا الدور قد أعتق الحكومات absolving من القيام به على النحو الذي استمر خلال نهاية الخمسينات والستينات. لذا فلم يكن مستغربا ان يلغى دور البنوك في اقراض الدول النامية إستحسانا وتشجيعا على كافة الاصعدة، ومن ثم المساندة القوية عند اللزوم (G. Macesich, 1984 : 26 - 55)

ولقد ردد الاعتقاد السابق مسؤولو سيتي بنك الامريكى بقولهم: "ان سوق العملات الدولية خلقت لتبقى وهو فى النهاية تسنله الحكومة الامريكية والبنك القيدوالى الامريكى". (R. S. Dale, 1983 : 16 - 17)

ولقد أبدت تجارب الماضى القريب والحاضر اعتقاد البنوك فى توافر الدعم الرسمى لها داخليا ودوليا، عند مواجهتها لصعوبات مع الدول المدينة. اذ أنه فى عام ١٩٧٤، عقد محافظو البنوك المركزية لدول G.10 اجتماعا فى سويسرا لمناقشة مسألة المقرض الاخير فى الأسواق الأوروبية واصدروا بيانا فى ختامه جاء فيه:

"... ولقد أدركوا (المحافظون)، أنه ليس أمرا عمليا ان يضعوا مبيعا القواعد التفصيلية والاجراءات اللازمة لتوفير سيولة مؤقتة، ولكنهم مقتنعون بوجود وسائل متوافرة كافية لهذا الغرض وسيجرى استخدامها اذا دعت الضرورة الى ذلك وفى الوقت المناسب".

وهذا الجزء من البيان يعنى ان البنوك المركزية فى الدول الصناعية الرئيسية فى العالم، فى وضع استعداد دائم ومتد فترة طويلة لأن تقف خلف بنوكها وتقلها من عثرتها عند الضرورة.

وهذا هو عين ما حدث عند الاعلان عن الأزمة فى اغسطس سنة ١٩٨٢ اذ هبت البنوك المركزية والحكومات، وبنك التسويات الدولية وبعض مؤسسات التمويل لتقديم ما يسمى "حزمة الانقاذ" rescue package للمكسيك لكى تستمر

فى تسديد ديونها. ولا شك ان الهدف النهائي من هذه الحزمة هو انقاذ البنوك التجارية الدولية الدائنة وليس انقاذ المكسيك كما يقال.

ولقد افترطت البنوك التجارية فى تفاؤلها تجاه نمو التجارة الدولية، اذ، اعتقدت ان التجارة الدولية ستتمو بصفة مستمرة ومطردة. ومن الامثلة على ذلك ان مديرى سبتي بنك كانوا يعتقدون ان التجارة الدولية ستتضاعف خلال العشر سنوات من ٧٨ - ١٩٨٨، تمام. كما تضاعف خلال الفترة ٦٧ - ١٩٧٧. وهذا على عكس التوقعات التى كانت ترى أنها ستشهد انكماشاً بصفة عامة، وتجارة المواد الأولية من البلدان النامية-بصفة خاصة. كما اشارت الى ذلك اكثر الدراسات تحفظاً وهي دراسات صندوق النقد الدولى المتعددة والتي تنشرها IMF Survey (J. Makin, 1984 : 134)

ومن الذرائع التى ردها بعض رجال البنك عن الاسراف فى الاقراض قولهم أنهم كانوا تنقصهم المعلومات الضرورية أى كانوا يعانون من فجوة فى المعلومات information gap اذ يقولون انهم كانوا عاجزين عن اجراء الدراسات اللازمة اذ كانت تموزم المعلومات اللازمة والضرورية عن ظروف وانشطة عملهم.

والواقع ان هذا المبرر انما يتسم بالسطحية والسذاجة، حيث ان المنطق يفرض انه اذا كان الجو يتسم بالتمتعيم وعدم الوضوح، فكان يجب على البنوك أن تكون أكثر حرصاً وحذراً فى تصرفاتها الاقراضية. كما يرد بعض الصيارفة - رداً على الحجة السابقة - قائلين ان المسألة ليست مسألة نقص معلومات او فجوة اتصال مع المؤسسات الاقراضية الاخرى، وانما تكمن فى حسن تقدير المعلومات حتى فى حجالة توافرها ومدى ملائمة هذا التقدير وتوافقه مع الهدف النهائي المسيطر على البنك. ويبنى هذا البعض تشككه من ان البنوك كانت مستتبع اسلوباً مختلفاً فى تصرفاتها على فرض توافر المعلومات التى تدعى توافرها، وأن ذلك لم يكن ليمنعها من الاستمرار فى انتهاج السياسة الاقراضية الهجومية التوسعية التى دأبت على اتباعها خلال عقد السبعينات.

كما انه لمن المثير للسخرية أن يقول بعض رجال البنوك أنهم قد غرر بهم أو أخذوا على غرة بسبب الأحداث التي شهدتها الاقتصاد العالمي والتي لم تكن متوقعة أو في أفق الرؤية بالنسبة لهم وهم بالتالي يلتقون باللائمة على المسؤولين عن اداة الاقتصاد الدولي.

الا ان هذا التبرير مردود عليه بأن البنوك كان من الواجب عليها ان تكون اكثر تبصرا وقدره على توقع ما حدث على ضوء التطورات الاقتصادية الدولية وعلى ضوء ما يتسم به الاقتصاد الرأسمالي من تغيرات وتقلبات. ويرى هؤلاء ان اللائمة في الاقراض في الاقراض انما تقع على اداوات البنوك والتي اتدلمت بروح بيهيمية نحو الاقراض المصرفي الدولي ويهدف الحصول على اكبر قدر من الأرباح، ونظرا لأن سجل الاقراض الخارجى يفضل بكثير سجل الاقراض الداخلى. وهنا جرفت الرغبة الجامحة نحو الاقراض الخارجى كل ما تفرضه قواعد الحيطة والاحتراى والقواعد السليمة للاقراض المصرفى أمامها، واصبح ينظر الى هذه القواعد كما لو كانت عقبة كتود أمام التوسع والنمو والريخ.

ويعد كل ما سبق، لاندعم أن نجد بعض الآراء التي تقول أن البنوك التجارية انما كانت تصرفاتها عبارة عن رد فعل لما شهده الاقتصاد العالمى من تطورات خلال عقد السبعينات منذ بدايته حتى اوائل الثمانينات. وأن البنوك التجارية لم تأخذ زمام المبادرة في الاقراض لدول العالم الثالث. ويستند هؤلاء الى حجة مفادها ان ارتفاع اسعار البترول منذ ١٩٧٤ ولى ١٩٧٩ / ١٩٨٠ قد أدى الى خلق فجوة في الموارد لدى بعض الدول فى حين اتخمت خزائن هذه البنوك بالفوائض من البترول - دولارات - أى أن جانب الطلب من جانب الدول النامية كان شديدا جدا وكل ما فعلته البنوك هى انها استجابت لهذا الطلب. أى أن جانب الطلب كان هو الجانب الأقوى.

ولقد انبرى بعض الكتاب للرد على الذرائع السابقة مثل بيتر نايتنكامب وغيره (1985: 562) ولكننا سنكتفى بالرد بأن الرأى السابق، رأى ضعيف ويتجاهل الحقيقة، فضلا عن استخدامه بالممارسة الفعلية التي راينا بعض نماذجها كما سبق، كما يتماهى مع ما رأيناه من تجاهل متعمد من قبل البنوك لقواعد العمل المصرفى أو

ما يمكن يوصفه "بقواعد السلوك" حتى وإنه كانت غير مكتوبة أيضا على النحو السابق الذي رأيناه.

أيا ما كان الامر تجد أن الغالبية من الكتاب يوجد بينها اتفاق على ان البلدان النامية قد دفعت الى الوضع الذي كانت عليه في عام ١٩٨٢ دفعا. ولا يعنى هذا انها لم تكن تحتاج الى الاقتراض، بل على العكس نرى أنها كانت تحتاج اليه اذ تعوزها الموارد المالية اللازمة ولأنها دول عالم ثالث تعاني بشكل أو بآخر من عملية التخلف وما المديونية - كما ذكرنا في الفصل الاول - أحد أبعاد التخلف. ولكن ما حدث من جانب البنوك على النحو الذي رأيناه قد صرف هذه الدول - الى حد بعيد - عن أن تفكر في استغلال مواردها المتاحة وتمبشتها نحو التنمية ، هذا فضلا عن محاولة البحث عن الممكن من الموارد ايا كانت مصادرها وتوجيهها الوجهة الصحيحة، علما بأنها دول في معظمها غني بالموارد الاقتصادية. ولقد صادقت هذه الممارسات بعض وزراء المالية والمسؤولين الذين اقبلوا عليها وابتلعوا الطعام، ظانين انه يمكن احداث تنمية دون زيادة العيب أو المعاناة على شعوبهم، ولم يكن يدرون أنهم يؤجلون المعاناة بعض الوقت لتعاني منها الشعوب طول الوقت بقبولهم الاقتراض على النحو الذي تم عليه.

ومحصلة كل ما سبق أن اقترضت الدول النامية من البنوك أو اقترضت البنوك الدول النامية أموالا ضخمة على النحو الذي رأيناه في الجزء الأول من الفصل الثالث أيضا. ولقد صاحب هذا التضخم في المديونية حدوث تطورات وفرض شروط - استغلالا لاوضاع البلدان النامية - أدت الى تدهور الاوضاع المالية والنقدية في هذه البلدان وتتعلق الشروط الصعبة بالفائدة، قصر اجل القروض شألة عنصر المنحة وعدم وجود فترة السماح.. الخ.

فبالنسبة للفائدة نجد ان سعرها اتسم بالارتفاع المستمر تقريبا طيلة فترة التزايد السريع في حجم مديونية البلدان النامية. وهنا نرى انه من المناسب توضيح كيفية تحديد سعر الفائدة. فسر الفائدة الاجمالي يتكون أساسا من شتين رئيسيين. الأول، وهو السعر الاساسي والثاني، هامش يضاف اليه، وتحديد السعر بصفة عامة انما تحكمه عدة اعتبارات هامة. أولها: السعر الاساسي ويتمثل في التكلفة

التكلفة التي يتحملها البنك المقرض في سبيل الحصول على النقود التي يقرضها والتي يدفعها الى المودعين أو الى غيره من البنوك.

أى هو السعر الذى يتم التعامل بين البنوك على أساسه عادة بين البنوك فى لندن ويسمى Labor ثانيهما الهامش spread أو marginal وهو ما يضيفه البنك الى السعر الاساسى بهدف تحقيق الربح، وآخرها، هامش اضافى يحلده البنك أخذاً في الاعتبار نوعية القرض ذاته، ودرجة المخاطر التي يقدرها البنك، موقف البنوك الأخرى وكذلك بعض الاعتبارات المتعلقة بالمدة الزمنية للقرض، وكذا موقف المقرض وقدرته على المساومة.
(T. H. Donaldson, 1988 : 37)

ويلاحظ أن السعر الاساسى للفائدة يتم تحديده على ضوء التغيرات التي تشهدها اقتصادات البلدان الصناعية المتقدمة، وما يتم اتخاذه لمواجهة هذه التغيرات. ولذا نجد أن سعر الفائدة الاسمى الذى ساد حتى ١٩٧٧/٧٦ اتسم بالاعتدال الى حد ما. ثم ما لبث ان اصابته حمى التضاعد حتى أوائل الثمانينات. وبصفة عامة كان الارتفاع في سعر الفائدة يحمل في طياته تضخماً، أى كان يعكس ارتفاع في معدلات التضخم التي شهدها اقتصادات البلدان المقرضة. ولذا كان الفرق بين السعر الحقيقي والسعر الاسمى محدوداً، بل وصار الى الصفر في بعض السنوات، ولكن إتخذت حكومات البلدان الصناعية بعض السياسات النقدية بهدف كبح جماح التضخم فيها. مما ادى الى استمرار ارتفاع اسعار الفائدة الاسمية في الوقت الذي هبطت فيه مستويات التضخم.

فلقد تبني السيد / Volcker رئيس مجلس محافظى البنك الفيدرالى الأمريكى والذي يتكون من سبعة أعضاء، المنهج النقدي الذي يرى انه لمحاربة التضخم يلزم جعل النقود أكثر قدرة وأكثر تكلفة.

"by making money both scarce and costly" P. 15

وذلك من خلال التحكم في عرض النقود، ورفع سعر الفائدة. وهذا هو النهج الذي وصفه البعض بأنه (Time, Oct., 22, 1979) dirty approach

وتمشيا مع النهج السابق اعلن البنك الاحتياطي الفيدرالى الأمريكى رفع سعر الخصم من ٢١ الى ٢٢. وهذا الرفع انما يعنى - كما هو معلوم - زيادة التكلفة بالنسبة للبنوك التجارية، مما دفعها بدورها الى رفع اسعار القوائد التى تقتضيها من المقرضين ومنهم دول العالم الثالث.

ولقد ارتفعت اسعار الفائدة فى الولايات المتحدة مرتين فى شهر واحد فى ٢٣، ٢٤ اكتوبر عام ١٩٨٧م، ثم اعتب ذلك ارتفاع فى مارس سنة ١٩٨٠م ثم ارتفاع آخر فى يونيو من نفس العام. ولقد قاد بنك Chase Manhattan حملة رفع اسعار الفائدة وتبعته فى ذلك البنوك الاخرى فى امريكا، كما ارتفعت القوائد اكثر بالنسبة للقروض القصيرة الاجل. ولقد أدت الارتفاعات المتوالية فى سعر الفائدة الى زيادة الطلب على الائتمان (بدلا من كبح جماحه) خشية المزيد من الارتفاع فى اسعار الفائدة، الامر الذى زادها تنهيا.

ولقد حلت بعض الدول الصناعية الاخرى حلو الولايات المتحدة فى هذا الخصوص مثل إنجلترا، وكندا وغيرهما، اذ على سبيل المثال رفعت حكومة المحافظين فى كندا اسعار الفائدة لرابع مرة على التوالى فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٧٩ بعد الرفع الأمريكى فى ٦ اكتوبر من نفس العام. ولقد برر محافظ بنك كندا المركزى هذا الرفع على اساس ان التفاوت فى اسعار الفائدة بين كندا والولايات المتحدة يؤدى الى تزوج الاموال من الاولى الى الاخيرة، الامر الذى يسفر عن تدهور مركز الدولار الكندى فى مواجهة الدولار الأمريكى، ولقد استندت معظم البلدان الاوروبية الى هذا المنطق بالاضافة الى رغبتها فى محاربة التضخم وقامت برفع اسعار القوائد فيها. ولقد ترتب على ذلك ان ارتفع سعر الفائدة حسب الايكونومست البريطانية الى اكثر من ٢٠ فى عام ١٩٨٠م.

(The Economist, Nov., 22 1980)

ومع السياسات السابقة شهدت معدلات التضخم فى البلدان الصناعية هبوطا مع اوائل الثمانينات. الا أن هذا الهبوط، لم يواكبه هبوط مماثلا فى معدلات الفائدة Libor. ولقد أدى ذلك الى حدوث تباين كبير بين سعر الفائدة الاسمى وسعر الفائدة الحقيقى، حيث بقيت الاخيرة مرتفعة بمعدلات تاريخية. اذ نجد، طبقا

جدول رقم (٢٣)
عنه اسعار الفائدة الاسمية والحقيقية بالنسبة للبلدان النامية
خلال الفترة من ٧٢ - ١٩٨٣م

البيان	٧٢/	٧٤/	٧٧/	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٧٨				
تكلفة اسعار الفائدة المتغيرة	٨,٣	٩,٩	٨,٤	١٢,٣	١٥,٥	١٧,٤	١٧,١
معامل التضخم في امريكا	٥,٧	٧,٣	٦,٦	٨,٧	٩,٢	٩,٤	٦,٠
التكلفة الحقيقية لسعر الفائدة العائم	٢,٥	٢,٦	١,٨	٣,٦	٦,٣	٨,٠	١٠,٥

(Source : R, Kitchen, 1986 : 240).

طبقا للجدول (٢٣) انه ان هناك تقاربا بين معدلات التضخم واسعار الفائدة الاسمية وظل الفارق معقولا ومتحملا حتى عام ١٩٧٨/٧٧. الا انه مع عام ١٩٧٩ والأخذ بالاجراءات السابق الاشارة اليها ازادت الهوة بين السعيرين في الولايات المتحدة لدوجة انه في عام ١٩٨٢، كان سعر الفائدة الحقيقي يفوق معدل التضخم بحوالى مرة وثلاثة ارباع المرة. أى ازادت التكلفة التى تتحملها البلدان النامية المدينة وتزداد الصورة قتامة اذا ما علمنا ان الارقام القياسية لسعر التصدير كانت بالسالب للدول النامية المستوية للنفط بحوالى ٢٤٨ في ذات العام (حسب تقرير البنك الدولي لعام ١٩٨٦ : ١٤٩).

كما يؤكد لنا ايضا الجدول رقم (٢٤) الارتفاع في اسعار الفائدة على مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD).

ويستنتج من هذا الجدول ان اسعار الفائدة الاسمية على القروض لمدة ثلاثة اشهر كانت تقل عن معدلات التضخم في هذه المجموعة ولذا فان سعر الفائدة الحقيقي كان سالبا في عامى ٧٦ - ١٩٧٧، ثم مع بدء عام ١٩٧٨، انقلبت الصورة وزادت معدلات القوائد الاسمية عن معدلات التضخم. ومن ثم ازادت الهوة بين المعدلين لصالح الاولى. وازداد الفارق حدة في ١٩٨١ وحتى ١٩٨٢ وبالتالي كان سعر الفائدة الحقيقي مرتفعا كثير ليبلغ ٢٨، و٢٧.٥ في عامى ١٩٨١، ١٩٨٢ على التوالي.

مما سبق نخلص الى أن سعر الفائدة الاسمى، انما كان يتم تحديده بما يعكس الاوضاع والظروف الاقتصادية التى تمر بها اقتصادات الدول المتقدمة، والاجراءات التى تتخذ لمواجهةها. فلقد تم رفع هذا السعر لاصلاح بعض الاختلالات في هذه الاقتصادات، وهنا دفعت البلدان النامية الثمن من اقتصاداتها المجهد من خلال خدمة الدين. الواجب النهوض بها للبتوك التجارية. ولقد علق تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٥ بقوله لقد: "مثلت المصارف التجارية أداة هامة من أدوات نقل آثار السياسات الاقتصادية الكلية في البلدان الصناعية الى البلدان النامية". (البنك الدولي ١٩٨٥ : ١٤٧).

جدول رقم (٢٤)
أسعار الفائدة الحقيقية الاسمية في الدول أعضاء منظمة
التعاون الاقتصادي والتنمية (٧٦ - النصف الأول ١٩٨٤)

السنة	السعر الاساسي ٣ أشهر	معدل التضخم	معدلات الفائدة الحقيقية
١٩٧٦	٥٦	٦٧	١٠٠
١٩٧٧	٦٢	٧٠	٨٠
١٩٧٨	٨٨	٥٥	٣٣
١٩٧٩	١٢١	٩٥	٢٦
١٩٨٠	١٤٢	١٣٢	١٠
١٩٨١	١٦٩	٨٨	٨٠
١٩٨٢	١٣٣	٥٨	٧٥

(Source : Midland Bank Review, London, Winter 1984 : P. 18)

ملحوظة: يلاحظ أن الجدول هذا يشير الى سعر الفائدة الاساسي دون ان يسجل
هامش الربح.

والواقع ان السعر السابق، مثل - كما رأينا - السعر الاساسي، ولكن يضاف اليه الهامش، الامر الذي يضيف الى العبء الذي تتحمله البلدان النامية المدينة لخدمة ديونها. وهنا نشير الى أن حجم الهامش كان يميل الى أن يكون كبير الحجم حتى ١٩٧٩، وذلك لكي يعوض انخفاض الفائدة الحقيقية. ولكنه ميط بعد ذلك تحت تأثير بعض الاعتبارات التي تتدخل في تحديده. من بين هذه الاعتبارات، الاستراتيجية التي يتبناها البنك. اذ ان البنك الذي يهدف الى تعظيم ارباحه ابتداءا نجده يميل الى فرض هامش مرتفع نسبيا، وعلى الجانب الآخر، اذا كان البنك - ولو كمرحلة اولى - يهدف الى النمو والتوسع والانتشار وكسب المزيد من العملاء في وجه المنافسة من قبل البنوك الاخرى خاصة مع دخول البنوك الاوروبية واليابانية ساحة الاقتراض الدولي، نجد أن الهامش الذي يفرضه يميل - لأن يكون منخفضا نسبيا.

كما لا يفوتنا ان نذكر أن تحديد حجم ونطاق الهامش يتوقف على الطرف الآخر في الصفقة وهو البلدان النامية - حكومات او هيئات عامة أو خاصة. اذ ان قوة وثقل الطرف المتفاوض سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا، وقدرته ممثلها على التفاوض وفهم لطبيعة عمل البنوك وطبيعة سوق العملات الدولية - تؤثر تأثيرا بالغا على تحديد الهامش. وعلى هذا من الملاحظ انه قد يوجد تفاوت في الهامش بالنسبة لبعض الدول. نكلما دخلت الدولة التفاوض على قرض من مركز قوى Strong position ٤ وتفهمت الاساليب والتكتيكات التي تتبناها البنوك في اقتراضها لاستطاعت ان تحصل على قروض بسعر فائدة اقل من غيرها، فالحند على سبيل المثال، دخلت سوق العملات الدولية في عام ١٩٨١ من مركز قوة، اذ لم تلهث وراء مروجى القروض. ولم تلتهم الطعم كما فعلت بعض الدول الاخرى. استطاعت الحصول على قرض ٦٨٠ مليون دولار - بهامش ١/٢ ٪ خلال السنوات الاربعة الاولى ٥٠/٨ ٪ على السنوات الست التالية فوق السعر الاساسي Libor ٤ هذا فضلا عن أن القرض كان طويل الاجل ١٠ سنوات وكذلك الحال بالنسبة لكوريا الجنوبية وبالنسبة لبعض القروض التي حصلت عليها البرازيل والمكسيك.

ويصفه عامة كانت القروض للبلدان النامية تنسم يارتفاع الهامش عن القروض للبلدان الصناعية يصفة عامة، كما هو في جدول (٢٥). أوكانت البنوك تحلل ذلك بارتقاعا درجة المخاطر التي تتعرض لها قروضها في الدول الأولى. الواقع أن هذا التعليل وإن كان يبدو منطقيا في ظاهره إلا أن باطنه يحمل ويحتوى على شبهة استغلال حاجة هذه البلدان والرفقة الجامعة في تحقيق الأرباح العظيمة من وراء معاناتها، وما القول السابق سوى ستار يخفى هذه الحقيقة. كما منرى بعد قليل، هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية: الواقع يؤكد أن سجل ديون البلدان النامية، أنظف بكثير من سجل القروض داخل البلدان الصناعية ذاتها من حيث حجم الخسائر او معدلها وهذه حقيقة أقرها رئيس أكبر بنك في العالم وهو سيتي بنك كما سبقنا الإشارة إليه. كما أن الدول النامية التي أعلنت انها تواجه مشاكل في خدمة ديونها استمرت في أداء ذلك رغم التكلفة الاقتصادية والاجتماعية التي تتحملها في ذلك. ومن ثم ظلت البنوك تحقق أرباحا كبيرة. في مقابل هذا كانت الخسائر على القروض المحلية بلغت معدلات حوالى ٢١٨ في المتوسط خلال عقد السبعينات. (Eiteman, 1986: 480)

ومن ناحية ثالثة: لا يوجد دليل قاطع على أن بنكا دوليا واحدا قد اتلى بنتيجة اقراضه لدول العالم الثالث، وحالات الانحلال التي شهدها بعض البنوك في الدول الصناعية المتقدمة انما تعود اسبابها الى ظروف داخلية خاصة بها وخاصة بهذه الدول.

ومن ناحية رابعة: ان منطق حجة البنوك يرفع الهامش على قروض الدول النامية يقضى ان العلاقة بينه وبين درجة الخطر طردية بمعنى انه كلما ازدادت درجة الخطر، ازداد معها هامش الربح. الا ان الواقع سار على عكس ذلك حتى فيما يتعلق بالدول النامية ذاتها، حيث وجدنا ان الهامش في نهاية السبعينات واول الثمانينات كان أقل بكثير عما كان عليه خلال الفترة ٧٦ - ١٩٧٨ إذ انخفض من حوالى ٢٢ خلال الفترة المشار إليها الى اقل من الواحد الصحيح في المائة في ٧٩ - ١٩٨٠، ثم عاد الارتفاع الى حوالى ٢١٣ في عام ٨١ - ١٩٨٢م ولا شك

جدول رقم (٢٥)
متوسط هامش الربح على الائتمان من سوق الاقراض الدولي (%)
نطاق الهامش

البلدان النامية	البلدان المتقدمة	السنة
٣ - ١٥٧	١ - ١٧٥	١٩٧٥
٢٢٥ - ١٥٧	١ - ١٧٥	١٩٧٦
٢ - ٥٧	١٥٠ - ١٥٠	١٩٧٧
٢ - ٥٠	٢٥ - ٢٥	١٩٧٨
١٥٠ - ٢٥	١ - ٢٥	١٩٧٩
١٥٠ - ٢٥	٢٥ - ٧٥	١٩٨٠ (مرحلة أولى)
١٥٠ - ٢٥	٢٥ - ٧٥	١٩٨٠ (مرحلة ثانية)

"Source : R. Bernal, 1982 : 75."

أن هذا يقضى على مقولة أن ارتفاع الهامش لمواجهة الخطورة، وإنما تحدده بواعث أخرى، قد تكون المنافسة، رغبة في النمو.. الخ. وهنا تسارع بالتبعية إلى أن ذلك لا يعنى تحسناً في شروط الديون لهذه الدول، ولكن البنوك استعاضت عن ذلك بالانواع العديدة من الرسوم وأن بقي الهامش أعلى من مثيله على القروض للبلدان الصناعية.

ومن ناحية خامسة: إذا كانت البلدان النامية تواجه مشاكل وتخشى البنوك على أموالها، وهنا تتسائل ألم تكن هذه الدول في حاجة إلى معاملة أفضل بقرض هامش متخفض لكي تستطيع التهرب من عثرتها وتسدد ديونها؟ أم أن تثقل عليها البنوك لاستنزاف مواردها وخلق مشاكل لها، ثم تلعب أن أموالها في خطر؟

ومن ناحية سادسة: لقد رفعت البنوك الهامش لزمعها بوجود مخاطرة مرتفعة في هذه الدول، ثم رأت أن هذه الدول تسدد ديونها، ألم يكن الأجدر بها أن تلغي جزءاً من ديونها ليتناسب مع قدر الارتفاع في الهامش والذي تم دفعه خلال سنوات القرض.

ومن ناحية سابعة: إذا كانت البنوك تشعر بكل هذا الخوف من اقراض البلدان النامية، فلم التكاليف - الذي رأينا بعض صوره - على اقراض هذه الدول ومى تعلم مقدماً أنها قد تواجه مشاكل فيها؟ مرة أخرى ألا يحمل ذلك الرغبة في استغلال ظروف هذه البلدان والحصول على أكبر عائد منها؟

وتتم القروض المصرفية - كما رأينا في الخصائص العامة لها - بأن الجزء الأكبر منها أصبح يتم الحصول عليه على أساس سعر الفائدة العائم.

ولا شك أن هذا التغير في هيكل سعر الفائدة أضاف إلى مشكلة خدمة الديون بعداً آخر زاد من صعوبة المسألة. فالبنوك أصبحت موصلاً جيداً لنقل مشاكل الدول الصناعية وتصديرها إلى الدول المدينة، فضلاً عنه تحميل الأخيرة بعبء ضرورة المساعدة في اصلاح الأوضاع الاقتصادية في المجموعة الأولى من الدول ولقد عبرت مجلة الايكونوميست البريطانية عن ذلك أصديق تعبير وصوته أفضل تصوير جيئما قالت:

"So, when Mr Paul volcker, the chairman of" the Federal
Reserver sneezes, Latin America catches cold.
(The Economist, Dec 11, 1982).

ولا شك أن هذا التعبير البليغ جدا يلخص لنا مدى قوة التأثير الذي يمارسه
تغيير الأوضاع في البلدان الصناعية على اقتصادات البلدان النامية المدينة من
خلال أسعار الفائدة العائمة التي نجت إليها البنوك التجارية على نطاق واسع.

يضاف إلى ما سبق أن سعر الفائدة العائم هو سعر يتغير كل فترة زمنية
محدودة (ثلاثة أو ستة أشهر) ولا شك أن هذا التغير الدائم يوقع البلدان المدينة
في حيرة ويسبب لها أوتاباكا وعدم استقرار. فضلا عن عدم قدرة على التخطيط أو
التنبؤ بالتزامات المستقبل. فعلى سبيل المثال، أدت الزيادة في أسعار الفائدة في
عام ١٩٧٨ إلى إضافة عبء غير متوقع أو مخطط له من قبل البلدان النامية
المدينة، يزيد عن أربعة مليارات دولار. بلغ نصيب البرازيل بمفرعها منها حوالي
البيرون دولار. وهنا تقع هذه البلدان في مشكلة كيفية تدبير السيولة اللازمة
لمواجهة الالتزامات الطارئة.

(Griffith - Jones, 1980 : 215)

ورب قائل بأنه في المقابل قد تستفيد البلدان النامية من أي انخفاض يطرأ
على سعر الفائدة. وهذا للقول من الناحية النظرية صحيحا. ولكنه للأسف - يصطدم
بالحقائق. إذ أنه في الوقت الذي يكون فيه المدينون تحت رحمة الدائنين، بحيث
يستطيع هؤلاء أن ينقلوا إلى المدينين كل زيادة ولو طفيفة في تكلف الاقتراض
تعملها التضييق الاقتصادية في الدول الأم أو مصلحة البنوك ذاتها، إلا أن الدول
الناامية لا تستفيد من كل تحسن يطرأ على الأوضاع الاقتصادية في هذه البلدان.

Libor

والدليل الواضح على أنه عند هبوط سعر الفائدة الأساسي

أوائل الثمانينات، لم يهبط بنقس المعدل الذي يهبط به معدل التضخم وهو ما جعل
سعر الفائدة الحقيقية مرتفعا بالنسبة للبلدان المدينة: كما رأينا في الجدول (٢٢)،
(٢٣). أي أنه في الوقت الذي تشارك فيه الدول النامية في تمويل فائزرة الإصلاح
في الدول المتقدمة لا يعود عليها شيء من ثمار هذا الإصلاح.

(E.A. Brett, 1985 : 233)

ولقد أدى الارتفاع السابق في اسعار الفائدة بصفة عامة الى اقبال كامل البلدان النامية المدينة وتحميلها باعباء تن تحتها قدرتها. ولقد أدى هذا الارتفاع الى افادة المعصارف التجارية الدولية، في الوقت الذي اضر فيه كثيرا بمصالح البلدان النامية المدينة.

وإذا ما تناولنا الاضرار التي لحقت هذه البلدان من ارتفاع اسعار الفوائد - نجد ان هذا الارتفاع يؤدي الى زيادة وتسارع عبء خدمة الدين خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على البنوك التجارية كمصدر اساسي لقروضها. وهذا التزايد انما يكون سواء بصورة مطلقة او حتى في صورة نسبية بالقياس الى عوائد صادرات هذه البلدان من السلع والخدمات.

فمن الناحية المطلقة، أدى ارتفاع اسعار الفائدة على القروض المصرفية الى ارتفاعات متتالية في المصير على الدول المدينة بها، ويمكن ان نسرده بعض الأمثلة وهي تمثل قليلا من كثير، فالنسبة للمكسيك نجد ان ارتفاع الفائدة الدولاية حولت فاتورة الفوائد من ٦٣٣ بليون دولار عام ١٩٨٠، الى ٢٩٢ بليون عام ١٩٨١ م أى زيادة قدرها ٢٩٩ بليون عام واحد وهي زيادة كبيرة بكل المقاييس.

The Economist, Nov., 20, 1982

وفي دراسة لخبراء الشؤون الاقتصادية في دول امريكا الجنوبية، اثبتوا فيها أنهم من بين الـ ١١٤ بليوناً من الدولارات التي دفعتها دول هذه المنطقة كفوائد فقط خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٢، اسهمت الزيادة في سعر الفائدة بحوالي ٢٤٣١ م من هذه المدفوعات، أى ما قيمته ٤٩ بليوناً من الدولارات خلال اربعة سنوات فقط.

N. Zaitsev, 1986 : 76

ولقد دفعت البلدان النامية قوائدا على ديونها خلال ذات الفترة السابقة
حوالي ١٧٣ بليوناً من الدولارات (1) (Das, 1986: 144)

(١) للمزيد عن اسعار الفوائد وتطورها انظر:

G. Bird, 1985: 127,

W. Cline, 1984 (a) 1985: 12, W. Brandt, 1983: 223, Mandly & Brandt, 1985: 96

من هذا الأجمالي دفعت دول أمريكا الجنوبية وحدها حوالي ١١٤ بليوناً أى ٢٦٥٩ تقريباً. وهذا يرجع ولا شك الى تركيز الدين المصرفية فيها. بل ان دولة واحدة وهى البرازيل قد دفعت قائد مجمعة على ديونها تقدر بحوالى ٦٨ بليوناً من الدولارات خلال الفترة من عام ٧٤ - ١٩٨٢.

(The Economist, June 23, 1984)

أى أن حجم القوائد وحدها الذى دفعته البرازيل يمثل ٢٧٣٠٦ من اجمالي ديونها فى عام ١٩٨٢ والتي بلغت حوالى ٩١ بليوناً من الدولارات. وإذا ما أضفنا الانساق المجمعة التى كانت تدفعها سنوياً حتى ذات العام. لتجاوزت النسبة اجمالي الدين.

وللتدليل على أن أى ارتفاع فى سعر الفائدة الاساسى أو مامش الربح ولو كان بسيطاً يؤثر تأثيراً كبيراً على حجم العبء على الدولة النامية خاصة تلك المثقلة بالدين. ثبت انه فى حالة انخفاض drop سعر الفائدة فى سوق العملات الدولية بمقدار ٢١ فقط، انما يعنى توفير ٧٥٠ مليوناً من الدولارات فى العام الواحد لدولة كالمكسيك. فإذا كان الانخفاض ٢٢ مثلاً، ولمدة ثلاث سنوات فقط لادى ذلك الى توفير ١٧٥٠ مليون دولار (سنة مليارات وسبعمائة وخمسين مليون دولار). وهو رقم يفوق بما مقداره ٢ مليار دولار قيمة التسهيلات التى كانت المكسيك تود الحصول عليها من صندوق النقد الدولى، ودارت بشأنها المفاوضات المضنية ودار الجدل الشديد بخصوص الشروط والسياسات التى يود الصندوق أن يملئها عليها. الى غير ذلك من صور التدخل فى الشؤون الداخلية.

(G. Macesich, 1984 : 30)

هذا المثال، يوضح لنا كيف أن تخفيض اسعار الفائدة العالمية بمقدار التخفيض فى معدلات التضخم (والتي ادعى انها السبب فى رفع اسعار الفائدة فى بادى الامر) او حتى بمعدل يقل بقدر معقول عن معدل هبوط التضخم يعنى الدول النامية المدينة بصفة عامة والمدينة بديون مصرفية بصفة خاصة من عبء يقدّر بمشرات المليارات من الدولارات فى فترة زمنية وجيزة موعافها من جهود الجدولة واعادة الجدولة والمفاوضات مع الصندوق وغير الصندوق وفرض السياسات.. الخ، وفوق كل هذا لحال ذلك دون حدوث أزمة فى الدول النامية ولما عانت شعوبها المعاناة التى تعانيها الآن.

ونستطيع أن نبرهن على صحة الزعم السابق بعملية حسابية بسيطة لا تتجاهل الحقائق الاقتصادية. وتتلخص في أنه حسب جدول (٢٣) السابق بلغ سعر الفائدة الاسمي حوالى ٢١٧، وكذلك معدل التضخم ٢٨٨ في دول منظمة التعاون الاقتصادى، والتنمية فى عام ١٩٨١م. كما أنه حسب جداول المديونية العالمية للبنك الدولى بلغ حجم مديونية البلدان النامية جميعها حوالى ٦٦٢ر٢٨٢ر٦ مليون دولار. وعلى هذا فإذا خفضت الدول الصناعية الفائدة الاسمية الى ٢١٠ فقط خلال عام ١٩٨١، لآدى ذلك الى توفير ٢٧ فائدة على اجمالى المديونية السابقة أى توفير ٤٧٣٥٩ر٧٨٩ مليون دولار (سبعة واربعين بليوناً وثلاثة مائة وتسع وخمسين مليوناً. وسبعمائة وتسعة وثمانين الف دولار) خلال عام واحد فقط للدول النامية. وهو رقم يقل قليلاً عن الـ ٥٥ بليوناً التى دفعتها هذه الدول كفوائد على ديونها فى ذات العام طبقاً لبعض التقديرات مثل Das وغيره من المراجع المشار اليها من قبل.

ومما يجب ان نلاحظ:

(أ) ان السعر الذى تم تخفيضه هو سعر الفائدة الاسمى والاساسى اى لا يشمل هامش الربح ومن ثم لن تتأثر ارباح البنوك ولا غيرها.

(ب) ان السعر المخفض وهو ٢١٠ مازال يفوق معدل التضخم السائد فى هذه المجموعة من الدول (دول OECD) بمقدار ٢١٢ أى أنه الفارق بين المعدلين فى عام ١٩٨٢ يفوق الفارق بينهما فى كثير من سنوات السبعينات.

هذه الامثلة، وغيرها تكشف بجلاء عن ان الارتفاع فى اسعار الفائدة الاجمالية سواء فى سعر الفائدة الاساسى او فى الهامش الذى تفرضه البنوك التجارية على قرضها ظل يستنزف موارد مالية ضخمة من البلدان النامية. ولذا ظلت البلدان المدينة أسيرة اسعار الفائدة المرتفعة فلا تستطيع هذه الدول ان تضى قدماً فى سداد التوائد الحقيقية المرتفعة والتى تجاوزت فى بداية الثمانينات معدلات النمو فى معظم البلدان النامية ووصلها الى ما أسماه البنك الدولى سعر الفائدة الحرج.

The critical interest rate

ولا هى تستطيع ان تفى بجزء عادل من متطلبات شعوبها من مواردها الذاتية. ولذا

قلت هذه البلدان في سوق الاقتراض الدولي، تستدين ديونا جديدة لتدفع فوائد ديون قديمة وليتراكم الاصل وتترايد الاعباء مع الوقت.

The new loans takes care of the old loan's

وبالتالي اصبحت الديون تتراكم على الديون او الديون تلد الديون

"debt piles upon debt"

ولقد تم تصوير ذلك من قبل (Eliot janeway) في جريدة
الواشنطن بوست بالنسبة للديون التجارية على النحو التالي:

"Banks advance the interest owed them with one hand and take it back with the other. No real money changes hand. It's a numbers game" (W. Cline, 1984 : 14).

وهنا نجد وصفا دقيقا لما يتم فعلا من قبل البنوك. اذ تقدم القوائد المستحقة لها على الدول المدينة كقروض وتضيفها الى اصل القرض وتظهر كما لو كانت قد منحت الدولة المدينة قرضا جديدا. ولكنه في الواقع لم تسلم البلد المدين اموالا حقيقه وكل العملية لا تعدو ان تكون قيما كتابيا لقرض جديد او كما تم وصفها لعبة الارقام هذا من الناحية المطلقة.

ومن ناحية نسبة معدل خدمة الديون (الاصل + الفائدة) الى صادرات البلدان النامية، نجد أن تطوره لم يكن بأى حال فى صالح البلدان النامية. ويرجع هذا الى ما سبق ذكره من ارتفاع فى اسعار الفائدة، تلغور شروط التجارة بالنسبة للدول النامية، انخفاض حجم صادرات هذه البلدان للدول الصناعية لحالة النمو البطيء الذى كانت تعاني منها اقتصادات هذه البلدان لذلك نجد أن معدل خدمة الديون قد ازداد مع الوقت منذ بداية السبعينات. ولكن زيادته العادة كانت ملحوظة خلال السنوات الثلاث الاولى منذ ١٩٧٩م وحتى ١٩٨١. وهذه الزيادة كانت على مستوى الدول النامية - غير البترولية، وايضا كانت اكثر من ذلك بكثير بالنسبة للدول المقترضة الرئيسية، على النحو الذى يوضحه الجدول (٢٦).

جدول رقم (٢٦)
معدل خدمة الدين بالنسبة للدول النامية
خبر البترول والبلدان النامية المقترضة
الرئيسية من ٧٩ - ١٩٨٢م

١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	
٢٢,٣	٢٥,١	٢٦,٥	١٨,١	(أ) الدول النامية - غير البترولية:
١٣,٣	١٤,٦	١٢,١	٩,٢	القائدة:
٩,٠٠	١٠,٥	٩,٤	٨,٩	الاصل:
٣٨,٨	٤٤,١	٣٣,٦	٢٩,٧	(ب) الدول المقترضة الرئيسية:
٢٥,٣	٢٧,٧	١٩,٨	١٧	القائدة:
١٣,٥	١٦,٤	١٣,٨	١٢,٧	الاصل :

(Source : Kettell & Magnus, 1986 : table 8.2)

مدفوعات الاصل على الدين طويل الاجل فقط

وتستنتج من الجدول السابق ان مدفوعات خدمة الدين قد التهمت في المتوسط حوالي ٢٢٪ من عائدات الصادرات من السلع والخدمات خلال السنوات المذكورة بل انها قد زادت عن ٤٨٪ هذه العوائد في عام ١٩٨١م. ويلاحظ من ناحية أخرى ان مدفوعات الفوائد كانت تزيد عن مدفوعات الاصل وان معدل الزيادة فيها كان اكثر ارتفاعا. وهذا يرجع الى الارتفاع المستمر في اسعار الفائدة كما رأينا سابقا. كما يكشف الجزء (ب) من نفس الجدول ان الدول المقترضة الرئيسية كان تدفع نسبة اكثر ارتفاعا اذ بلغت نسبة مدفوعاتها حوالي ٢٣٦٪ في المتوسط من حصيلة صادراتها خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٢م ولقد قفزت نسبة هذه المدفوعات من ٢٩٧٪ عام ١٩٧٩م لتلتهم ٢٤١٪ من عائدات هذه المجموعة من الدول من الصادرات. ولا شك ان ذلك يمثل استنزافا بكل ما تعنيه الكلمة لامكانيات وقدرات هذه البلدان. وما يلاحظ من انخفاض في هذه النسبة في عام ١٩٨٢، انما يعود اساسا الى الاجراءات التي اتخذت، لاعادة جدولة الديون في الكثير من هذه الدول، كما يعود الى الهبوط الطفيف في اسعار الفائدة الاسمية.

ومما يضاعف من مشكلة الفوائد ومدفوعاتها واثرا مما يكون له انعكاسات
مدمية على موقف البلدان النامية وموقف البنوك الدائنة ايضا. ان حوالي ٢٩٠٪ من
القروض المصرفية بصفة عامة ونسبة اكبر من القروض الجماعية تكون بالدولار
الامريكي.
"denominated in American dollars"

كما في الجدول (٢٧) وهذا الامر يؤدي الى الآتي:

أ - الارتباط العضوي بين حجم فاتورة خدمة الديون وسعر الفائدة في الولايات المتحدة والقرارات التي يتخذها الكونجرس الأمريكي او البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخصوص عجز الموازنة والسياسات النقدية اللازمة لمواجهته. أي أن عبء خدمة الدين - كما رأينا سابقا - يحده اساسا الكونجرس الأمريكي هذا من الناحية المباشرة (Time, July 2, 1984)

ولكن من الناحية غير المباشرة. ارتفاع اسعار الفائدة على الدولار في امريكا يؤدي الى ارتفاع قيمته من خلال تشجيعه جذب الاموال الى الولايات المتحدة. وهذا يكون على حساب وفرة رأس المال ذاته للبلدان الاخرى، ازدياد حدة المنافسة عليه وبالتالي تكلفة الحصول عليه هذا من جانب. ومن جانب آخر ارتفاع قيمة الدولار

جدول رقم (٣٧)
الوزن النسبي للعملات الرئيسية في القروض الجماعية (S.L)
(٣)

السنة	الدولار الأمريكي	الجنيه الاسترليني	المارك الألماني	الفرنك السويسري	الين الياباني	وحدات مركبة	وحدات أخرى
١٩٧٢	١-١	٦٣	١٤	١٦	-	-	٦
١٩٧٣	١٩٢	-	٦	-	-	-	-
١٩٧٤	١٨٣	-	١٣	١	-	-	٣
١٩٧٥	١٦٧	٢	٢٤	-	-	-	٧
١٩٧٦	١٧	-	٢٨	٢	-	-	-
١٩٧٧	١٦٩-	-	٢٤	٣	١	-	٣
١٩٧٨	١٨	-	١٤	-	٣	-	٣
١٩٧٩	١٦٦	-	٢٦	١	٣	-	٤
١٩٨٠	١٦٥	٢	١٥	٥	٢	-	١
١٩٨١	١٥١	٨	١٢	٣	٣	١	٢
١٩٨٢	١٤٣	١٣	٦	٤	٧	٤	٣

(Source : M. K. Lewis & K. T. Dowis
"Domestic & International Banking"
Oxford, England, 1987.

الأمريكي، تزيد من العبء على البلدان النامية المدينة إذ يصبح من المتعين عليها أن تزيد من حجم صادراتها للحصول على نفس القدر اللان من الدولارات لمداد ديونها. أي بإيجاز إضافة جديدة لاستنزاف الموارد من هذه البلدان.

(Mandly & Brandt, 1985 : 96)

(ب) أن كثيرا من البنوك غير الأمريكية، تقدم قروضها بالدولار، وهو ما يعنى أنها تحصل على جزء كبير منها بالائتمان. ولا شك أن هذا الوضع يجعلها أكثر حساسية لموقف المديونية في دول العالم الثالث. وهو ما يجعل أيضا عملية الاقتراض من هذه البنوك عملية قلقية ويكسبها طيننا - على غير حق في كثير من الأحيان، حتى لمجرد سريان شائعة حول أن بعض الدول المدينة تمر بمشكلة سيولة. وهنا يبدأ الحديث عن أزمة في الطريق في التصاعد. (Time, July 2, 1984) ولا شك أن هذه الأمور تضيف إيمادا لمسألة المديونية المصرفية.

وليت الأمر يقف عند هذا الحد بالنسبة لعبء أو تكلفة المديونية الخاصة بل نجد أنه ما زالت توجد بعض الروافد التي تغلبه وهي الرسوم - إذ تلجأ البنوك التجارية الدولية إلى فرض رسوم على المقترض بمناسبة عقد الصفقة وتزده صورة هذه الرسوم في القروض الجماعية بالذات. ولقد اتبعت البنوك الحيل في سبيل الحصول على الرسوم. إذ لجأت إلى تخفيض الهامش الذي تضيفه إلى سعر الفائدة الأساسي ولكنها في مقابل ذلك جمعت على أنواع عديدة من الرسوم، غالبا تحصل عليها دفعة واحدة كنسبة من الحجم الكلي للقرض ومن أهم هذه الأنواع ما يسمى برسوم مقابل إدارة القرض **managerial fees** وتتراوح نسبتها بين 2٨/١ - ٢٢/١ يحصل عليها البنك الراشد. رسوم مقابل الاشتراك في القرض **Participation fees** وتتراوح بين ٨/١ - ٢٤/٣ تحصل عليها كل البنوك المشاركة في القرض الجماعي على أساس نسبة مشاركة كل منهم، رسوم مقابل الارتباط بالتعهد بالقرض، وتخصيص مبالغ له **Commitment fees** وتبلغ نسبته حوالي ٢٢/١ ويضاف إلى ذلك ما يسمى التسهيلات **facility fees** 2٨/١ ورسوم التفاوض ٢٢/١ (١) (Y. S. Park & J, Zwick, 1985 : 18)

ويمكن أن يندى الملاحظات التالية على الرسوم :

أولاً: إنها في مجموعها تزيد بكثير عن مقدار التخفيض الذي تجر به البنوك على هامش المزج. إذ نجد أنها مجمعة تبلغ حوالي 2٢ و ٥٪.

ثانياً: إن هذه الرسوم ربما تكون أكثر عشا عن القوائد، إذ يتم دفعها - غالباً - مرة واحدة عند التوقيع على العقد، أو تخصص أحياناً من القرض وهو ما يمثل انتقاماً منه - وعليه فهي تمثل أرباحاً فورية. بالنسبة للبنوك.

ثالثاً: إن هذه الرسوم رغم ارتفاع نسبتها وضخامة التكلفة التي تمثلها نجد أنه لا توجد إشارة إليها من قريب أو بعيد حيث يتركز الحديث عن القوائد. ومن ثم تظهر البتة التي تتبع هذا التكتيك وتخضع الهامش كما لو كانت أفضل من غيرها. أي أن الرسوم يشوبها جو من التعتيم.

ونعلق: Park & Zwick على الرسوم بقولهما:

"It seems that these front - end fees are a sort of gimmick created by Eurobanks to overcharge very risky or inexperienced borrower"

وهذا المقطع إنما تستوقنا فيه الكلمات الآتية: **risky, gimmick** **inexperienced** ككلمة **gimmick** تعني أن الرسوم من حيلة أو اختراع من قبل المصارف. في سوق العملات الدولية تستخدمها في الحصول على عائدات أعلى من المقترضين ويؤكد أنها وسيلة مخادعة كلمة **inexperienced** حيث يتم استخدامها بالذات مع المقترضين قليلي الخبرة بآليات السوق المشار إليه. كما تؤكد كلمة **risky** بحيث إثبتنا من قبل أن البلدان النامية ليست أكثر خطورة من البلدان الصناعية المتقدمة. وفي النهاية الرسوم هي آلية من آليات تعبئة ما يمكن تعبئته من البلدان النامية إلى البنوك الدولية، وبالتالي الدول الصناعية وذلك بمناسبة القروض المصرفية التي تقدمها البنوك إلى هذه الدول.

ولقد أضرت التوائد المرتفعة السعر وكذلك الرسوم المتعددة الدول النامية في الوقت الذي جنت فيه البنوك من وراء ذلك الأرباح الطائلة. إذ أثبتت الدراسات المختلفة ان الأقراض للدول النامية ليس أقل خسارة فقط من الأقراض في الصناعية ولكنه أكثر ربحيا بكثير أيضا. ففى دراسة أجرتها مجموعة G 30 في عام ١٩٨٢ حول الأقراض المصرفي خلال النصف الثاني من السبعينات، أثبتت ان هذا النوع من الأقراض أكثر ربحية من الأقراض المحلي. إذ أجاب ٣٥٠ من البنوك التي استجابت لاستطلاع الرأي الذي أجرته، ان الأرباح التي حصلوا عليها من هذا النوع من الأقراض تفوق تلك التي حصلوا عليها من الأقراض المحلي. هذا في حين أجاب ٢٧ أن النوعين من الأرباح متساويان ولكن قال ٤ من كل ٥ بنوك أنهم يتوقعون أرباحا خارجية أكثر من الداخلية خلال الفترة القادمة.

ولذا أعرب ٢٧٥ من تلك البنوك عن رغبتهن في توسيع عملياتهم في الخارج أكثر من الداخل.

(P. Nunnenkamp, 1985: 267 & The Econo, May 8, 1982)

ولقد اثبت العديد من الدراسات ان الأقراض لبلدان العالم الثالث مربحا للغاية **extremely profitable** فلقد قدم موزيكا نسكي في عام ١٩٨١م تقديرات عن فترة منتصف السبعينات بالنسبة لأوسع عشرة بنوك امريكية نشاطا على الصعيد الدولي. تفيد أن هوامش الربح على أصول البنوك الدولية قد فاقت بكثير مشيلتها على الأصول المحلية.

كما نجد أن J. Makin ، أكد على الحقيقة السابقة، حيث ذكر أنه في الوقت الذي بلغت فيه القروض للبلدان النامية حوالي ٢٨ فقط من الأصول الكلية لأكثر تسعة بنوك امريكية، كانت هذه البنوك تحصل على أكثر من ٣٥٠ من عائدا من هذه الأئذون. وفي المقابل نجد أن ٢٥٠ من العائد، إنما هو ناتج ٢٩٢ من الأصول. (Makin, 1984 : 33)

كما نجد ان بالنسبة لبلد واحد وهو البرازيل - أكبر مدين في العالم قد مثل المصدر لأكثر من خمس الأرباح الكلية لسيتي بنك في عام ١٩٧٧م. هذا في الوقت الذي كان إجمالي أصول البنك في هذا البلد لا تتعدى ٢٤ من إجمالي أصوله على مستوى العالم.

وهذا يوضح الفارق الكبير في علم التوازن بين الأصول والعوائد التي تحصل عليها البنوك في الدول المتقدمة بالمقارنة للدول النامية. وكذلك يظهر بوضوح ارتفاع الإيرادات ارتفاعاً فاحشاً عن التلذدان النامية. كما سبق وذكرنا بالنسبة للعوائد والرسوم.

ولقد اثبت كلا من هواره واكتيل ان الاقتراض الدولي من جانب المصارف الدولية يمثل المصدر الرئيسي لارباخها. ولقد استنتجنا في ذلك الى تقديرات بعض المصادر الأمريكية التي يمكن الوثوق فيها مثل النيويورك تايمز وسلمون اخوان Solomon brothers وهذا الأخير يعد من أكبر بنوك المال في نيويورك، حيث كشفت ان الجزء الأكبر من الارباخ الكلية لأكبر ١٢ بنكاً أمريكياً، انما وجدت مصدرها من قروض خارج الولايات المتحدة. إذ في عام ١٩٧٩م حققت هذه المصارف الـ ١٢ حوالي ٢٦٣ من كافة ارباخها نتيجة عمليات لروها الخارجية، ليس هذا بحسب. بل كانت تتزايد هذه الارباخ مع مرور الوقت، إذ كانت ٢٤٣ في عام ١٩٧٥، ٢٢٣ فقط في عام ١٩٧١. اما على مستوى البنك الفرد فلقد كانت نسبة الارباخ الخارجية اكثر من ذلك بكثير. بالنسبة لبعض البنوك فكانت مثلاً ٢٨٢ بالنسبة لشنشيز مانهاتن بنك، في ١٩٧٥، ٢٨٠ من ارباخ بنك فيرست ناشيونال اوفى بوسطن، ٢٦٣ من ارباخ فيرست ناشيونال بنك اوفى شيكاغو و ٢٧٥. بالنسبة لسيتي بنك في عام ١٩٧٦. كما كان معدل تزايد هذه الارباخ سنوياً مرتفعاً للغاية خلال النصف الاول من السبعينات ٢٣٠ تقريباً ثم هبط الى ٢١٠ خلال ٧٧ - ١٩٧٨، وان كنا نعتقد انه ارتفع بعد ذلك نظراً لأن الفترة منذ ١٩٧٨ - ١٩٨١، مثلت فترة التزايد السريع في الاقتراض الخارجي (١).

(The Econo, March 31, 1979, R. Kitchen, 1986, 273)

(١) لمزيد من التفصيل عن الارباخ الخارجية للبنوك الدولية انظر: فهمي
الصدى، ١٨٣ : ١٧٩ ميثونا فينكامب، ١٩٨٦ : ١٥٢، ١٥٥

E. Brett, 1985: 230.

D, Delamaide, 1984 : 16 & The Economist, different Issues from
1973 - 1982, Eiteman, 1986 : 480.

ولعل الأرباح الضخمة التي ضختها البنوك التجارية من البلدان النامية، يقدم تفسيراً للتسابق المحموم على الاقتراض للبلدان النامية خلال الفترة المذكورة. إذ لم تترك البنوك فرصة يمكن أن تقرض هذه البلدان من خلالها إلا واستغلتها كما استعملت كل ما تملك كافة الحيل والأساليب بفرض عصر اقتصادات هذه البلدان وتعظيم عائدها منها. ولقد كشف عن ذلك صراحة أحد كبار مسؤولي بنك

Manufacturers Hanover

ملخصاً سياسة بنكه في هذا الخصوص:

"We have already got most of the orange we need overseas, now it is a question of squeezing out all the juice"
(The Economist March 31, 1979).

وللأهمية المحورية للفائدة ودورها كمصدر رئيسي لأرباح البنوك، كانت هذه البنوك على استعداد لعمل أي شيء إلا شيء واحد هو التنازل عن الفوائد الباقية التي كانت تتقاضاها وما زالت. ولقد علق بعض الكتاب على ذلك قائلين:

"the only thing on which the banks can agree is that they want their interest."

من كل ما سبق نجد أن البنوك قد حرصت على اقتراض البلدان النامية حرصاً شديداً، واستطاعت بعد أن وضعت أقدامها في هذه البلدان ويعد أن التهمت الطعم الذي قدمته لها، أن تعصر اقتصاداتها عصراً، كما عبر عن ذلك أحد رجال البنوك ذاتها. وبذا استنزفت كل ما يمكن لها استنزافه من هذه الاقتصادات المرمقة، والتي لجأت لها كمصدر تمويل ولكن البنوك قلبت الأوضاع وصارت تستخدم الدول النامية كمصدر للتمويل. ولقد ترتب على التزيف draining المستثمر للموارد من البلدان النامية أن أصيبت اقتصادات هذه البلدان في أوائل الثمانينات الحالة أشبه بحالة الجفاف. ولقد صورت مجلة التايم الأمريكية ذلك بقولها أن البنوك أصبحت تنزج آباراً خاوية.

"... the banks are pumping a dry well"
(Time, July 1, 1984)

ويعد كل هذا يمكن للآسان ان يزعم ان ارتفاع اسعار الفائدة، ضخامة الرسوم وتعددا وفرضها بالاساليب التوائية قد دفعا البلدان النامية وبلا رحمة الى طريق الازمة. طريق جفاف عروق اقتصادات هذه البلدان من كل سيولة واصابتها بحالة من العجز عن السداد. لسا وحلنا في هذا الزعم المبنى على الدراسة السابقة وانما نجد Robert Solomon الذي كان يعمل اقتصاديا في بنك الاحتياطي الفيدرالى الأمريكى، ثم فى Brookings institute يقول ان ارتفاع اسعار الفائدة فى الدول الصناعية تمثل قلب الصعوبات والمشاكل التى تواجهها البلدان النامية فى سداد ديونها

(Time, January 10, 1983)

ولقد ضاعف من خطورة الازمة بالنسبة للبلدان النامية، ان تزايد مدفوعات خدمة الديون قد صاحبه تضخم فى ظاهرة هجرة رأس المال منها الى البلدان الصناعية. ولقد تعددت التقديرات التى اعطيت فى هذا الخصوص من قبل جهات عديدة. ولكن جميع هذه التقديرات تتفق على حقيقة واحدة وهى ان هذه الظاهرة تضخمت كثيرا مع تزايد المديونية الخارجية لدرجة انها تبتلع نسباً ضخمة من اجمالي الموارد الخارجية التى تحصل عليها هذه الدول. ويمثل الجدول (٢٨)، احد التقديرات من البنك الدولى للتعمير والتنمية.

ويوضح لنا هذا الجدول مدى الضخامة الرهيبة فى ظاهرة التهريب لرأس المال لدرجة انها ثالثت فى بعض الدول الاكثر مديونية مثل فنزويلا حجم ما تحصل عليه من موارد خارجية بما يزيد ٢١٦ و ٢١٦. وكذلك مثلت حوالى ٥٦ و ٦٠ بالنسبة للأرجنتين وحوالى ٤٧ و ٨٠ بالنسبة للمكسيك.

ولقد بلغت ظاهرة هروب رأس المال Capital Flight أوجها فى عام ١٩٨٢م وحيث قدرت رؤوس الأموال المهربة حوالى ٢٦ بليوناً من الدولارات من البرازيل والمكسيك والأرجنتين، شلى، كولومبيا، واكرادور، نيجيريا، بيرو، الفلبين، وفنزويلا. وهذا الرقم يمثل ضعف صافى القروض المصرفية التى حصلت عليها هذه الدول مجتمعة خلال ذات العام.

(The Economist, August 8, 1987 : 71)

جدول رقم (٢٨)
مؤشرات عن الوزن النسبي لهروب رأس المال
في بلد ن مختارة ٧٩ - ١٩٨٢م

البلد	حجم رأس المال المهرب بالـمليين (١)	إجمالي التلغقات الى الداخل (٢)	٢/١
فنزويلا	٢٢	١٦١	١٣٦٦
الارجنتين	١٩٣	٢٩٥	٦٥١
المكسيك	٢٦٥	٥٥٤	٤٧٨
اويچواى	٠٦	٦٢	٢٧٣
البرتغال	١٨	٨٦	٢٠٩
البرازيل	٣٥	٢٣٩	٨
كوريا	٠٩	١٨٧	٤٩

المصدر: البنك الدولي- تقرير ١٩٨٥ / الجدول ٤ - ٤ ص ٨٦.

ومما نلاحظ أن هذا التزايد الكبير إنما كان في الوقت الذي تزايدت فيه المديونية الخارجية، خاصة من المصادر الخاصة في هذه الدول - والحقيقة أن هذه الظاهرة لها أسبابها الاقتصادية، كما قد تكون لها أسبابها السياسية والإدارية والاجتماعية والمخلاقية. وليس هنا مجال استعراض هذه الأسباب - وكل ما نود التركيز عليه أن هذه الظاهرة كانت بمثابة كمن يصب الزيت على النار ليزيد الموقف تعقيدا وتازما - الأمر الذي أضاف إلى الاندفاع نحو الأزمة زخفاً جديداً.

ثم جاء دور اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل ليحجل بالأزمة. حيث لجأت الدول النامية بكثرة إلى الاقتراض قصير الأجل، ومن ثم ازدادت أهميتها النسبية في هيكل ديون البلدان النامية - كما رأينا عند دراسة الخصائص.

ونلاحظ على هذا النوع من الديون بصفة عامة أنها تستخدم في تمويل اخراض استهلاكية، كما تم استخدامها في الفترة المشار إليها في تسديد فائز قروض سابقة. ولقد حل أجل كثير من هذه القروض في مواعيد لم تكن تتلاءم مع ظروف البلدان النامية مما أدى إلى تأخرها، بل وعجزها عن تسديدها في الوقت المناسب ربما ضاعف الضغوط على الطريق نحو الأزمة.

وبقية كلمة بسيطة نقولها، قبل تجميع الدور الذي قامت به البنوك من خلال الاقتراض المصرفي في الدفع بقوة نحو أزمة المديونية الدولية.

توجد بعض وجهات النظر التي ترى بأن حكومات البلدان الصناعية قد شجعت بتوكها على اقراض البلدان النامية، بل دعمتها أحيانا إلى ذلك. هذا يعود إلى أسباب منها أن اقتصادات هذه البلدان تعود عليها فائدة من ذلك. ولا شك أن هذا القول ينطوي على جانب كبير من الحقيقة. فالأمر لم يقتصر كما حاول البعض تصويره بأن دور البنوك التجارية هو دور الوسيط في تدوير القوائض البترو - دولية من دول القافض إلى دول العجز وكان الدولارات إنما تلعب من الدول البترولية إلى البنوك ثم إلى الدول النامية - غير البترولية التي تميدها وأكثر إلى الدول البترولية بفرض تسديد فائز واردة البترولية بصفة خاصة بعد ارتفاع اثمان مرتين خلال عقد السبعينات.

والواقع ان هذا التصوير للمساءلة يتجاهل حقيقة ان المستفيد الاكبر مما حدث هو اقتصادات الدول الصناعية للأمور الآتية:

١ - ان جزءا كبيرا - كما رأينا - من عائدات البترول انما يوضع في سوق العملات الدولية وفي شراء السندات في الدول الصناعية، كما يتم استثمار جزءا منه بصفة مباشرة في هذه الاقتصادات، أى بصفة عامة يخلو التنمية في هذه البلدان ويوفر لها ولجهازها المصرفي السيولة الهامة.

٢ - ان جزءا كبيرا من القروض التي حصلت عليها البلدان النامية، انما تم استخدامها في تمويل شراء الواردات من الدول الصناعية.

هذا في وقت كانت تعاني فيه اقتصادات هذه الدول من الكساد وفي أمس الحاجة الى اسواق لتصريف منتجاتها. فلقد زادت صادرات البلدان الصناعية للبلدان النامية خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨٠ من ٢٢٣ الى ٢٢٨ من صادراتها الكلية. اما بالنسبة للولايات المتحدة فلقد وصلت النسبة الى ٤٠٪.

(Brock, 1984 : 1039) وكدليل واضح ايضا نجد ان الدول المدينة الكبرى الخمسة عشر قد استوردت ما قيمته ١٥٠ بليون دولار في المتوسط من السلع والخدمات خلال ٧٩ - ١٩٨٠م، فقط. ولا شك ان الغالبية العظمى منها من الدول الصناعية. (M.H. Johnson, 1987)

لذلك لا نتعجب حينما يذكر البنك الدولي في تقريره ١٩٧٧، ان اتباع البلدان النامية لسياسات توسعية ادى الى حدوث انتماش اقتصادى في الدول انصناعية والاقتصاد الدولي. (G. Helleiner, 1980 : 105)

وبالعكس عند بدء ازمات الازمة، واشتداد العجز في موازين المدفوعات بدأت الدول النامية تقلص من وارداتها، خاصة مع ١٩٨١، نجد ان واردات امريكا الجنوبية ككل من الولايات المتحدة قد هبطت من ٦٣ر٢ بليون دولار في عام ١٩٨٠م الى ٣٩ بليون عام ١٩٨١م ثم ٢٢ر٦ بليون في عام ١٩٨٢م أى هبطت بمقدار الثلثين ولا شك ان ذلك ليس في صالح الاقتصاد الأمريكى.

(J. Barth et al, 1984)

امام هذا تعالت الاصوات التي تطالب البنوك الامريكية في امريكا ذاتها بان
تخفض اسعار الفائدة والرسوم وان تطيل فترة استحقاق الديون لاكثر من ١٠.٨ سنة
اكثر من هذا فعب بعض اعضاء الكونجرس الامريكى مطالبة الحكومة الامريكية
للعمل على التوفيق بين مصالح البنوك ورجال الاعمال عند اعادة جدولة ديون
امريكا الجنوبية.

(The Economist, March 31, 1984)

وبصفة عامة، أدت المديونية الدولية بالبلدان النامية ان تفتح اسواقها امام
المنتجات الاجنبية وان تتبع سياسات اقتصادية اكثر تحروا خاصة مع الدول الدائنة،
وكذلك ان تفتح ابوابها للاستثمارات المباشرة من هذه الدول.. الخ. وكل هذا مرة
ثانية يعود بالنفع على اقتصادات البلدان الصناعية.

٢ - ان جزءا ليس بالقليل - كما رأينا - من الموارد الخارجية يعود مرة ثانية
إلى اقتصادات البلدان الصناعية المتقدمة في صورة تهريب او هروب لرأس المال
وهذا يترايط مع بعض السياسات التحررية في مجال الاقتصاد التي تتفلقها الدول
المدينة والواجب عليها اتباعها كما رأينا.

٤ - القوائد الضخمة التي تعود على البنوك التجارية واقتصادات الدول
الصناعية من القوائد المرتفعة والرسوم المتعددة.

ومن كل هذا نرى أن الدول الصناعية هي إحدى حلقات التدوير والتي تصب
فيها معظم التوافض المالية العالمية سواء من الدول البترولية. او الدول غير
البترولية. ولقد مثلت القروض المصرفية مناسبة طيبة لتعميق هذا الوضع واكمابه
ابعدا جديدة.

امام كل هذا لا ندمش كثيرا من القول بان حكومات البلدان الصناعية قد
شجعت ودعت بنوكها الى اقراض البلدان النامية - غير البترولية. لانه ولا شك هذا
يحقق مصلحتها على الصعيد الاقتصادى. وكذلك على الجانب السياسى الذى تتركه
لبعض الكتابات المعينة الاخرى.

بإيجاز يمكن القول بأن البلدان النامية المدينة بليون مصرفية قد دفعت فعلا الى طريق الأزمة دفعا وذلك تأسيسا على التطورات التي لحقت بهذا النوع من المديونية، وكما حللناها خلال هذا الفصل. فقلد تولت البنوك التجارية الى ساحة الاقراض للبلدان النامية بكامل ثقلها وما أوتيت من آساليب تسويقية متقدمة، فلقد دفعت هذه البنوك بأعداد كثيرة من ممثليها الى سوق العملات الدولية بل وإلى الدول النامية ذاتها وإلى كل مكان، نرى انها تستطيع ان تسبق غيرها من البنوك في القروض بعقد قرض. ولقد دفعت اى البنوك ذلك دوافع كثيرة كما راينا خلال هذا البحث. وأيضا كانت الدوافع تجد ان البنوك قد استطاعت النفاذ الى اسواق الكثير من البلدان النامية بأحجام كبيرة من القروض. لكن قروضها تميزت بصفة عامة بالتركز الشديد في عدد محدود من هذه البلدان لدرجة ان انتهات نسبة رأس المال / الأصول لدرجة كبيرة. ومن ثم أصبحت الأصول تزيد بكثير عن رأس مال البنوك. والبنوك بالإضافة الى ذلك تخلت عن كل ما تفرضه عليها من قواعد الحيطة والاحتراى التى يفرضه عليها البنك المصرفى الرشيد والسليم، وبالتالي أصبحت البنوك فى وضع حرج *Critical situation* كان يكفى ان تملن اكبر خمسة دول مدينة فقط عن توقفها عن خدمة نصف ديونها فقط، لتفلس اكبر ستة بنوك فى الولايات المتحدة. واذا ما علمنا ان هذه البنوك الستة كانت تتعامل فى عام ١٩٨٢م فى حوالى ٣٤٠ بليون دولار كودائع تحت الطلب ودائع ادخالية وهو ما يمثل ٥٠٪ الودائع فى الولايات المتحدة. فى ذات العام، أصبح من السهل ان نتخيل وضع الجهاز المصرفى الأمريكى كله، وفى العالم الرأسمالى وفى الاقتصاد الأمريكى لو حدث ذلك.

(Makin, 1984 : 19)

وكذلك أدى نمو سوق العملات الدولية الى احداث نوع من التكامل بين الأسواق النقدية الوطنية والخارجية فى الدول الرأسمالية. ومن ثم قد تترتب على اى عزم بالنسبة للبنوك العملاقة عدة عزات وانعكاسات على غيرها من البنوك. وهذا الموقف جعل البلدان الصناعية الرأسمالية شديدة الحساسية لمديونية البلدان النامية، خاصة تلك المدينة مديونية كبرى بقروض مصرفية. ومن هنا أتى اهتمامهم بقضية المديونية وليس من اهتمامهم بتدهور الاوضاع فى البلدان النامية فى حد ذاتها.

ولقد اندفعت البنوك التجارية ولقد لاقت التشجيع والاستحسان من حكوماتها وذلك - كما رأينا - للارتباط الكبير بين مصالح البنوك كأحد أعضائها ان لم يكن اركان النظام الرأسمالي ومصالح هذا النظام في مجموعه. ولذا كانت البنوك مطمئنة الى ان حكوماتها، بل والأجهزة النقدية الدولية ستبني لتجديتها ولن تتركها بمفردها في الميدان مع البلدان النامية.

ولقد تميزت القروض المصرفية بتزايد الجزء الذي كان يتم الحصول عليه على اساس سعر الفائدة العائم، خاصة في السنوات الأخيرة من السبعينات واول ثمانينات. ولقد سبب هذا السعر ارتباطات عديدة في سياسات الدول النامية، وحملها بالكثير من الاعباء غير المتوقعة، بل ولجبرها على ان تشارك في تحمل آثار السياسات النقدية والمالية التي يتم اتخاذها في الدول الصناعية لأجراء اصلاحات اقتصادية فيها. ومن اهم هذه النقاط رفع سعر الفائدة في هذه البلدان بما يفوق معدلات التضخم بكثير. ولقد أدى ذلك الى أحداث استنزاف دائم لموارد البلدان النامية - وكذلك تم اتخاذ بعض السياسات في المجال الاقتصادي والتي عجلت بالازمة مثل سياسة الحماية التجارية وارتفاع قيمة الدولار الى غير ذلك من السياسات - لذلك نجد بعض الكتاب المتصفين من البلدان الصناعية يقولون هذه الحقيقة. اذ على سبيل المثال قال:

"There is no question that the debt Crisis is in good measure due to our own fiscal policy failures, and it is outright cynical that our treasury officials should travel to the debtor countries to preach belt tightening" (R.Dornbusch 1984 : 6).

ليس هذا فحسب بل اضافت البنوك الى الارتفاع في سعر الفائدة الاساسي هامش ربح مرتفع نسبيا بالتقاييس الى ما كانت تحصل عليه من البلدان الصناعية تحت حجج وامية. لا دليل على صحتها. اكثر من هذا كانت تبتكر انواع عديدة من الرسوم والتي تستطيع بها ومن خلالها ان تحصل على اكبر قدر من الموارد ومن هذه البلدان. هذا رغم مشاكل هذه البلدان ورغم تدهور شروط التجارة بالنسبة لها. وعلى هذا كله نجد أن البلدان النامية صارت تتدفق منها الموارد المالية صوب البلدان المتقدمة. ولقد قدرت هذه التوقعات الصافية بحوالي ١٥ بليوناً من الدولارات في

يضاف الى كل هذا ان ازدياد الوزن النسبي للقروض قصيرة الاجل خلال السنوات الاخيرة من السبعينات واولائل الثمانينات وذلك حيث اصبحت البلدان النامية عاجزة من الناحية الفعلية عن خدمة ديونها بوضعها السابق واقرضت قروضا الاجل لداخها. كما ان البنوك فضلت هذا النوع من القروض لانها كانت ترى فيه اكثر سيولة ومن ثم امانا اذ تستطيع الحصول عليه في غضون عدة اشهر فقط. ولا شك ان هذا النوع من الديون والذي كانت تتميز به القروض المصرفية بصفة عامة لم يكن ليتفق مع حاجة البلدان النامية اساسا. ولقد علق البعض على ذلك قائلين:

"Where would the U.S. be now, if in the 19th century it had to make doing with five year money"
(The Economist, March 20, 1982)

بعد كل ما سبق عرّف خلال هذه الدراسة، يستطيع المرء ان يزعم - ولديه الأدلة - ان أزمة الديون الدولية لم تولد بين يوم وليلة بل مرّت بفترة تكوين لفئة سنوات ليست قصيرة. ولقد تخللت هذه الفترة سياسات وتصرفات وممارسات على جانب كافة اطراف الأزمة، على مستوى البلدان النامية، على مستوى البلدان الصناعية على مستوى البنوك. أي ان الدول النامية لم تخلق أزمة الديون بمفردها، بل شاركت في خلقها كأي من الدول الصناعية الرأسمالية، كذلك البنوك التجارية. ولذا فان اللوم يقع على الشريكين الآخرين ايضا بنفس القدر الذي يضعه على البلدان النامية التي فضلت هذا الاختيار. ولذا يجب ان تشاؤك البنوك التجارية البلدان الصناعية المتقدمة في تجعل عبء حل الأزمة لا ان تتحمله البلدان النامية وشعوبها بمفردها وتظل تن تحت وطأته الى اجيال قادمة. فلقد استغاثت الدول الصناعية وبنوكها الكثير ولقد أتى وقت وجوب جعلها جزءا من العبء الثقيل جدا.

الخلاصة

تميش البلدان النامية أزمة مديونية حقيقية، أدت الى تعميق ازماتها المختلفة في كافة النواحي. ولكن - في واقع الحال، ليست هذه الأزمة بالظاهرة انما هي عملية تكومت خلال سنوات عديدة وخضعت في تكوينها للعديد من المؤثرات التي تسمى كافة اطرانها بشكل مباشر وغير مباشر. ومن ابرز التطورات التي شهدتها قضية المديونية الدولية هو تعاظم دور البنوك التجارية الدولية النشاط فيها.

ولعرض دور البنوك التجارية، قلعت العديد من التفسيرات والنظريات والتي يجمع بينها جميعا خط فكري متعدد الجوانب، الا أنه بصفة عامة ينصرف الى أن البنوك انما اقدمت على الاقراض الاجنبي وخاصة الدول النامية بوعي من مصالحها ومصالح الدول الأم التي تهيئها وهي كما رأينا الدول الصناعية المتقدمة. فالبنوك انما توسعت نحو الاقراض الخارجي لأنها جزء من النظام الرأسمالي ومن مصلحتة التوسع وتوسعت لتحقيق النمو في الخارج بهدف تنظيم عائلتها في نهاية الامر ولقد دفعها هذا الى الدخول في منافسة شديدة مع غيرها من البنوك التي تحاول ان تثقف في طريقها بالدخول في سوقها او كسب ارض جديدة على حسابها ولقد حاولت البنوك ان توقف الموارد المالية الضخمة التي تمتلكت عليها من كل جانب سواء من داخل بلدانها الأصلية او من العالم الخارجي. كما أن البنوك في نشاطها السابق كانت تعمل في ظل مناخ هيا لها الساحة تماما. ومن مقامر ذلك التشجيع المرسوم لها سواء من حكوماتها او من الهيئات الدولية وسواء بطريق مباشر او غير مباشر. فلقد شجعت الحكومات البنوك، بل وبرى البعض انها حثتها على تقديم القروض لبعض الدول، كما شجعتها بالتساح المجال لها وتراجع حجم مساعداتها للدول النامية. كما شهد سوق العملات الدولية تطورا في حجمه و في آلياته و فنونه المصرفية. و لقد ساعد هذا التطور البنوك على الاضطلاع بمهمة اقراض البلدان النامية في يسر وسهولة.

ولمام كل هذا نجد أنه قد صاحب التطور في دور البنوك الدولية قيامها ببعض الممارسات المحمومة لاقراض البلدان النامية. ولقد تركت البنوك خلفها كافة قواعد الاقراض السليم واستمرت في سعيها الحثيث لتوظيف مواردها في البلدان النامية.

النامية. وهنا نجد أن اقراضها ايسر. يعلم التوازن الجغرافي مما أدى الى تدهور نسبة راس المال / الاصول وارتفاع نسبة التعرض لبعض الدول. كما لجأت الى الاقراض قصير الاجل والذي لا يناسب البلدان المدينة. لجأت الى سعر الفائدة العائم والمرتفع وفرض رسوم عديدة مما الهب ظهر البلدان النامية واستنفدت مواردها واصابها بحالة جفاف فعلي. ففلت البنوك كل هذا وأكثر تحقيقاً لمصلحتها ومصلحة دولها.

فالخلاصة: ان البنوك كانت - واعتقد مازالت - لا ترى في اسواق البلدان النامية سوى سوقاً لتوظيف مواردها المالية الضخمة والحصول على اكبر قدر من العائد والارباح، مستغلة في ذلك كافة الظروف والعوامل التي تمكئها من تحقيق هذا الهدف.

وهذا يذكرنا بما كنا نتعلمه دائماً ان البلدان النامية. وهي الاسواق لتصرف الفائض من منتجات البلدان الصناعية.

ومرة أخرى، لقد سامعت، بل دفعت البنوك التجارية في سعيها الى تحقيق مصالحها ومصالح دولها بقروضها صوب البلدان النامية الى الحد الذي غرقت فيه اقتصادات هذه الدول. واصبحت غير قادرة على النهوض بمعب خدمتها ومعب تلبية متطلبات شعوبها. وبالتالي اعلنت بعضها عن عدم قدرتها على سداد الديون وهو ما عرف في كافة الاوساط بازمة الديون. وتأسيساً على هذا الاستنتاج مرة أخرى نرى وجوب تحمل البلدان الصناعية وبنوكها في جزء من عبء المديونية سعياً الى حل ووضع نهاية جذرية لها، لا كما يراه الدائتون بالاستمرار في دفع القوائد وقط من قبل الدول المدينة. وهذه هي التوضيعة الاساسية لهذا البحث. وفي النهاية بقيت كلمة او تعليق.

نجد ان البلدان النامية قد فضلت الطريق السهل - تحت مؤثرات عديدة - ولجأت الى الاقتراض من الخارج وتركزت الطريق الصعب، وهو طريق تعبئة الموارد المحلية وتوجيهها نحو التنمية الحقيقية. ثم اليوم نجلعنا - وهي مجبرة - تعود الى الطريق الصعب مرة أخرى تحت ما يسمى ببرامج الاصلاح الاقتصادي بهدف تعبئة

مواردها المحلية ولكن في هذه المرة ليس صوب التنمية الحقيقية، وإنما بفرض سداد ديونها وخسمتها. أى أنها تمبء مواردها صوب الخارج. وبالتالي في الوقت الذى لجأت فيه البلدان النامية للموارد الأجنبية لتحقيق تنمية أصبحت هذه الموارد القيد الحقيقي والرئيسي الآن على التنمية المنشودة.

أكثر من هذا أدى اللجوء الى الموارد الأجنبية على النحو الذى تم به لا الى تضيق الفجوة او التقليل من الحاجة لها مستقبلا، بل أدى الى تعميق وتوسيع فجوة الموارد، وإلى خلق الآليات التى تضمن استمرار الحاجة لها مستقبلا ولأجل طويل.

ويتاء على ذلك نجد أنه ما زال في موضوع المديونية الدولية العديد من الجوانب التى ما زالت في حاجة إلى بحث منها، لما المخرج من الأزمة، الحصاد المر لها، العلاقة الثلاثية بين صندوق النقد الدولي، البنوك التجارية الدولية، حكومات البلدان الصناعية وتطور قضية المديونية.... الخ .

أ- مراجع عربية : مراجع بحث الديون المصرفية

- ١- ابراهيم احمد ابراهيم : " أزمة الديون الخارجية للدول النامية"
السياسة الدولية، عدد ٧٢ - ابريل سنة ١٩٨٣ م.
- ٢- ابراهيم فؤاد : " أمريكا اللاتينية الفقر وعموم التنمية"
السياسة الدولية، ٦٧ - يناير سنة ١٩٨٦ م.
- ٣- احمد عبد الله : " الآثار السياسية لتكشف الدول النامية"
السياسة الدولية، ٢٩٣ يوليو سنة ١٩٨٨ م.
- ٤- احمد فارس عبد المنعم : " أزمة الدين الخارجية في الدول النامية"
السياسة الدولية، ٦٨ - ابريل سنة ١٩٨٢ م.
- ٥- بهرام نوّاد : " مديونية البلدان النامية: بعض قضايا الثمانينات"
التمويل والتنمية، مارس سنة ١٩٨٢ م.
- ٦- بيتر ثان كامب : " اقراض البنوك الى الدول النامية وحلول ممكنة
لمشكلات الديون العالمية"
الثقافة العالمية عدد ٣٠، السنة ٥، سبتمبر سنة ١٩٨٦ م.
- ٧- جوليو سيلف كولميتاريس : " الاستعمار المالي : تناقضات اعظم بين امريكا
اللاتينية والامبريالية"
دراسات اشتراكية السنة (١٧) ابريل سنة ١٩٨٨ م.
- ٨ - حكمت شريف النشاشيبي : " استثمار الأرصدة العربية"
دار الشايع للنشر، الكويت سنة ١٩٧٨ م.
- ٩- رمزي زكي : " أزمة الديون الخارجية - رؤية من العالم الثالث"
الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.
- ١٠- رمزي زكي : " التمويل الخارجي والاعتماد على الذات القضايا
الجوهرية والدروس المستفادة: مع اشارة خاصة
لمصر"
الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، بحوث
ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي
السادس للاقتصاديين المصريين، ٢٨-٢٦ مارس سنة
١٩٨٦ القاهرة سنة ١٩٨٤ م.

- ١١- رمزي زكي : "بحوث في ديون مصر الخارجية"
مديولى القاهرة، ١٩٨٥م.
- ١٢- رمزي زكي : "الديون والتنمية - القروض الخارجية"
دار المستقبل العربى، القاهرة سنة ١٩٨٥م
- ١٣- رمزي زكي : "أزمة الديون العالمية والأميرالية الجديدة :
الليات الجديدة لاعادة اعضاء العالم الثالث"
السياسة الدولية، ٨٦ - أكتوبر سنة ١٩٨٦م
- ١٤- رمزي زكي : "حوار حول الديون والاستقلال - مع دراسة حول
الوضع الراهن لمديونية مصر"
مديولى القاهرة سنة ١٩٨٦م.
- ١٥- رمزي زكي : "أزمة القروض الدولية: الأسباب والحلول
المطروحة مع مشروع صياغة رؤية عربية"
دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٧م.
- ١٦- رمزي زكي : "فكر الأزمة - دراسة في أزمة علم الاقتصاد
الرأسمالى والفكر التنموى الغربى"
مديولى - القاهرة - ١٩٨٧م
- ١٧- زهدى الشامى : "المؤسسات غير القومية ومديونية العالم الثالث"
السياسة الدولية، ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦م
- ١٨- سامح محمود ابو العنين : "ابعاد أزمة المديونية الأفريقية"
السياسة الدولية، ٩٣، يوليو ١٩٨٨م
- ١٩- سعد حافظ محمود : "دور الاختيارات التنموية في مشكلة المديونية
الخارجية"
السياسة الدولية، ٨٦، ٦ أكتوبر ١٩٨٦م
- ٢٠- على أحمد على : "أزمة المديونية الخارجية"
مجلة البحوث التجارية المعاصرة ت تجارة سوهاج
عدد (١) مجلد (١)، يونيو سنة ١٩٨٧م
- ٢١- عمر محمد محمد الايوبى : "نافذ رؤس الاموال العربية: مدى امكانية
استخدام في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر"
رسالة دكتوراه - حقوق القاهرة - فبراير سنة ١٩٨٥م.

- ٢٢- نهى الصدى
:"القوائم النقدية لدول الاريك ومديونية العالم
الثالث"
فى العرب والنظام الاقتصادى الدولى الجديد
"ايليا حريق (محرر) دار الشرق بيروت، ١٩٨٣م.
٢٣- كريستين بوجد لتونيش : "صغار المدينين ايضا يخلقون مشكلات كبيرة"
ترجمة حاتم عبدالغنى. الثقافة العالمية سنة ٥٠،
عدد ٣٠، سبتمبر سنة ١٩٨٦م.
٢٤- مانويل جونييان
:"شروط لاستخدام موارد الصندوق وعملية التكيف
الدولية: الشروط المتغيرة خلال الثمانينات، التمويل
والتنمية، مارس سنة ١٩٨٠م.
٢٥- مجدى صبحى
:"الاهمال الخارجية لمشكلة المديونية: آثار
السياسات النقدية والتجارية". السياسة الدولية،
٨٦، اكتوبر سنة ١٩٨٦م.
٢٦- محمد السيد سعيد
:"الآثار السياسية الخارجية لمديونية العالم
الثالث"
السياسة الدولية، عدد ٨٦، اكتوبر ١٩٨٦م.
٢٧- محمد نور الدين
:"المؤسسات الدولية ديون العالم الثالث" السياسة
الدولية عدد ٨٦، اكتوبر ١٩٨٦م.
٢٨- مصطفى كامل السيد
:"المديونية والنظم السياسية فى العالم الثالث"
السياسة الدولية، عدد ٨٦، اكتوبر سنة ١٩٨٦.
٢٩- تيلويى هارتلاند
:"مصادر ومضامين أزمة الديون العالمية"
ترجمة حاتم عبدالغنى، الثقافة العالمية عدد ٣٠
سنة ٥٠، سبتمبر سنة ١٩٨٦م.

ب - مراجع أجنبية :

- 1) Arnau J. C. Sanchez (1982)
"Dette et Developpement : Me'canisme
s et Consequences L'endettement du tiers
Monde" Paris.
- 2) Barth (1984)
"The int, Debt crisis - Rhetoric Vs
Reality" J. Social. political and
Economic studies, Vol. g. winter.
- 3) Bellanger , 5 (1987)
"Regulating international Banking"
The Bankers Magazine / Nov... Dec.
- 4) Bernal, R. (1982)
"T. NBs, The IMF and external debt of
developing countries.
"Social and Economic studies Vol. 31 N.
4.
- 5) Bird, G. (1985)
"World Finance and adjustment"
The Macmillan press Ld, London.
- 6) Bird, G. (1985)
"understanding International Debt"
Economics, Vol. xxi, part 2, No. g,
Summer .
- 7) Bird, G. (1987)
"International Financial policy and
Economic Development".
Lonodon, the Macmillan Press. Ltd.
- 8) Bogdenowicz - Bindert, C.A. & P.M., Sacks (1984)
"The Role of information : closing the
Barn Door.Feinbery & Kallab.

- 9) Bogdanowicz - Bindert, C.A. (1985 / 86)
"World Debt : the U.S. Reconsiders"
Foreign Affairs, Vol. 64 N. 2, winter.
- 10) Brainard, L. J. (1984)
"More Lending to the third world & A.
Banker"
View in feinberg & Kallab.
- 11) Brett, E.A. (1985)
"The world economy since the war : the
politics of uneven development".
The Macmillan publisher Ltd, London.
- 12) Brookme, W.E. (1984)
"Trade & Debt : The vital Linkage"
Foreign Affairs, summer.
- 13) Bryant, R.C. (1986)
"The Internationalizaion of financial
intermediation
An empirical survey" Brooking papers,
No. 51, September.
- 14) Burki, S. J. (1984)
"Developing countries' Debt : A south
Asian outlook"
Journal of International Affairs, Vol. 38
No. 1 Summer.
- 15) Business week, July 28, 1986
"The Costs of bearing down on the 3 rd
world".

- 16) Callaghy, T. M. 1980
"Africa's Debt crisis"
Journal of International Affairs, Vol. 36
No. 1.
- 17) Cernohous, Z. (1984)
"Developments outside the U.S affecting
the supervision of international Bank
Lending operations"
Federal Reserve Bank of New York,
November,
- 18) Cheng, H. S (1986)
"International Financial Crisis : Past &
Present"
Economist Review, Federal Reserve
Bank of San Francisco No. 4 Fall.
- 19) Cho, K. R. (1986)
"Determinant of MNB's Management int.,
Vol. 26, part 1,
- 20) Clairmonte, F.F. & J. H. Cavanagh
"TNCs and the struggle for the Global
Market"
Journal of Contemporary Asia, Quarterly
Vol. 13 No. 4 1983.
- 21) Clausen, A. W. (1983)
"Lets not panic about third world debt"
H. B. R., Nov. Dec. 1983 No. 6.

- 22) Cline, W. R. (1984)
"The issue is illiquidity - Not
insolvency : the int. Debt problem.
Challenge, July / August
- 23) Cline, W. R. (1984)
"International Debt : systemic Risk
and policy Response"
Instiute for international Economics,
Washington Dc.
- 24) Cline, W. R. (1985)
"International Debt : From crisis to
Recovery"
A.E.R, Vol. 75. No. 2 May.
- 25) Cohen, B. J. (1984)
"High finance, High politics" in Fainb
erg, R.F & Kallab, V. ed,
- 26) Coulbeck, M. (1984)
"The Multinational Banking Industry"
Croom Helm, London.
- 27) Cuddy, J.D.A (1987)
"Third world Liquidity needs : a new
Look" Third Affairs, third Foundation
for social and economic studies,
London.
- 28) Dalé, R. S (1983)
"Internationa Banking is out of Control"
Challenge, January / February.

- 29) Das. D. K (1986)
"Migration of Financial Resources to
Developing Countries,
London, Macmillan.
- 30) de vries, B. A (1984)
"Restructuring Debter Economics, : Long
- term Finance"
Journal of international Affair, Vol.
38, Summer.
- 31) Delamaide, D. (1984)
"Debt shock The Full story of the world
debt crisis"
Doubleday & Company, INC, Garden city, N. Y.
- 32) Diaz - Algandro, C. F. (1984)
"International Markets in the 1980's"
Journal of international Affairs, Vol.
38, No. 1, Summer.
- 33) Donaldson, T. H. (1988)
"Lending in International commercial
Banking.
London, the Macmillan Press Ltd.
- 34) Dorbush, R. (1984)
"The International Debt problem. The
latin American Dimension." Challenge,
july-August
- 35) Dornbursch, R. (1986)
"International Debt & Economic
instability"

- 36) Eiteman, D. K. & et al (1986)
"Multinational Business finance"
Addison - Wesley publishing Company,
Reading.
- 37) Errunzo, U.R & J. P Ghalouni (1986)
"Interest Rates and Int , Debt Crisis"
Banca Nazionale Del Lavoro, Quarterly
Review, June.
- 38) Fveinberg, R. E. (1984)
Restoring Confidence in Industrial
credit Markets' in : Feinberg, R. E &
V. Kallab (ed) uncertain future :
commercial Banks and the third world"
Transactions Book, New Braunschwick.
- 39) Feinberg, R. E (1985)
"LDC Debt and the public sector Rescue"
Challenge, July / August.
- 40) Feldstein, M. (1984)
"From crisis to Renewed Growth"
Challenge, July / August
- 41) Freidman, I. S. (1983)
"The world Debt Dilema : Managing Risk".
Philadelphia : Council for international
Banking studies, Robert Morris
Associates.
- 42) Frydl, E. J & D.M. Sobol (1988)
"Aperspective on the Debt crisis 1982-87"
Federal Reserve Bank of New York, 73
annual Report.

- 43) Gozalez, H (1985)
The Latin American Debt crisis : the
bailout of the Banks"
Inter - American Economic Affairs. Vol
xxxix N. 3, winter.
- 44) Gorostiaga, X (1984)
"The Role of the international financial
centers in underdeveloped Countries".
Croom Helm, Kent.
- 45) Griffith - Jones, S. (1980)
"The Growth of Multinational Banking,
the Euro - currency Market and their
effects on Developing Countries".
Journal of development studies, Vol.
16 N. 2., January.
- 46) Griffith - Jones & Rodina (1984)
Private international finance and
industrialization of LDCs"
Journal of development studies, V. 21 N.
1 October.
- 47) Gwin, C. (1984)
"The IMF and the world Bank : Measures
to improve the system"
in feinbery & Kallab.
- 48) Hardy, C. S. (1979)
"Commercial Bank Lending to developing
Countries : Supply Constraints"
world development feb, pp. 189 - 198.

- 49) Helleiner, G. K. (1980)
"International Economic Disorder : Essay
s in North - South Relation"
The Macmillan Press Ltd, London,
- 50) Hope, M. C & D. V Mc Murray (1984)
"Loan Capital in Development finance, t
he Role of
Banks, and some implications for Managi
ng Debt: in: Black & Dorrance opcit.
- 51) I. M. F (1986)
"World Economic outlook, April"
- 52) I. M. F survey, June (1986)
- 53) IMF "International financial statistics," 1988
P. 106
- 54) IMF, "Capital Markets - Development and
prospects. "Washington, D.C. January
1988.
- 55) IMF, "World economic outlook" Washington.
- 56) Johnson, M. H, (1987)
"Refections on the Current International
Debt . situation"
Economic Review, federal Reserve Bank
of Kansas city, June.
- 57) Kettell, B. & G. A. Magnus (1986)
"The international Debt game :
A study in
international Bank Lending"
Graham & Trotman Ltd, London.

- 58) Kitchen, R. L (1986)
"Finance for the developing countries"
John, New York, wiley & sons.
- 59) Lees, F. A. (1974)
"International Banking and Finance"
Macmillan Press Ltd, London,
- 60) Leslie, P. (1985)
Techniques of reschedulings :
the Latest Lessons The Banker,
April.
- 61) Lever, H. & C. Huhne (1985)
"Debt and Danger : the world financ
ial crisis" Penguin Books, England.
- 62) Lewis, M. K. & K. T. Dosis. (1987)
"Domestic and International Banking"
Oxford, England.
- 63) Lissakers, K. (1984)
"Bank Regulation and international Debt"
in feinberg & Kallab.
- 64) Liywe Liyn, D. T (1984)
"Modelling international Banking Fl
ows" An Analytical framework in
J. Black & C. S. Dorrance:
Problems of international finance",
the Macmillan Press Ltd, London.
- 65) Long, M. & F. Venerosa
"External Finance and the Balance of poy
ments of the
nonoil less developed countries : An ov
erview in D. B. Demoon.

- 66) Macesich, G. (1984)
"World Banking and Finance"
Praeger publisher, New York.
- 67) Magdoff, H. (1986)
"Theird world Debt : Post and present"
Monthly Review, Vol. 37 part 9 Feb.
- 68) Makin, J. H. (1984)
"The Global Debt Crisis"
Basic Book, New York.
- 69) Manley, M. & W. Brandt (1985)
"Global challenge"
pan Books, London.
- 70) Meissner, C. F. (1984)
"Debt Reform without governments"
Foreign policy, N. 56, fall.
- 71) Michalo poulos, C. (1980)
"Institutional Aspects of Developing Cou
ntries Debt Problems in: David B. H.
Denoon"
the NIEO, the Macmillan press Ltd, London.
- 72) Mirakhor, A. & P. J. Montiel (1987)
"Adjustment and the import intensity of
output"
finance & Development / December.
- 73) Mullineux, A. W (1987)
"International Money and Banking : the c
reation of a New order" London,
Wheaisheaf Book Ltd.

- 74) Myers, R. J (1987)
"The political Morality of the IMF:
ethics and foreign policy" volume 3.
Transnations Books, New York
pablokuczynski,
"the IMF and debt crisis."
- 75) M. B. E, economic Bulletin, Vol. XL., N. 1, 2, 1987
- 76) Nowzad, B.
"The Debt Burden problem" in Batch &
Dorrance opcit.
- 77) Nunnenkamp, P. (1985)
"Bank lending to developing countries
and possible Solutions to international
Debt problems" Kyklos, Vol. 38.
- 78) Odle, M. A (1981)
"Multinational Banks and under
development"
Oxford, pergamon, Press.
- 79) Park, Y. S. & J. Zwick (1985)
"International Banking in theory and
practice" Addison - wesley, New York.
- 80) Pietro Manes
"International indebtedness - interest
Rates and inflation"
- 81) Ranis, G. (1984)
"Needed: Commitment to structural
Adjustment"
challenge, July- August.

- 82) Reed, E. W. (1984)
"Commercial Banking"
New Jersey, prentice. Hall INC.
- 83) Restrepo, J. L. (1985)
"Latin America : An assessment of the
past and a search for the future."
inter - American Economic Affairs, Vol.
39, N. 3, Winter.
- 84) Roett, R. (1985)
"Latin America Responce to...."
third world quarterly, 7 (2) April.
- 85) Sachs, J. D. (1988)
"Managing the LDC Debt crisis"
Brookings papers on Economic Activity, 2.
- 86) Sachs, J. D (1988)
"The Debt crisis at a turning point"
challenge, May / June.
- 87) Sachs, J. & H. Huizinga
"U. S Commercial Banks and the develop
ing Country Debt crisis". Brookings
papers on Economic activity, 2, 1987.
- 88) Stewart, F.
"The international Debt situation and
North / south relations"
World Development, Vol. 13, N. 2, 1985.
- 89) Tugendhat, C. (1971)
"The Multinationals"
Middlessex, penguin.

- 90) UNCTC (1981)
"Transnational Banks - operations strategies and
their effects in developing countries"
uN, New York.
- 91) Varshney, A. (1981)
Political Economy of western Aid to the
third world: A structural
Reinterpretation.
India Quarterly : Vol. xxxvii, No. 3 Jul
- Sep.
- 92) Volcker, P. A. (1983)
"How serious is U. S. Bank Exposure"
challenge, May / June
- 93) Weinter, R. S (1984)
"Coping with LDC Debt"
Journal of International Affairs, Vol
. 38 No. 1 summer.
- 94) Wellons, Ph. A. (1987)
"Passing the Buck : Banks, Governments
and third world Debt" Harvard
Business school press, Boston.
- 95) Wiesner, E. (1986)
"Latin America Debt Lessons and pending
issues.
American Economic Review May Vol. 75, No. 2
- 96) Wilson, R. (1983)
"Banking and finance in the Arab Middle
East".
st Martins press, New York.

97) Wood, R. E (1984)

"The Debt crisis and North / South
Relations"

third world Quarterly 6 (3), July.

98) World Bank (1986)

"World Debt tables - external debt o
f Developing

countries" 1985 - 86, Washington N. C.

99) World Bank (1987 / 88)

"World Debt tables - external debt of
developing Countries" Volume 1.

100) Zaitsev, N. (1986)

"Latin America in the Grip. of the
foreign debt"

International Affairs, March.

- Barclays Review, May 1984
International indebtedness - the Banking
crisis of the 1980.
- Barclays Review, Feb. 1983
- Congressional Quarterly Weekly Report Vol. 44,
No. 14, April 5, 1986.
- International Business week, June, 23, 1986.
- International Herald Tribune.
Friday / July 11, 1986.
- International Herald Tribune thursday,
May 29, 1986.
- The Courier : No. 93, Sept. - Octob. 1985.
- The Economist, March 31, 1979.
"International Banking"
- The Economist, March 22, 1980.
- The Economist, March 20, 1982.
"Keeping America's money on target."
- The Economist, March 20 1982.
"A night mare of debt : A survey of
international Banking"
- The Economist, April 30, 1983.
"The international Debt Threat: A way to
avoid a crash"
- The Economist March 24, 1984.

- The Economist, June 2, 1984.

"How can American Banks account for
these Latin London?

- The Economist March 21, 1987.

"International Banking : a survey.

- The Economist february 20, 1988.

- The Economist, September 10, 1988.

مطبعة النهضة العربية
١٣ شارع النجالة تليفون : ٩٠٦٧٨٠

